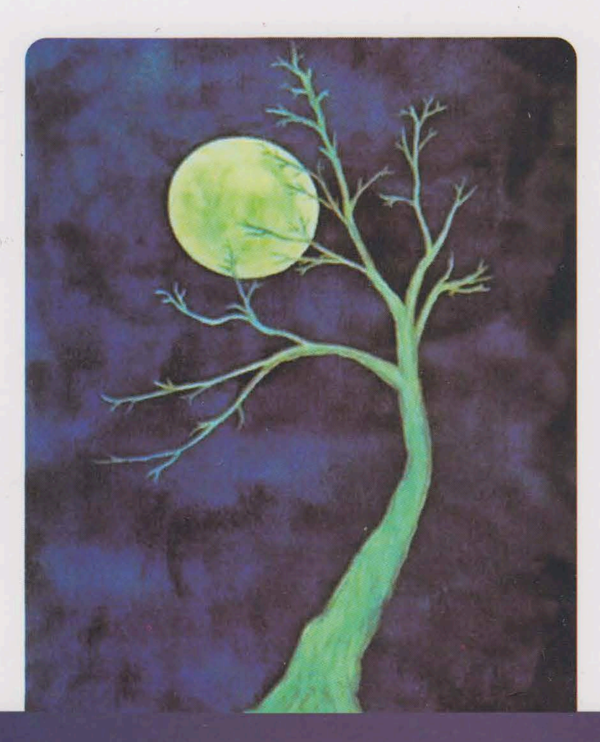
علم المنطق
المفاهيم والمصطلحات
التصديقات

الأستاذ الدكتور

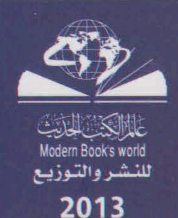
محمد حسن مهدي بخيت

أستاذ العقيدة والفلسفة جامعة الأزهر

وجامعة العلوم الإسلامية العالمية









علم المنطق

المفاهيم والمصطلحات

الجزء الثاني

التصديقات

الأستاذ الدكتور

محمد حسن مهدي بخيت

أستاذ العقيدة والفلسفة

جامعة الأزهر

وجامعة العلوم الإسلامية العالمية

عالم الكتب الحديث

Modern Books' World

إربد- الأردن

2013

الكتاب

علم المنطق المفاهيم والمصطلحات

الجزء الثاني: التصديقات

تأليف

محمد حسن مهدي بخيت

الطبعة

الأولى، 2013

عدد الصفحات: 162

القياس: 17×24

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2012/7/2525)

ISBN 978-9957-70-626-5

الناشر

عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع

إربد- شارع الجامعة

تلفون: (00962 -27272272)

خلوي: 0785459343

فاكس: 00962 -27269909

صندوق البريد: (3469) الرمزي البريدي: (21110)

E-mail: almalktob@yahoo.com

almalktob@hotmail.com

www.almalkotob.com

الفرع الثاني

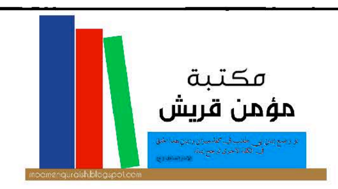
جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن- العبدلي- تلفون: 5264363/ 079

مكتب بيروت

روضة الغدير- بناية بزي- هاتف: 00961 1 471357

فاكس: 00961 1 475905



فهرس الموضوعات

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان في أحسن تقويم وفضله على كثير ممن خلق تفضيلا، فجعله سميعا بصيرا، وهداه السبيل إما شاكرا وإما كفورا، وعلمه البيان، وأنعم عليه بملكات ومواهب يستطيع بها معرفة نفسه ومعرفة الكون من حوله ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٧٨﴾﴾[1]. ثم أباح للعقل التأمل للتعرف عليه فيما خلقه وأبدعه في أقطار السموات والأرض من أعيان للكائنات وقوانين وخصائص وعلائق.

وقد خول للإنسان حق النظر إلى ذاته أيضا "ذات الإنسان" وذلك قبل كل بحث في سائر المخلوقات الطبيعية من جماد ونبات وحيوان ليشهد الإنسان آيات الله مبدعة ومبدعها في الآفاق وفي الأنفس أيضا يضاهي بملكه قول ربه تعالى وهو الصادق العليم ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾[2]. والخالق وإن كان أباح للعقل حق التأمل في نفسه وفي الكائنات فقد منع البحث في ذاته تعالى، في كنهه أو ماهيته أو بدء وجوده أو نهايته، فلا يجوز له هذا إلا إذا جاز منطقيا للمحدود أن يحيط بالمطلق، وللجزء أن يستوعب الكل.

والصلاة والسلام على جميع أنبيائه ورسله، وبخاصة سيدنا ومولانا "محمد" بن عبد الله سيد الأولين والآخرين، الذي أختصه الله ببلاغة المنطق، ومنحه جوامع الكلم، وفصل الخطاب، فدعا إلى ربه بالحكمة، وجاء بالحسنى، وأرشد الناس إلى التفكير الصحيح والنظر السليم.

---

(1) سورة النحل، الآية 78.

(2) سورة فصلت، الآية 53.

وبعد: فإن فن المنطق كما هو معلوم لدى المتخصصين هو الفن الذي لا غنى للعلوم العقلية عنه سيما في مرحلته الصورية، كما أن العلوم التجريبية المعملية في حاجة ماسة إلى استخدام المنطق في مرحلته المادية الاستقرائية وما من شك من أن المنطق الاستقرائي المادي يعتمد على حد كبير في حالة تطبيقه على الجزئيات على المنطق الصوري. ثم إن علم المنطق علم التفكير وله أهمية في تكوين عادات عقلية منظمة ضرورية للشباب وهو مقبل على وضع خطة مستقبله الدراسي والمهني حسب قدراته وإمكاناته، وهذه هي حكمة تقرير علم المنطق على طلاب المرحلة الجامعية.

فالمنطق ميزان العلوم ومعيارها، وهدى للعقل إذا أخطأ في الفكر، إذ أن قواعده إذا روعيت تعصم الذهن عن الخطأ في الفكر ولما كانت قواعد المنطق موجودة في العقل بالغريزة وجد كثير من العقلاء لا يعرفون علم المنطق، ومع هذا فقد كانت أفكارهم مستقيمة، ولم يؤثر فيها جهلهم بهذا العلم نتيجة لسلامة غرائزهم، ثم أن هذه الغرائز البشرية قد تفسد بالمؤثرات التي تحيط بها في هذه الحياة، وعندئذ تضطرب الأفكار نتيجة لتلك المؤثرات من أجل ذلك كانت الحاجة ماسة إلى دراسة فن المنطق بدليل حاصلة، فهو علم يحتاج إليه كل مفكر وباحث يريد أن يصل إلى علم المجهول.

وقد جرت عادة مؤرخي المنطق ودارسيه – إلا القليل منهم – أن يؤرخوا لهذا العلم على أساس فكرة تبدو مسلمة لديهم، وهي أن المنطق كما أثر عند اليونان – لا سيما أرسطو – قد ظل المنهج الوحيد للتفكير البشري حوالي عشرين قرنا من الزمان إلى أن نبغ في الغرب مفكرون عباقرة تمكنوا من توجيه سهام نقدهم إلى هذا البناء الشامخ فزلزلوا أركانه وقوضوه من أساسه ليقيموا مكانه بناءً منطقيا جديدا هو المنطق الحديث، وليكشفوا للعلم منهجا جديدا هو المنهج التجريبي.

وبعد أن عرفنا من دراستنا السابقة أن علم المنطق يبحث فيه عن مقصدين المعلوم التصوري والمعلوم التصديقي من حيث التوصل بهما إلى مجهول تصوري أو تصديقي ذلك إن العلم إما تصور وإما تصديق ولكل منهما مباحث تخصه وقد تناولنا في الجزء الأول من كتاب المنهج السليم في توضيح مفاهيم المنطق الأرسطي القديم مباحث التصورات من

مبادئ ومقاصد أما في هذا الجزء من هذا الكتاب (فسنتناول بمشيئة الله تعالى) مباحث التصديقات مبادئها ومقاصدها. ولما كانت المبادئ هي التي تتوقف عليها المقاصد كان لا بد من تقديم الكلام عنها هذا وينبغي أن تعرف أيها القارئ الكريم أن مبادئ التصديقات هي القضايا وأحكامها من التناقض والعكس وان مقاصدها فهي القياس ولواحقه.

وقد جاء هذا الجزء من كتاب ((المنهج السليم)) في مقدمة وخمسة فصول:

الفصل الأول: القضايا وأقسامها.

الفصل الثاني: أحكام القضايا "التناقض والعكس".

الفصل الثالث: القياس ولواحقه "الاستقراء والتمثيل".

الفصل الرابع: مواد الأقيسة.

الفصل الخامس: نقد المنطق الأرسطي في التصديقات.

وبعد:

فهذا ما هداني الله تعالى إليه في مؤلفي هذا فإن كنت قد وفقت فذلك بفضل الله تعالى، وإن تكن الأخرى فعذري أنني بشر أخطئ وأصيب "والكمال لله تعالى وحده، وحسبي أنني ما ابتغيت إلا وجه الله تعالى.

وما توفيقي إلا بالله علية توكلت وإليه أنيب، وصلى الله وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

كتبه الفقير إلى رحمة ربه القدير

الأستاذ الدكتور: محمد بن الحسن المهدي

أستاذ العقيدة والفلسفة

بجامعة الأزهر وجامعة العلوم الإسلامية العالمية الأردنية

القسم الثاني

التصديقات

تمهيد:

عرفنا من دراستنا السابقة أن علم المنطق يُبحث فيه عن مقصدين هما: المعلوم التصوري والمعلوم التصديقي من حيث التوصل بهما إلى مجهول تصوري أو تصديقي، ذلك أن العلم إما تصور وإما تصديق، ولكل منهما مباحث تخصه، وقد تناولنا في القسم الأول من هذا الكتاب مباحث التصورات: مبادئها – وهي الكليات الخمس – ومقاصدها – وهي التعريف أو القول الشارح – أما في هذا القسم فستتناول مباحث التصديقات مبادئها ومقاصدها.

ولما كانت المبادئ هي التي تتوقف عليها المقاصد كان لا بد من تقديم الكلام عنها، هذا وينبغي أن تعرف أن مبادئ التصديقات هي القضايا وأقسامها، وأحكامها من التناقض والعكس، وأن مقاصدها فهي: القياس ولواحقه. وستكون دراستنا في هذا القسم لمبادئ التصديقات، ومقاصدها كذلك إن شاء الله تعالى.

الفصل الأول

القضايا وأقسامها

تمهيد لدراسة القضايا:

القضية هي وحدة التفكير الأولى، بمعنى أنها الحد الأدنى من الكلام المفهوم، فمثلا لو قلت: "قلم"، "زميل"، "وهبت" فإن ذلك حدود متفرقة لا تفيد معنى، أما لو قلت: "وهبت قلما لزميلي" فإن هذه تكون جملة أو قضية أفادت معنى معينا يحسن السكوت عليه. والقضية المنطقية هي التي تفيد خبرا يمكن الحكم عليه بالصدق أو الكذب، مثل القمر مضيء ليلا، وهذه قضية صادقة. ومثال الكاذبة: "القمر مضيء نهاراً". فالقضية الخبرية هي وحدها التي يدرسها علم المنطق، لأنها تعطينا خبرا معينا يمكن الحكم عليه بالصدق أو الكذب.

أما القضايا أو الجمل الإنشائية فهي لا تعد قضايا منطقية، لأنها لا تعطينا خبرا معينا يمكن الحكم عليه بالصدق أو بالكذب. والجمل الإنشائية كثيرة منها: أسلوب الأمر مثل: "ذاكر محاضراتك يا احمد"، وأسلوب النهي مثل: "لا تؤخر عمل اليوم إلى الغد". وأسلوب التمني مثل: "يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما"، وأسلوب التعجب مثل: "ما اجمل هذه الذكريات". وأسلوب الاستفهام مثل: "من بالباب؟". فهذه القضايا الإنشائية لا تجدي في علم المنطق لكونها لا تحتمل خبرا يمكن الحكم عليه بالصدق أو بالكذب[1].

والقضية المنطقية تنقسم تقسيما أوليا إلى قسمين: حملية وشرطية، والقضية الحملية تتكون من أربعة عناصر هي: الموضوع والمحمول ، والنسبة الحكمية، والحكم.

وقد قسم المناطقة القضية "الحملية" إلى عدة تقسيمات، وذلك تبعا لتعدد وجهات النظر التي يتم وفقا لها تناول القضايا، وتبعا للاعتبارات المختلفة. فباعتبار نسبتها، تقسم إلى: موجبة وسالبة، وباعتبار موضوعها تقسم إلى: طبيعية، وكلية، وشخصية، وجزئية، ومهملة،

---

[1] انظر: توضيح المفاهيم في المنطق القديم، د. رشدي عزيز، ص 88-89، وأيضاً: تيسير القواعد المنطقية، د. محمد شمس الدين إبراهيم، ص 115، وشرح السلم، ص 35، ط: الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية، 1974م.

وباعتبار وجود أفراد موضوعها تقسم إلى: خارجية، وحقيقية، وذهنية، وباعتبار جعل أداة السلب جزءا من أحد طرفيها أو كليهما تقسم إلى معدولة ومحصلة.

أما القضية الشرطية: فإنها تقسم إلى متصلة ومنفصلة، والشرطية المتصلة تقسم إلى: موجبة، إذا كان الحكم فيها باتصال السلب، وسالبة إذا كان الحكم فيها بسلب الاتصال. وتقسم إلى: لزومية واتفاقية. وأما الشرطية المنفصلة فإنها تقسم إلى: مانعة جمع، ومانعة خلو، ومانعة جمع وخلو معا، وتقسم أيضا إلى: عنادية واتفاقية، ولكل قسم من هذه الأقسام ضابط يضبطه[1].

وبعد هذا التمهيد الذي رأينا من الضروري البدء به لأهميته ننتقل إلى تفصيل القول في القضية وأقسامها، ونبدأ بتعريف القضية.

تعريف القضية:

القضية في اللغة فعلية بمعنى مفعولة، أي مقضي فيها، فهي من القضاء، بمعنى الحكم، وسميت بذلك لاشتمالها على الحكم. والقضية تطلق على: ما يجري في القلب من غير تلفظ به كأن تلاحظ في عقلك أن "الله عالم" من غير تلفظ به. وعلى ما يتلفظ به، كأن تقول "الله عالم". والمعنى الأول أولى، لأن المقصود في المنطق هو المعقول، واللفظ دال عليه، ذلك لأن الكلام في القلب، واللسان ترجمان لما هو واقر في القلب، وفي ذلك يقول الشاعر:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما ... جعل اللسان على الفؤاد دليل

---

(1) المنطق والفكر الإنساني، د. عبد السلام عبده، ص 190-191، وقارن: المنطق الميسر، د. عبد المنعم شعبان، ص 75، ط: قاصد خير.

تعريفها في اصطلاح المناطقة:

عرف بعض المناطقة القضية بأنها: قول يصح أن يقال لقائله أنه صادق فيه أو كاذب وعرفها آخرون بأنها: "قول يحتمل الصدق والكذب لذاته"[1]. والتعريف الثاني من وجهة نظرنا أولى بالقبول، لأن التعريف ينبغي أن يكون صفة للمعرف، واحتمال الصدق والكذب وصف للقضية، بخلاف التعريف الأول فإنه وصف لقائلها. ولما كان التعريف الثاني هو الأجدر بالقبول دون الأول نأخذ به ونتناوله بالشرح والتفصيل.

شرح التعريف:

"القول" عند المناطقة معناه المركب، فيشمل المعقول والملفوظ. "والاحتمال" هو تجويز العقل. و"الصدق" هو: مطابقة الخبر للواقع، و"الكذب" هو: عدم مطابقة الخبر للواقع "لذاته" أي بحسب مفهوم القول ومدلوله المطابق بقطع النظر عن أي اعتبار آخر[2].

إخراج محترزات التعريف:

"قول" جنس في التعريف خرج به المفرد فقط، وشمل جميع المركبات، سواء أكانت مركبات إضافية مثل "حديقة علي" أو توصيفية مثل: "الجامعة النموذجية"، أو إنشائيه بجميع أنواعها مثل: "الأمر، والنهي، والتمني، والدعاء، والاستفهام، والتعجب" أو خبرية مثل: "علي في البيت"، وقولنا "يحتمل الصدق والكذب" قيد أول خرج به سائر المركبات التي لا تحتمل الصدق والكذب، وهي المركبات الإنشائية، والمركبات الإضافية، والتوصيفية، وبقى المركب الخبري لكونه يحتمل الصدق والكذب، وقولنا: "لذاته" أي مفهومه بقطع النظر عن قائله، أو عن الواقع، أو عن ضرورة العقل، وهذا قيد ثان خرج به ما لا يحتمل الصدق والكذب لذاته بل للازمه، وذلك نحو لوازم المركبات الإنشائية والإضافية، فإذا قلت: "أسقني" فان هذا إنشاء

---

[1] نظرية المنطق بين فلاسفة الإسلام واليونان، د. محمد السيد الجلنيد، ص 95، ط: 1985م، وأيضاً: نقد منطق أرسطو بين المسلمين ومفكري الغرب، د. سيد الحجر، ص 148.

[2] المنطق الميسر، ص 73، وأيضاً: المنطق والفكر الإنساني، ص 191.

بحسب ذاته، إلا أنه يتضمن مركبا خبريا هو: "أنا عطشان"، وإذا قلت: "حديقة محمد" فان هذا المركب الإضافي يتضمن مركبا خبريا هو: "أن محمدا له حديقة" فهذا المركب الخبري الذي يتضمن كل من المثالين هو المحتمل للصدق والكذب، أما المركب الأصلي، وهو الإنشائي والإضافي في كل منهما فانه لا يحتمل الصدق والكذب لذاته[1].

وكما أن "لذاته" قيد للإخراج فهو أيضا قيد للإدخال، إذ يدخل به القضايا المقطوع بصدقها بالنظر إلى قائلها، والمقطوع بصدقها بالنظر إلى الواقع، والقضايا المقطوع بكذبها بالنظر إلى قائلها، والقضايا المقطوع بكذبها بالنظر إلى الواقع، مثال الأول: أقوال الله وأقوال الرسول ﷺ، لأنها وان قطع بصدقها بالنظر إلى قائلها، لكنها بحسب ذاتها أي مفهومها دون أي اعتبار آخر محتمل للصدق والكذب. ومثال الثاني: "السماء فوقنا والأرض تحتنا" فإن هذا الخبر مقطوع بصدقه للمشاهده، إلا انه محتمل للصدق والكذب بالنظر إلى مفهومه. ومثال الثالث: "أخبار مسيلمة الكذاب". فانه مقطوع بكذبها بالنظر إلى الدليل القاطع على كذب صاحبها، ومثال الرابع: الأرض فوقنا والسماء تحتنا" فإن القطع بكذبها راجع للواقع أما بالنظر لمفهومها، فإنها محتملة للصدق والكذب.

وهذا القيد - لذاته – أيضا يُدخل القضايا التي نقطع بصدقها أو كذبها لا لذاتها بل لضرورة العقل. فإذا قلنا: "الإثنين نصف الأربعة" فإن هذا القول مقطوع بصدقه، ولكن لا لمفهوم القول، بل بالنظر إلى ضرورة العقل. وإذا قلنا: "الإثنين نصف الثمانية" فإن هذا القول مقطوع بكذبه، ولكن لا لمفهوم اللفظ، بل بالنظر إلى ضرورة العقل أيضا.

إذاً فكلمة لذاته في التعريف خرج به ما لا يحتمل الصدق والكذب لذاته بل للازمه، كالإنشاء، ودخل به ما قطع بصدقه أو بكذبه بالنظر لقائله، وكذا ما قطع بصدقه أو بكذبه بالنسبة للواقع المشاهد، وكذا ما قطع بصدقه أو بكذبه لا لذاته بل لضرورة العقل[2].

---

(1) توضيح المفاهيم في المنطق، ص 90، وايضاً: تيسير القواعد المنطقية، ص 115-116.

(2) المنطق والفكر الإنساني، ص 191-193، وقارن: توضيح المفاهيم، ص 90، وقارن: التذهيب على تهذيب المنطق، تأليف سعد الدين التفتازاني، ص 64-65، ط: الأزهر، 2005م.

أقسام القضية

قد تفيد القضية نسبة شيء إلى شيء آخر فيكون الحكم فيها نسبة مفرد إلى مفرد آخر مثله مثل: "المعدن يتمدد بالحرارة" ففي هذه القضية نسبة التمدد بالحرارة إلى المعدن وكلاهما مفرد وقد تفيد القضية نسبة قضية إلى قضية أخرى مع اقتران كل واحد منهما بالآخر بما يخرجها عن كونها قضية ويربطها بالقضية الأخرى فيجعلها قضية واحدة مثل: "إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود" فكل قضية من هاتين القضيتين أفادت نسبة قضية إلى أخرى "فإذا أفادت القضية نسبة مفرد إلى أخر أيجابا أو سلبا فهي القضية الحملية. وإذا كانت القضية تفيد نسبة قضية إلى أخرى إيجابا أو سلبا فهي القضية الشرطية ولما كانت القضية الحملية بسيطة لأن طرفيها وهما الموضوع والمحمول بسيطان، قدمت في البحث على الشرطية، لأن الحملية لبنة في بناء الشرطية"[1]. نخلص مما سبق إلى أن القضية تنقسم تقسيما أوليا إلى قسمين: حملية وشرطية، وسنتكلم بمشيئة الله تعالى، بادئ ذي بدء عن القضية الحملية وأقسامها.

أولا: القضية الحملية

تعريفها:

هي ما كان الحكم فيها بثبوت شيء لشيء أو بنفي شيء عن شيء، مثالها: "محمد عالم" و"محمد ليس بعالم" ففي القضية الأولى: حكم بثبوت العلم لمحمد، وفي الثانية: حكم بنفي العلم عنه. والمراد بالشيء الأول في التعريف هو المحمول، وبالشيء الثاني هو الموضوع. فالقضية الحملية هي: ما حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه. وبهذا تنقسم القضية الحملية باعتبار النسبة إلى قسمين[2]:

---

(1) نظرية المنطق بين فلاسفة الإسلام واليونان، ص 95، وقارن: المنطق الصوري والرياضي، د. عبد الرحمن بدوي، ص 89، ط: النهضة، 1997م.

(2) المنطق، د. محمد سامي محفوظ ص 50-51، ط: وزارة التربية والتعليم، القاهرة، وقارن: محاضرات في المنطق، د. إمام عبد الفتاح، ص 154، ط: دار الثقافة، وايضاً: مبادئ المنطق الرمزي، د. نازلي إسماعيل، ص 217، ط: القاهرة، 1983م.

موجبة: وهي ما كان الحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع مثل: "كل فاكهة نبات، وبعض النبات تفاح"، فالحكم في هاتين القضيتين إيجابي والعلاقة بين الموضوع والمحمول ثابتة، ولهذا كانت موجبة.

سالبة: وهي ما كان الحكم فيها بانتفاء ثبوت المحمول للموضوع مثل: "بعض المعدن ليس بذهب"، وليس كل المصريين مسلمون". فالحكم هنا سلبي، والعلاقة بين الموضوع والمحمول منفية، فالقضية تكون سالبة.

أجزاء القضية الحملية:

ذهب المتقدمون من المناطقة إلى أن القضية الحملية تتركب من ثلاثة أجزاء: الموضوع، والمحمول، والنسبة بينهما، وهي ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه. وذهب المتاخرون منهم إلى أن أجزاء الحملية أربعة: الموضوع، والمحمول، والنسبة، والحكم.

1. الموضوع: وهو المحكوم عليه، وسمي بذلك لأنه وضع ليحمل عليه غيره، وهو ما تقدم في الرتبة وإن تأخر لفظا، وهو المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل عند النحاة، والمسند إليه عند البلاغيين.
2. المحمول: وهو المحكوم به، وسمى بذلك لأنه حُمل على غيره وهو متأخر رتبة وإن تقدم لفظا، وهو الخبر والفعل عند النحاة، والمسند عند البلاغيين.
3. النسبة: وهي الارتباط الحاصل بين الموضوع والمحمول، وهي المعبر عنها بالرابطة.
4. الحكم: وهو إدراك أن النسبة واقعة إن كانت القضية موجبة، أو ليست واقعة إن كانت القضية سالبة. فمثلا إذا قلنا: "الورد جميل" فالموضوع هو الورد، والمحمول هو "جميل، وهما جزآن مدلول عليهما بلفظين في القضية الملفوظة، وأما الجزآن الآخران – النسبة والحكم – فقد يدل عليهما بلفظ يسمى "رابطة" وقد لا يدل، مثال الأول: "محمد هو رسول الله" ﷺ، فلفظ (هو) رابطة بين الموضوع والمحمول، وتدل على الحكم بالمطابقة وعلى النسبة بالالتزام، ومثال الثاني: "محمد رسول الله، ﷺ، من غير ذكر للرابطة، فإذا صرح بالرابطة في القضية كانت القضية ثلاثية مثل "محمد هو رسول

الله"ﷺ، وان لم يصرح بها كانت القضية ثنائية مثل، "محمد رسول الله".

والرابطة يسميها المناطقة "أداة" لأنها لا تستقل بالإفادة لاحتياجها للمحكوم به والمحكوم عليه، والرابطة قد تكون على صورة الاسم كهو في المثال السابق، وتسمى رابطة غير زمانية، وقد تكون على صورة الكلمة "ككان" في مثل: "أحمد كان تقيا"، وتسمى رابطة زمانية، أذن فاللفظ الدال على الرابطة هو لفظ "كان" وما يشتق منها إن كانت الأداة زمانية، أما إذا كانت غير زمانية فلفظ "هو"[1].

تقسيم القضية الحملية باعتبار موضوعها:

تنقسم الحملية باعتبار موضوعها إلى خمسة أقسام: طبيعية، وشخصية، وكلية، وجزئية، ومهملة[2]. وذلك لأن المحكوم عليه (الموضوع) إما أن يكون جزئيا أو كليا، فإن كان جزئيا فالقضية شخصية، وإن كان كليا فإما أن يكون الحكم على الطبيعة بصرف النظر عن الأفراد، وإما أن يكون الحكم على الأفراد، فإن كان الحكم على الطبيعة فالقضية تسمى طبيعية، وإن كان الحكم على الأفراد فإما أن يبين فيها كمية الأفراد أولا، فان لم يبين فيها كمية الأفراد فالقضية تسمى "مهملة" وإن بين فيهما كمية الأفراد فإن كان الحكم على بعض الأفراد دون البعض الآخر فالقضية تسمى "جزئية" وبذلك تكون القضية الحملية باعتبار موضوعها تنحصر في خمسة أقسام هي[3]:

1. الشخصية أو المخصوصة:

وهي ما كان موضوعها مشخصا أي جزئيا معينا. مثالها موجبة: "محمد رسول الله"، "الله واحد"، "محمد خاتم المرسلين". ومثالها سالبة: "مسيلمة ليس بصادق"، "محمد ليس بجماد".

---

(1) تيسير القواعد المنطقية ص 121، وتوضيح المفاهيم، 91-92، وقارن: نقد منطق ارسطو، ص 150-151، والتفكير العلمي ومناهجه، د. إبراهيم محمد إبراهيم، ص 81-82، ط: القاهرة، 1984.

(2) توضيح المفاهيم، ص 92-93، وتيسير القواعد المنطقية، ص 124-125.

(3) المنطق والفكر الإنساني، ص 202-203، وايضاً: توضيح المفاهيم، ص 93-94، والمنطق الميسر، ص 76-77، وايضاً: التذهيب، شرح الخبيصي على تهذيب المنطق، ص 70-71.

وسميت شخصية لتشخيص موضوعها، وتسمى مخصوصة لخصوص موضوعها ولتشمل القضايا التي موضوعها الذات المقدسة مثل "الله واحد" فلا يقال لها شخصية تأدبا وإنما يقال لها مخصوصة.

2. القضية الطبيعية:

وهي ما كان موضوعها كليا وحكم فيها على الماهية بقطع النظر عن الأفراد، مثل: "المعدن جنس"، و"الحيوان جنس" و"الإنسان نوع" و"الناطق فصل" و"الضاحك خاصة" و"الماشي عرض عام" هذه أمثلة الطبيعة الموجبة" أما أمثلة السالبة فهي: "المعدن ليس بنوع" و"الإنسان ليس بخاصة" و"الناطق ليس بجنس" و"الضاحك ليس بعرض عام". وسميت هذه القضية طبيعية لأن الحكم فيها على الطبيعة من حيث هي والمراد بالطبيعية هنا هي: الماهية والحقيقة. وهذه القضية يقل استعمالها في العلوم، فلذا لم يبحثوا عنها في المنطق، وإنما ذكروها تتميما للأقسام.

3. القضية الكلية:

وهي ما كان موضوعها كليا، وحكم فيها على جمع الأفراد، بأن ذكر فيها ما يدل على الإحاطة والشمول. مثالها موجبة: "كل حديد معدن" و"كل أزهري مسلم" ومثالها سالبة: "لا شيء من النبات بمعدن" و"لا أحد من الأزهريين بمسيحي"، وسميت كلية لبيان كمية أفراد موضوعها كليا.

4. القضية الجزئية:

وهي ما كان موضوعها كليا وذكر فيها ما يدل على أن الحكم على بعض الأفراد. مثالها موجبة: "بعض النبات قمح" و"قليل من الطلاب فاهمون". ومثالها سالبة: "ليس كل حيوان إنسان"، "ليس بعض النباتات بعنب" "وبعض الزهر ليس بورد" وسميت جزئية لبيان كمية أفراد موضوعها بعضا.

5. القضية المهملة:

هي ما كان موضوعها كليا وحكم فيها على الأفراد، مع عدم بيان كميتها لا كلها ولا بعضها. مثالها موجبة: "المعدن يتمدد بالحرارة" و "الإنسان يرقى بالتعلم". ومثالها سالبة: "المعدن ليس بحيوان" و"الإنسان ليس بنبات". وسميت مهملة لإهمال بيان كمية أفراد موضوعها، حيث لم يذكر في القضية ما يدل على كمية المحكوم عليه منها لا كلها ولا بعضها لذلك سموها مهملة.

تنبيه:

لم يهتم المناطقة بالبحث عن القضية الطبيعية لأن قصدهم هو البحث عن أحوال الموجودات المتأصلة، وهي الأفراد، وأما الحقيقة فهي موجودة تبعا لوجود أفرادها، أو ليس لها وجود أصلا، فلا حاجة إذا للمنطقي إليها. أما القضية المخصوصة – أو الشخصية – تصلح لأن يتركب منها القياس مثل: "محمد حادث وكل حادث لا بد له من محدث" فهي إذا في قوة الكلية، لذلك بحث عنها في هذا الفن لهذا الغرض. كما يجب أن تعرف أن المهملة في قوة الجزئية، وملازمة لها، أي أن كلا منهما لازم للآخر، لأنه كلما حكم على الأفراد مع عدم بيان كميتها الذي هو معنى المهملة تحقق الحكم على بعضها الذي هو معنى الجزئية. وكلما حكم على البعض الذي هو معنى الجزئية تحقق الحكم على الأفراد بدون بيان الكمية الذي هو معنى المهملة، فإذا صدق "بعض الحيوان إنسان" صدق "الحيوان إنسان" وبالعكس، وذلك لأن المهملة صالحة لبعض الأفراد أو لكلها، فإن كان البعض فالأمر ظاهر، وإن كان المراد الكل فالبعض يتحقق ضمن الكل. كما أن الشخصية في قوة الكلية، فإذا قلت: "محمد مجتهد" كان ذلك بمثابة حكم في قضية كلية، وذلك لأن الحكم في كل منهما شامل لجميع ما يصدق عليه الموضوع من أفراد.

سور القضية الحملية:

السور هو: ما به بيان كمية أفراد موضوع القضية كـلاً أو بعـضا إيجابـا أو سـلبيا[1]، ولا يدخل إلا على متعدد، فلا يدخل على الشخصية لأن موضوعها واحد، كمـا لا يـدخل على الطبيعية لأن موضوعها هو الحقيقة وهي ليست متعددة.

أقسام السور: ينقسم السور إلى أربعة أقسام هي[2]:

1. سور الموجبة الكلية:

وهو كل ما دل على الإحاطة والشمول، سواء أكان لفظا أم غـيره. وألفاظـه الدالـة عليه هي: "كل" و"عامة" و"جميع" و"كافة" نحو: "كل المصريين أفارقة" و"عامة الناس يموتون" و"كافة الخلق يحشرون" و"جميع الناس ينامون". وغير اللفظ نحـو الإضـافة الـتي جعلـت قرينـة علـى إفادتهـا الاستغراق مثل "أمر الله مطاع" أي كل أمر الله مطاع، والاسـتغراق "بـال" مثـل قولـه تعـالى: "إن الإنسان لفي خسر" أي أن كل فرد من أفراد الإنسان لفي خسر.

2. سور السالبة الكلية:

وهو ما دل على نفي ثبوت المحمول عن جميع أفراد الموضوع. وألفاظـه "لا شـيء" و"لا واحد" و"لا ديار"، وسائر ما يفيد عموم النفي، نحو: "لا أحد من المشركين بمسلم" و"لا شـيء مـن الذهب بنبات" ولا شر في السخاء.

3. سور الموجبة الجزئية:

وهو ما يدل على أن الحكم بالثبوت هو لبعض الأفراد، وألفاظـه الدالـة عليـه هـي "بعض" و"قليل و"كثير" و"معظم و"أغلب"، وسائر ما يفيد البعض، نحو: "بعض المعدن ذهب"، و"قليـل من عبادي الشكور" و"معظم الأزهريون يحفظون القرآن" و"كثير من الطلاب مجتهـدون" و"أغلـب المصريين كرماء".

---

[1] توضيح المفاهيم، ص 95، ومحاضرات في المنطق، ص 161.

[2] تيسير القواعد المنطقية، ص 125-126، والمنطق الميسر، ص 77-78، والمنطق والفكر الإنساني، ص 205-207.

4. سور السالبة الجزئية:

وهو ما يدل على نفي الثبوت عن بعض أفراد الموضوع. وألفاظه هي: "بعض ليس" و"ليس كل" و"ليس بعض" نحو: "ليس كل أزهري يحفظ القرآن" و"ليس بعض الأحجار بنفيس" و"بعض الدواء ليس بمفيد".

الفرق بين أسوار الجزئية السالبة:

الفرق بين "ليس كل" من جهة وبين الآخرين، هو أن: "ليس كل" يدل بالمطابقة على رفع الإيجاب الكلي و"ليس بعض" وكذا "بعض ليس" يدلان مطابقة على السلب الجزئي" وكل من رفع الإيجاب الكلي والسلبي يستلزم الآخر. فمثلا "كل المصريين أفارقة" ففي هذا المثال قد حكمنا على كل فرد من المصريين بأنه أفريقي، وهذا هو الإيجاب الكلي، أما إذا قلنا "ليس كل مصري أفريقي" فقد رفعناه "بليس" الإيجاب عن الكل. وهذا – أي رفع الإيجاب عن الكل – يحتمل رفعه عن البعض، وإثباته للبعض، وعلى كل يلزم السلب الجزئي.

أما "ليس بعض" و"بعض ليس" فإنهما يفيدان صراحة سلب الحكم عن البعض للتصريح بذكر البعض وإدخال حرف السلب عليه، ويدلان التزاما على رفع الإيجاب الكلي، لأنه لو لم يرتفع الإيجاب عن الكل لم يعقل سلب الحكم عن البعض. هذا ما يتعلق ببيان الفرق بين "ليس كل" من جهة وبين السورين الآخرين.

وأما بيان الفرق بين "ليس بعض" و"بعض ليس" فهو أن "ليس بعض" قد يراد منها السلب الكلي بناء على أن البعض غير معين، وقد وقع في سياق النفي – والمعروف أن النكرة في سياق النفي تعم – وقد يراد منها سلب الحكم عن البعض فتكون للسلب الجزئي فقط، لأنك والحالة هذه قد سلبت الحكم عن البعض دون أن تتعرض للبعض الآخر، أما "بعض ليس" فهي لا تفيد إلا السلب الجزئي، وذلك لتأخر السلب عن البعض، فلا يفيد عموما ولا سلبا للقضية[1].

---

[1] انظر: تيسير القواعد المنطقية، ص 126 وما بعدها، وتوضيح المفاهيم في المنطق القديم، ص 97، والمنطق والفكر الإنساني، ص 207، وشرح السلم، ص 36، ونقد منطق ارسطو، ص 152.

تقسيم القضية الحملية باعتبار وجود أفراد الموضوع:

يقسم المناطقة القضية الحملية باعتبار وجود أفراد الموضوع إلى ثلاثة أقسام: ذهنية، وخارجية، وحقيقية[1].

أولا: القضية الخارجية: وهي التي يكون الحكم فيها على أفراد موضوعها الموجودة في الخارج حال الحكم. مثل: "كل طالب في السنة الثانية يحفظ نصف القرآن" أي كل طالب موجود فعلا في السنة الثانية. وسميت خارجية لوجود أفراد موضوعها في الخارج.

ثانيا: القضية الحقيقية: وهي التي يكون الحكم فيها على أفراد موضوعها المقدرة الوجود خارجا أو الممكنة الوجود، سواء وجدت بالفعل أو لم توجد. مثال. المقدرة الوجود في الخارج: "كل ورد جميل" ومثال من لم يوجد في الخارج: "كل عنقاء طائر". فالحكم في هذين المثالين على الأفراد الموجودة، وعلى التي لم توجد ومقدر وجودها وسمي هذا القسم "بالحقيقية" لأن المحكوم عليه فيها الأفراد المتصفة بالحقيقة المقدرة الوجود، بقطع النظر عن وجودها بالفعل.

ثالثا: القضية الذهنية: وهي التي يكون الحكم فيها على الأفراد الموجودة في الذهن فقط. نحو: "شريك الباري معدوم" فالحكم هنا على أفراد الشريك المستحيلة الوجود، ولا يمكن عقلا تقدير وجودها، والموضوع فيها موجود ذهنا فقط، لأن الحكم عليه فرع ثبوته ووجوده، ولا وجود له إلا في الذهن. وسميت "ذهنية" لأنه لا وجود لموضوعها إلا في الذهن فقط. ذلك لأن أفراد هذا الموضوع ليست موجودة، في الخارج، ولا مقدرة فيه، لعدم إمكان التقدير، إذ أن شريك الباري مستحيل الوجود في الخارج، لكن نستطيع أن نقول أن أفراد هذا الموضوع موجودة في الذهن.

---

(1) توضيح المفاهيم، ص 98-99، وتيسير القواعد، ص 134-136، وقارن: المنطق الفكر الإنساني، ص 109-110.

العلاقة بين الخارجية والحقيقية:

العلاقة بين القضية الخارجية وبين القضية الحقيقية، هي العموم والخصوص الوجهي، فيجتمعان في مثل قولنا: "كل إنسان حيوان" إذا كان المراد بثبوت الحيوانية لأفراد الإنسان الموجودة خارجا بالفعل، أو لمن ستوجد. وتنفرد الخارجية في مثل قولنا: "الله موجود" وتنفرد الحقيقية في مثل: "كل عنقاء طائر"، هذا: والقضية الحملية الموجبة قد تكون دائمة كقولنا: "الله موجود"، وقد تكون لحظة مثل "البرق لامع" وقد تكون ذهنا حال الحكم، مثل "شريك الباري معدوم"[1].

تقسيم القضية الحملية إلى معدولة ومحصلة[2]:

تنقسم القضية الحملية باعتبار جعل حرف السلب جزءا من أحد طرفيها أو عدم جعله جزءا من أحد طرفيها إلى "معدولة" و"محصلة". فقد عرفت فيما سبق أن القضية الحملية إما موجبة واما سالبة، وأن أداة السلب في القضية السالبة تستعمل لنفي النسبة بين الموضوع والمحمول، وتكون قد استعملت فيما وضعت له، وقد تخرج أداة السلب عن أصل وضعها، فتكون جزءا من موضوع القضية، وتسمى معدولة الموضوع، مثل: "غير الحي جماد" و"لا شيء من غير الإنسان بناطق". وقد تكون جزءا من محمولها، وتسمى معدولة المحمول، مثل: "الشفاف هو لا يحجب ما خلفه". وقد تكون جزءا من الموضوع والمحمول وتسمى معدولة الطرفين، مثل: "غير المعدن هو غير ذهب". وتبعا لذلك فان القضية تنقسم إلى قسمين معدولة ومحصلة.

أولا: القضية المعدولة:

هي التي جعل حرف السلب جزءا من أحد طرفيها أو من كليهما معا. فإن جعل جزءا من الموضوع سميت معدولة الموضوع مثالها موجبة: "غير اللئيم محب للخير" و"غير الحي

---

(1) توضيح المفاهيم، ص 99، وقارن: التذهيب شرح على تهذيب المنطق، ص 71، وايضاً: التفكير العلمي ومناهجه، ص 93، والمنطق، سامي محفوظ ص 57.

(2) التذهيب، ص 72، وقارن: توضيح المفاهيم، ص 100-101.

جماد" ومثالها سالبة: "لا شيء من غير الحي بعالم"، وإن جعل حرف السلب جزءا من المحمول سميت القضية معدولة المحمول، مثالها موجبة: "الظلم هو غير حسن" ومثالها سالبة: "لا شيء من العالم بغير حي". وان جعل حرف السلب جزءا من كليهما سميت معدولة الطرفين، مثالها موجبة: "غير الحي غير عالم" و "غير الحيوان هو غير إنسان"، ومثالها سالبة: "لا شيء من غير الحيوان بغير جماد" وليس اللاّ حي لا جماد[1].

وخلاصة القول: أن القضية المعدولة تنقسم إلى ستة أقسام لأنها، إما معدولة الموضوع، أو المحمول، أو الطرفين، وفي كل إما موجبة أو سالبة، فتكون الأقسام ستة، وسميت معدولة لأن حرف السلب عدل به فيها عن وضعه الأصلي، وهو قطع النسبة بين الطرفين، وجعل جزءا من أحد الطرفين أو من كليهما.

ثانيا: القضية المحصلة:

وهي التي لم يجعل حرف السلب جزءا من أحد طرفيها، مثالها موجبة: "كل مربع ذو أضلاع أربع"، ومثالها سالبة: "لا أحد من المسلمين بمشرك"، وسميت محصلة: لأن طرفيها وجوديان حاصلان لم يركب معهما حرف سلب، وقد يطلقون على "المحصلة السالبة" اسم "البسيطة"، لأن حرف السلب قد وجد فيها من غير أن يجعل جزءا من أحد طرفيها، فكان كل واحد من الطرفين بسيط، لذلك تسمى "بالبسيطة"[2].

وبناء على ما تقدم ينبغي أن تعرف أن مجرد وجود حرف السلب في القضية لا يدل على أنها سالبة، لأنك قد عرفت إن حرف السلب قد يكون جزءا من أحد الطرفين...، وإنما مدار السلب على رفع النسبة، ومدار الإيجاب على إيقاعها، فحرف السلب إن أفاد رفع نسبة المحمول عن الموضوع فهي سالبة، وإلا فهي موجبة، وعلى هذا فيجوز أن تكون القضية مشتملة على حرف السلب، وربما حرفين، ومع ذلك تكون موجبة، مثل: "كل ما هو غير نام فهو غير حساس" و"كل ما هو غير إنسان فهو غير ناطق".

---

(1) تيسير القواعد، ص 138، والمنطق والفكر، ص 211.

(2) المنطق الميسر، ص 82، والمنطق والفكر، ص 213.

الفرق بين معدولة المحمول الموجبة والسالبة المحصلة:

القضية باعتبار العدول والتحصيل في المحمول، أربعة أنواع: موجبة محصلة، وموجبة معدولة، وسالبة محصلة – وهي السالبة البسيطة - وسالبة معدولة. ولا يوجد اشتباه بينهما إلا بين السالبة المحصلة والموجبة المعدولة المحمول، فإن كليهما تشتمل على حرف واحد للسلب، ومن هنا وقع الاشتباه بينهما، فإذا قلت: "الإنسان ليس بجماد" فلا يعلم أهي موجبة معدولة أم هي سالبة محصلة. ومن هنا فرق المناطقة بينهما من ناحيتين ناحية المعنى، وناحية اللفظ.

أولا: الفرق بينهما من ناحية المعنى: هو أن الحكم في السالبة المحصلة يكون بسلب المحمول عن الموضوع، أما المعدولة فالحكم فيها بثبوت عدم المحمول للموضوع. وأيضا فإن المعدولة لا تصدق إلا بوجود الموضوع، بخلاف السالبة المحصلة فإنها تصدق مع نفي الموضوع.

ثانيا: الفرق بينهما من ناحية اللفظ: وهو يتضح من أن الرابطة إن قدرت قبل حرف السلب فمعدولة، وإن قدرت بعده، فمحصلة سالبة، مثل: "الجماد هو غير عالم" و"الجماد ليس هو بعالم". وإن لم توجد رابطة، بأن كانت القضية ثنائية، وتوسط حرف السلب بين الموضوع والمحمول كان مردنا إلى النية. فإن كان المراد سلب الربط كانت سالبة، وإن أريد ربط السلب كانت موجبة. هذا: وقد يصطلح على وضع حرف "ليس" للسلب "وحرفي" "غير" و"لا" للعدول. فتكون سالبة في "البرتقال ليس بعنب" وتكون معدولة في "البرتقال غير عنب، أو لا عنب"[1].

الاستغراق في القضايا الحملية:

اهتم المناطقة ببحث شمول الحكم إيجابا أو سلبا على كل أفراد الموضوع أو المحمول أو كليهما معا. والحكم الشامل هو ما يسمى بالاستغراق، والحد المستغرق في القضية هو الذي يقع الحكم على كل أفراده، "ما صدقاته" في جميع الحالات التي يمكن تصورها لنوع العلاقة بين موضوع القضية ومحمولها.

---

(1) توضيح المفاهيم، ص 101-102، وتيسير القواعد، ص 141-142، وايضاً: المنطق والفكر، ص 214، والتفكير العلمي ومناهجه، ص 89.

توضيح ذلك أننا إذا قلنا: "كل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وإن محمداً رسول الله" فإن هذه القضية تفيد الحكم على كل فرد من المسلمين بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله. وكذلك إذا قلنا: "لا أحد من المسلمين ينكر وجود الله"، فإن هذه القضية تسلب إنكار وجود الله لدى جميع المسلمين. أما إذا قلنا "بعض المسلمين يحافظ على الصلاة فإن هذه القضية تفيد أن المحافظة على الصلوات ليس شاملا لكل أفراد المسلمين، بل بعضهم فقط، وكذلك سالبتها.من هنا يتضح أن الحكم قد يتناول جميع الأفراد التي يصدق عليها الاسم، وقد يتناول بعضها، وتناول الحكم لجميع الأفراد يسمى استغراق الاسم. فاستغراق الاسم يراد به تناول الحكم جميع الأفراد التي يصدق الاسم عليها موضوعا كان أو محمولا واستغراق الموضوع معناه أن حكم المحمول شامل لكل أفراد الموضوع إيجابا أو سلبا. واستغراق المحمول يراد به أن يكون الحكم بمفهوم المحمول على الموضوع شاملا كل أفراد المحمول. أما تناول الحكم بعض الأفراد فيسمى عدم استغراق الاسم. فعدم استغراق الاسم يراد به تناول حكم بعض أفراد الاسم موضوعا كان أم محمولا. فعدم استغراق الموضوع يراد به أن يكون ثبوت المحمول أو نفيه واقعا على بعض أفراد الموضوع فقط. وعدم استغراق المحمول يقصد منه أن يكون الحكم بمفهوم المحمول على الموضوع شاملا بعض أفراد المحمول مع السكوت عن باقي أفراده.

وقصارى القول:

الكلية الموجبة[1]: تفيد استغراق موضوعها لا محمولها: مثالها: "كل إنسان حيوان" – فمن ناحية الموضوع – فإننا قد حكمنا على أفراده بالحيوانية، وبذلك يكون محمولها قد استغرق موضوعها وشمل جميع أفرادها، لكن موضوعها لم يستغرق محمولها، ذلك لأن هناك من الحيوان ما ليس بإنسان كالفرس والغزال مثلا، وبذلك يتبين أن القضية "الموجبة الكلية" يستغرق محمولها موضوعها، ولكن موضوعها لا يستغرق محمولها. فهي إذا مستغرقة الموضوع دون المحمول.

---

(1) التفكير العلمي، ص 94-95.

الكلية السالبة: مستغرقة الموضوع والمحمول معا. مثالها: "لا شيء من الإنسان بنبات" فإننا في هذا المثال قد حكمنا على جميع أفراد "الإنسان" بأنها لا تطابق أحدا من جميع أفراد النبات، وبذلك يكون السلب قد استغرق جميع أفراد الطرفين الموضوع والمحمول. بمعنى أن سلب الحكم بالنبات على الإنسان قد شمل جميع أفراذ الإنسان، وبذلك يكون المحمول قد استغرق الموضوع وكذلك العكس فإن الحكم بسلب الإنسانية عن النبات قد شمل كذلك جميع أفرادها، فتكون القضية الكلية السالبة إذن قد استغرق فيها المحمول الموضوع والموضوع المحمول، فهي مستغرقة الطرفين.

الموجبة الجزئية: لا تستغرق موضوعا ولا محمولا: فهي بعكس الكلية السالبة التي تستغرق الطرفين. مثالها: "بعض الطلبة يصلون" فإن الحكم بالمحمول هنا وهو الصلاة لم يشمل كل الطلبة، ولكنه شمل بعضهم، فالمحمول لم يستغرق الموضوع وكذا العكس. فإن أفراد المحمول وهي الصلاة مثلا: تقتصر على الطلبة وحدهم، فالذين يصلون طلبة وغير طلبة، فالموضوع إذا لم يستغرق المحمول، فالقضية الجزئية الموجبة لم يستغرق فيها المحمول الموضوع ولا الموضوع المحمول.

الجزئية السالبة: تستغرق المحمول ولا تستغرق الموضوع. وهي بعكس الموجبة الكلية. التي تستغرق الموضوع دون المحمول. مثالها: "بعض الطلبة ليس فاهما" فإن المحمول الذي هو عدم الفهم في قضيتنا هذه يستغرق الموضوع ذلك لأن بعض الطلبة هنا ليس محكوما عليه بعدم الفهم، فالمحمول ليس مستغرقا للموضوع إذن فأفراد الموضوع كلها ليس مستغرقا، لكن المحمول الذي هو عدم الفهم فإنه مستغرق. إذن فالقضية الجزئية السالبة لم يستغرق فيها المحمول الموضوع، لكن الموضوع هو الذي استغرق المحمول[1].

وأخيرا نوجز أحكام الاستغراق فيما يلي:

الكلية الموجبة: تستغرق الموضوع دون المحمول. مثل: "كل حديد معدن".

---

[1] السابق، ص 95-94، وايضاً: نقد منطق ارسطو، ص 153-156، ومحاضرات في المنطق، ص 165، وما بعدها، وشرح السلم، ص 38، والمنطق، سامي محفوظ ص 57-58.

الكلية السالبة: تستغرق كلا من الموضوع والمحمول مثل: "لا شيء من الجماد بنبات"

الجزئية الموجبة: لا تستغرق لا الموضوع ولا المحمول مثال: "بعض الورد زهر".

الجزئية السالبة: لا تستغرق الموضوع وتستغرق المحمول. مثل: "بعض الشكل ليس مثلثاً". إذا القضايا الكلية تستغرق الموضوع والقضايا السالبة تستغرق المحمول[1].

القضايا الموجهة:

لم يبق لنا من القضية الحملية إلا توضيح القضايا الموجهة منها.فالقضية الحملية تنقسم بالنسبة لكيفية نسبة المحمول إلى الموضوع في الخارج إلى موجهة وغير موجهة.فالنسبة التي هي الثبوت أو النفي،لا بد أن يكون لها في القضية كيفية – أي حالة وصف – تتكيف بها – أي تتصف بها- وهذه الكيفية لا تخرج عن واحدة من أربع: إما الضرورة، أي الوجوب. أو اللاضرورة، أي الإمكان. أو الدوام،أي الاستمرار، أو اللادوام، أي الإطلاق.

هذا، ونسمى تلك الكيفية "مادة القضية" وهي تسمية اصطلاحية. فإن لم يوجد في أسلوب القضية لفظا يدل على كيفيتها في الخارج سميت "غير موجهة" وإن ذكر فيها لفظ يدل على كيفيتها في الخارج سميت "موجهة" واللفظ الدال على الكيفية يسمى "جهة القضية" ومتى وقعت المطابقة بين اللفظ والخارج صدقت القضية، نحو: "بالضرورة كل قمح نبات" وان لم تقع المطابقة كذبت القضية، نحو: "بالإمكان الخاص كل قمح نبات".

والآن تعريف كل من القضية "الموجهة" و"غير موجهة".

القضية الموجهة: هي التي لاحظ العقل كيفيتها من الضرورة وغيرها، أو ذكر فيها لفظ يدل عليها[2]، مثالها: "كل ذهب معدن بالضرورة" فلفظ الضرورة في القضية جعلها موجهة، وكذلك لو لاحظها العقل ولم تذكر.

القضية غير الموجهة: هي التي لم يلاحظ العقل فيها كيفية النسبة، ولم يذكر لفظ يدل عليها، وهذه تسمى مهملة الجهة، مثالها: "كل حديد معدن". ولكي نوضح ذلك لك لابد من

---

(1) المنطق الصوري والرياضي (ص 100)، والإشارات لابن سينا (ص 80).

(2) توضيح المفاهيم، ص 103-104، وقارن: تيسير القواعد المنطقية، ص 143.

مثال نبين عليه المراد "فلو قلنا مثلا: "كل إنسان حيوان" فلفظ "إنسان" له "مفهوم" وهو الحيوان الناطق، و"ذات" وهي الماصدقات والأفراد التي تثبت لها الحيوانية أو الناطقية ،فالمراد بذات الموضوع أفراده، والمراد بوصفه مفهومه. ولفظ "حيوان" له مفهوم وذات، فمفهومه هو الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة وأنواعه تتمثل في الإنسان والأسد والنمر والجمل... الخ. وثبوت "الحيوانية" لأفراد الإنسان، وهي النسبة، لها في نفس الأمر كيفية، أي صفة قد يلاحظها العقل وقد تذكر، وقد لا يلاحظها العقل ولا تذكر. كما تلاحظ أن نسبة ثبوت الحيوانية للإنسان ضروري، لأن الحيوانية جزء منه، وجزء الشيء يتوقف عليه الشيء في وجوده وهذا معنى الضرورة، وهذا هو ما يسمى بالتوجيه في عرف المناطقة، وتسمى القضية المذكور فيها هذا لفظا أو عقلا بالقضية الموجهة، فبيان كيفية النسبة من ضرورة أو إمكان أو دوام، أو ما إلى ذلك هو ما يسمى بالتوجيه.

أنواع القضايا الموجهة:

تتنوع القضايا الموجهات إلى أربع أنواع:

1- الضروريات: وهي ما كانت صفة نسبتها الضرورة أي: الموجب، مثالها موجبة: "كل ذهب معدن بالضرورة"، ومثالها سالبة: "لا شيء من النبات بجماد بالضرورة".
2- المطلقات: وهي ما كانت صفة نسبتها الإطلاق، أي الفعل، مثالها موجبة: "كل إنسان متنفس بالفعل"، ومثالها سالبة: "لا شيء من الإنسان غير متنفس".
3- الممكنات: وهي ما كانت صفة نسبتها الإمكان. مثالها موجبة: "كل إنسان كاتب بالإمكان" ومثالها سالبة: "لا شيء من النار ببارد بالإمكان".
4- الدوائم: وهي ما كانت صفة نسبتها الدوام. مثالها موجبة: "كل فلك متحرك دائما" ومثالها سالبة: "لا شيء من الإنسان بفرس دائما"[1].

---

[1] التذهيب، شرح تهذيب المنطق، ص 73-75، والمنطق والفكر الإنساني، ص 217.

هذا ونحيط بك علما: أن كلا من هذه الأربع بسائط ومركبات. والبسائط هي: ما اشتملت على حكم واحد إيجابا أو سلبا. والمركبات هي: ما اشتملت على حكمين مختلفين إيجابا أو سلبا وعلامة المركبة أن يوجد في عجزها "لا دائما" أو "بالضرورة" أو الإمكان الخاص". والبسيطة هي: التي لا يوجد في آخرها واحد من هذه الثلاثة. ومثال البسائط واضح من الأمثلة التي مر ذكرها. أما المركبات فمثالها: "بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع بشرط الكتابة لا دائما" ومعنى "لا دائما": لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالإطلاق العام. فصدر القضية معناه وجوب التحرك لأصابع الكاتب، مشروط بوصف الكتابة، وعجزها وهو عدم التحرك للكاتب منظور فيه إلى ذات الكاتب من محمد وأحمد وغيرهما، فلا تناقض بين الصدر والعجز لأن الجهة فيهما مختلفة، فالقضية المركبة إذن مشتملة على حكمين مختلفين.

وإلى هنا نستطيع أن نقرر الآتي: أن القضايا الموجهة تنحصر إجمالا في أربعة أنواع هي: الضرورة، الإطلاق أو الفعل، الدوام، الإمكان. ووجه الحصر هنا كما يرى المناطقة: إن الكيفية هي الحكم العقلي، والحكم العقلي ينحصر في ثلاثة هي: الوجوب، الاستحالة، الجواز. فالضرورة تشمل الوجوب والاستحالة، ذلك لأن الضرورة إما أن تكون ضرورة الثبوت وهي الوجوب أو ضرورة النفي وهي الاستحالة. فبقي لدينا من أقسام الحكم العقلي الجواز أو الإمكان. والإمكان إما واقع بالفعل أو غير واقع، فغير الواقع هو الممكنات، والواقع بالفعل إما مع الدوام، وهي الدوائم، وإما مع عدم الدوام وهي الإطلاق أو بالفعل.

تقسيم الموجهات الأربع إلى بسائط ومركبات:

تحدثنا فيما سبق عن أنواع القضايا الموجهة إجمالا، ثم بينا أن كل نوع من هذه الأنواع الأربعة ينقسم إلى بسائط ومركبات. وهنا نقول: أن الموجهات الأربع تنقسم تفصيلا بالنظر إلى تقسيمها إلى بسائط ومركبات إلى تسع عشرة قضية موجهة. واثنتا عشرة بسائط

وسبع مركبات[1]، وسنتحدث هنا عن كل واحدةٍ منها تفصيلا حسب تقسيمنا إياها إجمالا.

أولا: الضروريات البسائط:

تتنوع الضروريات من حيث البساطة والتركيب إلى سبع قضايا موجهات، أربع منها بسيطة وهي: الضرورية المطلقة، والمشروطة العامة، والوقتية المطلقة، والمنتشرة المطلقة، وثلاث مركبة وهي المشروطة الخاصة، والوقتية، والمنتشرة، ونبدا أولا بالضروريات.

1- الضرورية المطلقة: وهي ما كانت صفة نسبتها الضرورة مادام – أي ما وجد – ذات الموضوع مثل: "كل نحاس معدن بالضرورة" و"لا شيء من النحاس بإنسان بالضرورة". وسميت مطلقة لأن الضرورة فيها غير مقيدة بوصف أو غيره.

2- المشروطة العامة: وهي ما كانت صفة نسبتها الضرورة ما دام وصف الموضوع. وسميت مشروطة لاشتمالها على شرط الوصف، وعامة لأنها أعم من المشروطة الخاصة. مثالها: "كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا" و"لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا".

3- الوقتية المطلقة: وهي ما اتصفت نسبتها بالضرورة في وقت معين مثالها: "كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس" و"لا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت الربيع".

4- المنتشرة المطلقة: وهي ما اتصفت نسبتها بالضرورة في وقت غير معين وسميت بالمنتشرة لعدم تعين الوقت فيها، ومطلقة لعدم تقيدها باللادوام. مثالها: "بالضرورة كل حيوان متنفس في وقت ما" و"لا شيء من الحيوان متنفس وقتا ما بالضرورة".

وهذه الأربعة بسائط لاشتمالها على حكم واحد إيجابا أو سلبا كما قلنا من قبل.

---

[1] توضيح المفاهيم، ص 105-106، وقارن: تيسير القواعد، ص 143، وقارن: تلخيص كتاب العبارة لابن رشد، تحقيق: د. محمود قاسم، ص 82، وما بعدها، ط: الهيئة العامة للكتاب، 1981م.

ثانيا: أنواع الضروريات المركبة:

1- المشروطة الخاصة: وهي التي اتصفت نسبتها بالضرورة ما دام وصف الموضوع مع التقيد باللادوام الذاتي. مثالها: "بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا لا دائما" هذا ويلاحظ أن: معنى "لا دائما" هنا أنها تنحل إلى قضية أخرى مخالفة للأولى في الكيف وموافقة لها فيما عدا ذلك، وهي "لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالإطلاق العام".

2- الوقتية: وهي الوقتية المطلقة مع تقيدها باللادوام الذاتي. وما تقدم من التمثيل للوقتية المطلقة مع زيادة " لا دائما يصلح مثالا لها، فإن "لا دائما" تنحل إلى قضية أخرى تخالف الأولى تماما فهي إذن مركبة لاشتمالها على حكمين مختلفين.

3- المنتشرة: وهي المنتشرة المطلقة[1] مع زيادة اللادوام الذاتي. وما تقدم من التمثيل للمنتشرة المطلقة مع زيادة "لا دائما" يصلح مثالا لها. وهي مركبة لاشتمالها على حكمين مخالفين حيث أن "لا دائما" تنحل إلى قضية تخالف الأولى تمام المخالفة.

ثالثا: الدوائم البسائط:

وأقسام الدوائم البسائط اثنان: الدائمة المطلقة، والعرفية العامة.

1- الدائمة المطلقة: وهي التي اتصفت نسبتها بالدوام ما دام ذات الموضوع. مثالها: "كل فلك متحرك دائما" و"لا شيء من الفلك يسكن دائما.

2- العرفية العامة: وهي التي اتصفت نسبتها بالدوام ما دام وصف الموضوع. مثالها: "كل كاتب متحرك الأصابع دائما ما دام كاتبا" و "ودائما لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا" ونظرا لاشتمال كل من هذين النوعين على حكم واحد أطلق عليهما بسائط.

---

(1) التذهيب، ص 76-77، وقارن: توضيح المفاهيم، ص 105-106.

رابعا: الدوائم المركبة:

وهي قسم واحد هو: العرفية الخاصة: وهي ما اتصفت نسبتها بالدوام ما دام وصف الموضوع مع التقيد باللادوام الذاتي. مثالها: "كل كاتب متحرك الأصابع دائما ما دام كاتبا لا دائما" فمثالها: ما تقدم في العرفية العامة مع زيادة لا دائما. وهي مركبة لأنها اشتملت على حكمين أحدهما الصدر، والثاني المفهوم من اللادوام، وهي مطلقة عامة تخالف الصدر في الكيف فقط. ويراعى أن اجتماع "دائما" و "لا دائما" في مثال واحد لا يعد تناقضا، لأن "دائما" بحسب الوصف وأما "لا دائما" فهي بحسب الذات.

خامسا: المطلقات البسائط:

المطلقات البسائط نوعان: المطلقة العامة، والمطلقة الحينية.

1- المطلقة العامة: وهي التي اتصفت نسبتها بالإطلاق أي الفعل – مثالها: "كل إنسان متنفس بالإطلاق العام" و "لا شيء من الإنسان بمتنفس بالإطلاق العام". وهي بسيطة لاشتمالها على حكم واحد.

2- المطلقة الحينية: وهي التي اتصفت نسبتها بالفعلية في حين وصف الموضوع. وهي بسيطة لاشتمالها على حكم واحد. مثالها: "كل كاتب متحرك الأصابع بالإطلاق حين هو كاتب" و"لاشيء من الكاتب بساكن الأصابع بالإطلاق حين هو كاتب".

سادسا: المطلقات المركبة:

المطلقات المركبة نوعان: الوجودية اللادائمة، والوجودية اللاضرورية.

1- الوجودية اللادائمة: وهي المطلقة العامة مع التقيد باللادوام الذاتي. وهي مركبة لاشتمالها على حكمين مختلفين، كما في هذا المثال: "كل إنسان متنفس مطلقا لا دائما".

2- الوجودية اللاضرورية: وهي المطلقة العامة مع التقيد باللاضرورية الذاتية. ويراعى أن معنى "اللاضرورة" ممكنة عامة مخالفة للصدر في الكيف، ذلك لأن سلب الضرورة عن النسبة معناه. الإمكان العام. مثالها: "كل إنسان متنفس بالفعل لا بالضرورة" و"لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة".

سابعا: الممكنات البسائط:

وتشتمل الممكنات البسائط على أربع أنواع: الممكنة العامة والممكنة الحينية، والممكنة الدائمة، والممكنة الوقتية، وكل منها بسيطة لاشتمالها على حكم واحد.

1- الممكنة العامة: وهي ما حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرف المخالف للنسبة. مثالها: "كل نار حارة بالإمكان العام" و"لا شيء من الحار ببارد بالإمكان العام". فهنا طرف موافقة وهو مفهوم القضية الذي هو ثبوت الحرارة للنار، وطرف مخالف وهو مفهوم نقيضها الذي هو عدم ثبوت الحرارة للنار، وهذا الطرف ليس ضروريا.

2- الممكنة الحينية: وهي التي قيد فيها الإمكان العام بحين وصف الموضوع مثل: "كل كاتب متحرك الأصابع بالإمكان العام حين هو كاتب".

3- الممكنة الدائمة: وهي ما قيد إمكانها العام بوصف الدوام مثل: "كل إنسان حيوان بالإمكان العام دائما".

4- الممكنة الوقتية: وهي ما قيد إمكانها العام بوقت معين. مثل: "كل إنسان طالب للشرب بالإمكان العام وقت عطشه".

ثامنا: الممكنات المركبة:

الممكنات المركبة نوع واحد هو: "الممكنة الخاصة": وهي ما سلبت فيها الضرورة الذاتية عن طرفي النسبة الموافق والمخالف. مثالها: "زيد موجود بالإمكان الخاص" فإن وجود زيد ليس ضروريا وهذا هو الطرف الموافق، وعدم وجوده ليس ضروريا أيضا، وهو الطرف المخالف، وعلى هذا فلم يبق إلا الجواز، فالحكم هنا هو رفع الضرورة عن الجانبين الموافق والمخالف. والممكنة الخاصة مركبة لاشتمالها على حكمين أحدهما موجب والآخر سالب[1].

والى هنا نكون قد انتهينا من الحديث عن القضية الحملية وننتقل الآن إلى الحديث عن قسيمتها الشرطية.

---

(1) توضيح المفاهيم ص 103 وما بعدها، وتيسير القواعد المنطقية، والمنطق التوجيهي د أبو العلا عفيفي ص 70، وايضاً: التذهيب، ص 76-83، والمنطق والفكر الإنساني، ص 219-226، وتلخيص كتاب العبارة، ص 83 وما بعدها.

القضية الشرطية

أولا: تعريفها:

عرف المناطقة القضية الشرطية بأنها: ما حكم فيها بالاتصال بين نسبتين أو بعدمه، أو حكم فيها بالتنافي بين نسبتين، أو بعدمه[1]. مثل: "إذا وقع ظل الأرض على القمر حدث الخسوف" و "إما أن يكون العدد زوجا أو فرداً". فهذان المثالان للقضية الشرطية أولهما للمتصلة والثاني للمنفصلة. فواضح من هذه الأمثلة أن القضية الشرطية تتكون من طرفين: "المقدم أو الشرط" و "التالي أو اللازم" ولا تتركب الشرطية من قضيتين كاملتين، فإن المقدم لا يعتبر وحده قضية كاملة وكذلك التالي، باعتبار أن كلا منهما بمفرده لا يعبر عما يريده القائل، فالمقدم ليس قولا كاملا، وإنما هو شرط القول، والتالي ليس قولا كاملا، وانما هو قول مشروط. فليس أي طرف يمكن أن يكون تاما بمفرده، بمعنى أن الطرفين مرتبطان، وأن كلا منهما بمفرده في صورته الشرطية لا يمكن أن يكون قولا تاما بمفرده، وإن كان ممكنا بعد إبعاد صيغة الشرط الحصول على قضيتين حمليتين. هذا وينبغي أن تلاحظ أن القضية "الحملية" أو "الشرطية" وان كانتا تشتركان في أن في كل منهما حكما إلا أن الحكم في القضية الحملية إنما هو حكم بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه، وليس حكما بالاتصال أو الانفصال كما هنا في الشرطية، إذ الحكم فيها بالاتصال أو عدمه والتنافي أو عدمه بين نسبتين كما ذكرنا في التعريف.

ثانيا: أجزاء القضية الشرطية:

للقضية الشرطية جزآن:

1- المقدم: وهو في الشرطية المتصلة ما تقدم رتبة وإن ذكر متأخرا، لأن المتصلة ذات ترتيب طبيعي. أما في المنفصلة فلا ترتيب بين جزئيها، فما ذكر أولا هو المقدم وما تأخر فهو التالي.

---

(1) التذهيب، ص 84.

2- التالي: وهو في المتصلة ما تأخر رتبة وإن ذكر متقدما وهو في المنفصلة ما ذكر متأخرا دون نظر إلى رتبة، إذ ليس هناك ترتيب في المنفصلة، فأيهما ذكرته أولا في المنفصلة فهو المقدم والآخر هو التالي[1].

ولنوضح ذلك بالمثال، فلو قلنا: "إذ صح الجسم سلم العقل" فهذه قضية متصلة مكونة من: مقدم وهو "صح الجسم" وتالي وهو "سلم العقل" ولو قلنا: "يسلم العقل إذا صح الجسم" فإن يسلم العقل هو التالي رغم تقدمه في الذكر، و "صح الجسم" هو المقدم رغم تأخره ذكرا، إذ بين الجزأين ترتيب، ولو قلنا في المنفصلة: "الجو إما حار أو بارد" فهذه شرطية منفصلة مكونة من: مقدم هو: "الجو الحار" وتالي وهو: "الجو البارد". فلو قلنا: "الجو إما بارد أو حار" صار المقدم هو الجو البارد، لأنه – كما ذكرنا – العبرة هنا بما يذكر أولا وثانيا دون نظر إلى الرتبة، إذ ليس في المنفصلة ترتيب طبيعي. والملاحظ أن المقدم والتالي في الشرطية كان كل منهما قضية حملية قبل دخول أداة الاتصال والانفصال عليهما، إذ بدخول أداة الاتصال أو الانفصال صار مجموعهما قضية واحدة.

أقسام القضية الشرطية باعتبار الاتصال والانفصال:

تنقسم الشرطية باعتبار الاتصال والانفصال إلى قسمين: شرطية متصلة و شرطية منفصلة[2].

أولا: القضية الشرطية المتصلة:

تعريفها: هي ما حكم فيها بالاتصال بين نسبتين، أو بعدمه". هذا التعريف يفيد نسبة تلازم وتتابع وتصاحب بين الطرفين، بمعنى أن حدوث أحد الطرفين أو عدمه متوقف على حدوث الآخر أو عدمه[3]. فمثلا لو قلنا: "إذا سقط المطر ابتلت الأرض" فسقوط المطر هنا

---

(1) توضيح المفاهيم، ص 111، وتيسير القواعد، ص 144، والمنطق والفكر الإنساني، ص 223.

(2) التذهيب، ص 84، والمنطق، ص 61، والمنطق والفكر، ص 234.

(3) توضيح المفاهيم، ص 112، والمنطق، سامي محفوظ ص 61.

يتبعه حتما ابتلال الأرض، إذا ابتلال الأرض نتيجة حتمية لسقوط المطر.

أقسام المتصلة باعتبار الاتصال وعدمه:

تنقسم المتصلة باعتبار الاتصال وعدمه إلى قسمين:

موجبة، سالبة.

الموجبة: هي ما حكم فيها بالاتصال بين نسبتين: مثل: "إذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً". فإن الحكم فيها بالاتصال بين وجود النهار وطلوع الشمس.

السالبة: هي ما حكم فيها بسلب الاتصال بين النسبتين. مثل: "ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً" فإن الحكم هنا بسلب الاتصال بين وجود الليل وطلوع الشمس.

الفرق بين اتصال السلب وبين سلب الاتصال:

القضية المحكوم فيها باتصال السلب من الموجبات. أما المحكوم فيها بسلب الاتصال فهي سالبة.

اتصال السلب حكم باللزوم، غاية الأمر أن اللازم سلبي وأما سلب الاتصال فهو حكم بسلب اللزوم[1].

واليك أمثلة ثلاثة لأنواع "اتصال السلب" في الأول منها "المقدم سلبي"، وفي الثاني "التالي سلبي" وفي الثالث "كل من المقدم والتالي سلبي" والقضية في الأنواع الثلاثة متصلة موجبة.

المثال الأول: "كلما لم تكن الشمس طالعة فالليل موجود"

المثال الثاني: "كلما كانت الشمس طالعة لم يكن الليل موجوداً"

المثال الثالث: "كلما لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجود".

---

(1) المنطق والفكر، ص 234، وتوضيح المفاهيم، ص 112.

هذا، وسميت الشرطية شرطية لوجود أداة الشرط فيها، وسميت المتصلة متصلة لاتصال طرفيها في الصدق، على معنى أنه كلما تحقق المقدم تحقق التالي، وهذا ظاهر في الموجبة، لأن طرفيها متصلان. أما السالبة فهي كما عرفت بسلب الاتصال بين الطرفين، فلا يتحقق فيها معنى الاتصال كالموجبة، غير أنها سميت متصلة مجازا، أو أن هذه، التسمية حقيقة اصطلاحية.

أقسام المتصلة باعتبار العلاقة وعدمها:

تنقسم المتصلة باعتبار العلاقة وعدمها إلى قسمين:

لزومية، واتفاقية.

1- المتصلة اللزومية:

هي ما كان الحكم فيها بالاتصال بين طرفيها أو بعدمه لعلاقة توجب ذلك. والعلاقة هي الأمر الذي بسببه يستلزم المقدم التالي. والعلاقة أربعة أنواع:

أ- السببية: وهي أن يكون المقدم سبب في التالي: مثل: "إذا كان الإنسان مريضا بالحمى ارتفعت حرارة جسمه" فإن مرض الحمى علة وسببا في ارتفاع حرارة الجسم.

ب- المسببة: وهي أن يكون المقدم فيها معلولا للتالي. مثل "إذا ارتفعت حرارة الجسم كان الإنسان مريضا بالحمى" فالمسببة عكس السببية، كما هو واضح من هذا المثال.

ج- أن يكون كل من المقدم والتالي معلولا لعلة واحدة: مثل: "كلما كان العالم مضيئا كان النهار موجودا" فان كل من المقدم والتالي معلولا لعلة واحدة هي طلوع الشمس.

د- التضايف: هو أن يكون الجزءان متضايفين: أي كون أحدهما لا يتعقل بدون الآخر. مثل: "كلما كان محمد أبا لأحمد فأحمد ابنه". والمراد بالتلازم بينهما ألا ينفك التالي عن المقدم بحيث لو وجد المقدم وجد التالي، ولو انتفى التالي انتفى المقدم، وهو ظاهر في الموجبة. أما السالبة: فالمعتبر في لزوميتها نفي العلاقة التي ادعى وجودها بينهما، لأن السلب يدخل على الكاذب فيرفعه وذلك ما لو ادعى أن بين طلوع الشمس ووجود الليل تلازم، نقطع هذا التلازم المدعى، مثل قولك: "ليس إن كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا".

2- المتصلة الاتفاقية[1]:

وهي ما كان الحكم فيها بالاتصال بين نسبتين أو بعدمه، لا لعلاقه بين طرفيها توجب ذلك، بل لمجرد توافق الصدق بين الجزأين. مثل: "إن كان الحيوان ذو أذن كان ولوداً" "وان كان ذو صماخ كان بيوضاً" فهاتان القضيتان كلتاهما متصلة اتفاقية، إذ ليست هناك علاقة مطلقا بين كون الحيوان له أذن، أو له صماخ، وبين كونه يلد أو يبيض، غاية ما في الأمر أنه اتفق وتصادف استصحاب الولادة للحيوان ذي الأذن ، واستصحاب ذو الصماخ لكونه يبيض، ومثال آخر للمتصلة الاتفاقية: "إذا كان الحيوان مجترا كان مشقوق الظلف" فإن وجود الظلف المشقوق في الحيوان المجتر من قبيل الاتفاق المحض. هذا ما يتعلق بالشرطية المتصلة

ثانيا: القضية الشرطية المنفصلة:

تعريفها:

هي ما حكم فيها بالتنافي أو بعدمه بين طرفيها، صدقا وكذبا معا، أو صدقا فقط، أو كذبا فقط،. والمراد "بالصدق" هنا التحقق والثبوت، والمراد "بالكذب" الارتفاع والانتفاء " والشرطية المنفصلة: إما موجبة واما سالبة، والموجبة هي: ما حكم فيها بالتنافي بين طرفيها. والسالبة هي: ما حكم فيها بعدم التنافي بين الطرفين. هذا وسميت شرطية لوجود الشرط فيها تقديرا، لأن فيها ربطا بين طرفيها بالعناد، فاشبهت الشرطية التي ربط طرفاها بادات الشرط. أو تسميتها بالشرطية حقيقة اصطلاحية. وسميت منفصلة لوجود حرف الانفصال فيها وهو "إما" الذي يصير القضيتين قضية واحدة، ومثله "تارة" أو "طوراً".. ونحو ذلك. والانفصال: هو عدم الاجتماع في الصدق، أو الكذب، أو فيهما معا[2].

---

(1) منطق ارسطو، د عبد الرحمن بدوي، وقارن: المرشد السليم (ص 120)، وايضاً: التذهيب، ص 85-86، والمنطق، سامي محفوظ ص 62، وتوضيح المفاهيم، ص 113، وتيسير القواعد، ص 145-146.

(2) المنطق والفكر، ص 136-137، والتذهيب، ص 86-87.

أقسام المنفصلة باعتبار الصدق والكذب:

تنقسم المنفصلة باعتبار الصدق والكذب إلى ثلاثة أقسام: مانعة جمع، ومانعة خلو، ومانعة جمع وخلو معا[1].

1- منفصلة مانعة جمع:

وهي ما حكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقا فقط، أو بعدمه. ومثالها موجبة: "دائما إما أن يكون الشيء أبيض، وإما أن يكون أسود" ومثالها سالبة: "ليس البتة إما أن يكون هذا غير أبيض، وإما أن يكون غير أسود" ومعنى الموجبة في مانعة الجمع: أنهما لا يجتمعان، ويجوز أن يرتفعا معا، ومعنى سالبتها: أنه لا عناد بينهما في الاجتماع، بل يجوز أن يجتمعا، بأن يكون هذا الشيء أخضر مثلا، كما في مثال السالبة المتقدم الذكر، ولا يجوز ارتفاعهما معا.

2- منفصلة مانعة خلو:

وهي ما حكم فيها بالتنافي بين طرفيها كذبا فقط أو بعدمه، مثالها موجبة: "دائما إما أن يكون هذا الشيء غير أبيض، وإما أن يكون غير أسود"، فان اللا أبيض واللا أسود لا يمكن ارتفاعهما معا، إذ الارتفاع هنا معناه: النفي، ونفي اللا أبيض إثبات للأبيض، ونفي اللا أسود إثبات للأسود إذا نفي النفي إثبات، فلو ارتفعا معا اجتمع الأبيض والأسود على شيء واحد في وقت واحد، وهو اجتماع الضدين وهو محال، ولكن اللا أبيض واللا أسود يجتمعان معا، بأن يكون اللون أخضر مثلا. ومثالها سالبة: "ليس البتة إما أن يكون هذا أسود أو أبيض" أي لاعناد بينهما في الارتفاع، وإن كان بينهما عناد في التحقيق والاجتماع.

3- منفصلة مانعة جمع وخلو معا:

وتسمى المنفصلة الحقيقة: وهي ما حكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقا وكذبا معا، أو بعدمه، بمعنى أنهما لا يجتمعان معا، ولا يرتفعان معا. مثالها موجبة: "دائما إما أن يكون العدد زوجا وإما أن يكون فردا". فالطرفان الزوجية والفردية لا يمكن اجتماعهما في العدد

---

[1] شرح السلم، ص 39، ومحاضرات في المنطق، ص 180.

ولا يمكن ارتفاعهما عنه فالقضية هنا مركبة من الشيء ونقيضه. ومثالها سالبة: "ليس البتة إما أن يكون هذا مصريا وإما أن يكون تاجرا"، أي لاعناد بينهما في التحقيق ولا في الانتفاء، فيجوز أن يجتمعا معا فيكون مصريا تاجرا، ويجوز أن يرتفعا معا فيكون أمريكيا زارعا. ومثال آخر للسالبة: "ليس البتة إما أن يكون الشيء أبيض وإما أن يكون طويلا"، لاعناد بينهما في التحقيق ولا في الانتفاء بل يجوز أن يتحققا معا، بأن يكون أبيض طويلا كما في هذا المثال، وأن يرتفعا معا، بأن يكون أسود قصيرا[1].

وقصارى القول: أن الطرفين إذ لم يمكن اجتماعهما لشيء ولا رفعهما عنه، وركبت منهما قضية منفصلة، كانت "حقيقية"، أي مانعة جمع وخلو معا، وإن كان لا يمكن ارتفاعهما عن شيء ويجوز جمعهما معا في شيء، وركبت منهما قضية كانت مانعة خلو فقط، وعكس ذلك مانعة جمع، ورفع المثبت نفيه، ورفع المنفي حذف النفي منه، هذا في الموجبة، أما في السالبة، فتأتي ردا لمن اعتقد منع الطرفين جمعا وخلوا معا أو جمعا فقط، فتكون حقيقية، أو مانعة جمع، أو مانعة خلو بهذا الاعتبار، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن المنفصلة الحقيقية تتركب موجبتها من الشيء ونقيضه مثل: "العدد إما زوج أو غير زوج"، أو المساوي لنقيضه مثل: "العدد إما زوج أو فرد" ومانعة الجمع تتركب موجبتها من الشيء والأخص من نقيضه كما تقدم، ومانعة الخلو تتركب موجبتها من الشيء والأعم من نقيضه، كما تقدم في المثال السابق.

أقسام المنفصلة باعتبار العناد:

تنقسم المنفصلة باعتبار العناد بذات الطرفين إلى قسمين: عنادية واتفاقية.

1- **المنفصلة العنادية**: هي ما كان التنافي بين طرفيها لذاتهما، بأن يكون كل منها نقيضا للآخر، أو أحدهما نقيضا والآخر مساويا لنقيضه أو أخص من نقيضه أو أعم من نقيضه، كما هو ظاهر من الأمثلة السابقة.

---

(1) توضيح المفاهيم، ص 114-115، وقارن: تيسير القواعد المنطقية، ص 116-117، والتذهيب، ص 88.

2- **المنفصلة الاتفاقية**: هي التي لم يكن التنافي فيها لذات الطرفين[1]. مثل: "إما أن يكون زيد عالما وإما أن يكون عربياً" إذا تصادف أن زيدا العالم غير عربي، ومثال آخر: "إما أن يكون هذا أسود وإما أن يكون كاتباً"، إذا اتفق أن الأسود غير كاتب مثلا.

أقسام الشرطية المتصلة والمنفصلة باعتبار أحوال المقدم[2]:

عرفنا مما سبق أن القضية الحملية تنقسم من حيث المحكوم عليه وهو "الموضوع" إلى كلية، وجزئية، ومهملة، وشخصية، أو مشخصة، كذلك القضية الشرطية سواء كانت متصلة أو منفصلة، تنقسم إلى هذه الأقسام، غير أن المحكوم عليه في "الحملية" هو أفراد الموضوع، أما في الشرطية فالمحكوم عليه ليس أفراد "المقدم" بل شيء آخر هو الأوضاع والأحوال التي تكون للمقدم، فمثلا لو قلنا: "كلما كان زيد كاتبا فهو يحرك أصابعه"، فقد حكمنا بصدق التالي، وهو يحرك أصابعه، على تقدير صدق المقدم واقترنا بلفظ "كلما"، إن هذا الحكم يحصل في جميع أزمنة المقدم، وعلى جميع أوضاعه الممكنة الاجتماع. والمراد بأوضاع المقدم أحواله. ووجه الحصر في هذه الأقسام الأربعة إن الحكم في القضية الشرطية بالاتصال أو الانفصال بين المقدم والتالي، إن كان في جميع الأحوال فهي كلية، وإن كان في بعض الأحوال والأزمان غير المعينة فهي الجزئية، وإن كان في زمن معين أو حال معين فهي الشخصية، وإن كان مهملا لم يحدد فهي المهملة.

أولا: الكلية الشرطية: هي ما كان الحكم فيها بالاتصال أو الانفصال أو بعدمها في جميع الأزمان والأحوال الممكنة الاجتماع مع المقدم. مثال الموجبة المتصلة: "كلما تمسكت الأمة بمبادئ الأخلاق. سمت منزلتها" ومثل "متى تستقم يقدر الله لك نجاحاً". ومثالها سالبة: "ليس البتة إذا كان النبات قطنا كان أسوداً". ومثال الموجبة المنفصلة: "دائما إما أن يكون العدد زوجا، وإما أن يكون فرداً". ومثال السالبة المنفصلة: "ليس البتة إما أن يكون الغراب أبيض أو أحمر".

---

(1) التفكير العلمي، ص 102، والمنطق الميسر، ص 90-91.

(2) السابق، ص 102-103، والتذهيب، ص 89-90، والمنطق الصوري، ص 112-113.

ثانيا: الجزئية الشرطية: هي ما كان الحكم فيها بالاتصال أو الانفصال أو بعدمهما في بعض الأزمان والأحوال غير المعين. مثال: المتصلة الموجبة: قد يكون إذا كان الطالب أزهريا كان خطيباً ومثالها سالبة: قد لا يكون إذا كان السطح المستوي مثلثا كان حاد الزوايا وليس كلما كانت الشمس طالعة كان الجو حاراً. ومثال المنفصلة: قد يكون إما أن يكون المعدن حديدا وإما أن يكون ذهبا ومثال المنفصلة السالبة ليس دائما إما أن يكون الجو حارا، واما أن يكون بارداً، وقد لا يكون إما أن تكون الفاكهة برتقالا أو مانجو.

ثالثا: الشخصية الشرطية: هي ما كان الحكم فيها بالاتصال أو بالانفصال أو بعدمه مقيدا بزمن معين، وحال معين، مثال الموجبة المتصلة: إن جئتني اليوم أكرمتك وإذا اقبل المرء على عمله مخلصا ذللت له العقبات وإن سافرت إلى باريس في الشتاء شاهدت كثيرا من الأمطار، ومثال السالبة المتصلة: ليس إن جئتني اليوم أكرمتك، وليس إذا كان الجسم سقيما يكون العقل سليما ومثال الموجبة المنفصلة: هذا الشيء الآن إما ابيض أو أخضر وإما أن يكون الطالب أثناء دراسته مجدا وإما أن يكون مهملاً. ومثال السالبة المنفصلة: ليس إما أن يكون المسلم وهو في الحجاز حاجا وإما أن يكون معتمراً وليس إما أن يكون المعدن وهو نفيس حديدا أو منجنيزاً.

رابعا: المهملة الشرطية: هي ما كان الحكم فيها بالاتصال أو الانفصال، أو بعدمهما، في الأزمان والأحوال من غير تقيد بكل ولا بعض. وقد اصطلح المناطقة على ألفاظ إذا ذكرت في القضية كانت علامة على الإهمال، وهي في المتصلة: إذا، وان، ولو وفي المنفصلة: إما، و أو، ومثال الموجبة المتصلة: إن جئتني أكرمتك وإذا كانت الشمس طالعة كان الجو دافئاً ولو حرصت على الوقت وفقت في حياتك العملية، ومثال السالبة المتصلة: ليس إن جئتني أكرمتك، وليس إذا كان هذا إنسانا كان جاهلاً، وليس لو غابت الشمس طلع النهار. ومثال الموجبة المنفصلة: إما أن يكون الإنسان متعلما وإما أن يكون أمياً والطالب مجتهد أو غير مجتهد. ومثال السالبة المنفصلة: ليس إما أن يكون الحيوان إنسان وإما أن يكون ناطقاً. وبهذا يتبن لنا أن القضية الشرطية سواء كانت متصلة أو منفصلة تنقسم إلى كلية، وشخصية، وجزئية، ومهملة، وفي كل إما موجبة أو سالبة، فإن كان الحكم باللزوم والعناد في زمان معين

فشخصية ومخصوصة، وإلا فإن بين كمية الزمان - جميعه أو بعضه - فمحصورة، وإلا فمهملة. هكذا نرى أن الأوضاع والأزمان في الشرطية بمنزلة أفراد الموضوع في الحملية.

سور القضية الشرطية:

سور القضية الشرطية هو: ما يبين الأزمان والأحوال في الشرطية[1]، فعلم من هذا أن الازمان، والأحوال في الشرطية بمنزلة أفراد الموضوع في الحملية. والسور في الشرطية يتنوع بحسب نوع القضية إلى:

أولا: سور الإيجاب الكلي: وهو ما يدل على الإحاطة والشمول لجميع الأزمان والأحوال الممكنة الاجتماع مع المقدم. وألفاظه في المتصلة: "كلما، ومتى، ومهما" مثل: "كلما كثر مال المرء زاد حبه للمال" و"متى أديت عملك في وقته جنيت ثمرته" ومنه قول الشاعر:

ومهما يكن عند امرءٍ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

وألفاظه في المنفصلة: "دائماً" مثل: "دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فرداً".

ثانيا: سور السلب الكلي: وهو ما يدل على الإحاطة والشمول في سلب الاتصال والانفصال وألفاظه في المتصلة والمنفصلة (ليس البتة)، مثال السالبة المتصلة "ليس البتة إن كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً" ومثال السالبة المنفصلة: "ليس البتة إما أن يكون الجو ملبدا، أو السماء ممطرة.

ثالثا: سور الإيجاب الجزئي: وهو ما يدل على أن الاتصال والانفصال في بعض غير معين من الازمان والأحوال. وألفاظه لكل من المتصلة والمنفصلة (قد يكون)، مثال المتصلة: "قد يكون إذا كان القمر طالعا كان بدراً"، ومثال المنفصلة: "قد يكون إما أن يكون الشيء ناميا وإما أن يكون جماداً".

---

(1) التذهيب، ص 91، والمنطق الصوري والرياضي، ص 115.

رابعا: سور السلب الجزئي: وهو ما يدل على إن سلب الاتصال أو الانفصال في بعض غير معين من الازمان والأحوال. وألفاظه لكل من المتصلة والمنفصلة (قد لا يكون) وفي المتصلة خاصة: (ليس كلما) وفي المنفصلة خاصة (ليس دائماً مثال المتصلة: "قد لا يكون إذا كان الطالب مجتهدا كان ناجحاً. و"ليس كلما كان الطالب في محاضرة كان منتبها لما يقال". ومثال المنفصلة: "ليس دائما إما أن يكون الشكل المستوي مثلثا وإما أن يكون مربعا، "وقد لا يكون إما أن يكون الطقس ممطرا أو بارداً".

خامسا: سور الشخصية: سور الموجبة المتصلة (إن، وإذا) مقيدين بوقت معين كما عرفت من خلال الأمثلة المتقدمة، وسور السالبة المتصلة (ليس إن، ليس إذا) مقيدين أيضا. وسور المنفصلة الموجبة (إما) والسالبة (ليس إما).

سادسا: سور المهملة: اصطلح المناطقة على ألفاظ إذا ذكرت في القضية كانت علامة على الإهمال، وهي في المتصلة الموجبة (إذا، وإن، ولو) وفي المتصلة السالبة: (ليس إذا، ليس لو، ليس إن) وفي الموجبة المنفصلة (إما، و أو) وفي السالبة المنفصلة: (ليس إما).

وإلى هنا يمكن تلخيص السور في القضايا الشرطية على النحو التالي[1]:

1- قضية ك م متصلة سورها: (كلما، متى، مهما).
2- قضية ك س متصلة سورها: (ليس البتة).
3- قضية ج م متصلة سورها: (قد يكون).
4- قضية ج س متصلة سورها: (قد لا يكون، ليس كلما).
5- قضية ك م منفصلة سورها: (دائما).
6- قضية ك س منفصلة سورها: (ليس البتة).
7- قضية ج م منفصلة سورها: (قد يكون).
8- قضية ج س منفصلة سورها: (قد لا يكون، ليس دائما).
9- قضية ش م متصلة: (إن، إذا) مقيدين بوقت معين.

---

(1) توضيح المفاهيم ص 118، والمنطق الميسر، ص 83، وقارن: محاضرات في المنطق، ص 179-180، والمنطق الصوري والرياضي، ص 135.

10- قضية ش س متصلة: (ليس إن، ليس إذا) مقيدين كذلك.

11- قضية ش م منفصلة: (إما)، والسالبة (ليس إما).

12- قضية ہ م متصلة: (إذا، إن، لو)، وفي السالبة: (ليس إذا، ليس إن، ليس لو) دون تقيد بوقت أو زمن معين.

13- قضية ہ م منفصلة: (إما، أو)، وفي السالبة: (ليس إما) دون تقيد بوقت أو زمن معين.

الفصل الثاني

أحكام القضايا: (الاستدلال المباشر)

بعد الانتهاء من بيان القضايا وأقسامها نشرع بعون الله تعالى في الكلام عن أحكام القضايا: والمراد بأحكام القضايا، ما يلزم القضية إذا كانت صادقة من صدق أو كذب قضية أخرى مؤلفة من نفس مادة تلك القضية، أو ما يلزم القضية إذا كانت كاذبة من صدق أو كذب قضية أخرى. على تفصيل يُذكر تباعا في هذا الفصل من مباحث التناقض والعكس المستوى وعكس النقيض بقسميه الموافق والمخالف وتلازم الشرطيات.

هذا ولما كان مجرد صدق القضية أو مجرد كذبها يستلزم صدق بعض القضايا وكذب بعضها الآخر، أطلق المحدثون على مباحث هذا الفصل اسم "الاستدلال المباشر" ويعنون به: أن أي قضية إذا فرض صدقها استلزمت كذب قضية أخرى هي نقيضها واستلزمت صدق أخرى هي عكسها وإذا فرض كذبها استلزمت صدق نقيضها... ونحو ذلك من الموضوعات والأحكام التي ستتحدث عنها تباعا.

ويطلقون على هذا النوع من الاستدلال "الاستدلال المباشر" تميزا له عن الاستدلال القياسي والاستقرائي، فإنهما من قبيل الاستدلال غير المباشر لأن نتيجة هذا النوع الثاني من الاستدلال لازمة لأكثر من قضية بخلاف الاستدلال المباشر فإن الاستدلال فيه هو استنتاج صدق أو كذب قضية من صدق أو كذب قضية أخرى[1].

مثل: (كل برتقال فاكهة) فإن صدق هذه القضية يستلزم صدق قولنا: (بعض الفاكهة برتقال) ذلك لأن صدق الكلية الموجبة يلزم عنه صدق الجزئية الموجبة المتحدة معها محمولا وموضوعا، كما يلزم منه كذب نقيضها وهو: بعض البرتقال ليس بفاكهة على ما سنوضح فيما بعد من أن النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان معا. ويسمى هذا الاستدلال

---

(1) توضيح المفاهيم، ص 119، محاضرات في المنطق، ص 187، وتيسير القواعد المنطقية، ص 118، والتفكير العلمي، ص 112.

بالاستدلال المباشر لأن الانتقال فيه من حكم معلوم إلى مقابله – نقيضه – من غير واسطة فكر ونظر بخلاف الاستدلال الغير مباشر الذي يحتاج الباحث فيه إلى أكثر من قضية ليصل إلى النتيجة المطلوبة وهو شامل القياس والاستقراء والتمثيل.

فائدة الاستدلال المباشر: أنه يستدل فيه بصدق أحد النقيضين على كذب الآخر وبكذب أحد النقيضين على صدق الآخر ذلك لأن النقيضين لا يصدقان معا ولا يكذبان معا فمن علم صدق أحدهما استدل به على كذب الآخر، ومتى علم كذب أحدهما استدل به على صدق الآخر[1].

وهذا النوع من الاستدلال يشتمل على عدة مباحث هي: التناقض، العكس، التقابل بين القضايا، وتلازم الشرطيات. وسنبتدأ حديثنا عن مبحث التناقض ثم نتبعه بالحديث عن باقي المباحث إن شاء الله تعالى.

---

[1] المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم، د. عوض الله حجازي، ص 106، والمنطق والفكر الإنساني، ص 244.

المبحث الأول

التناقض

التناقض:

هو النوع الأول من أحكام القضايا أو الاستدلال المباشر وهو نوع من تقابل القضايا تتفق فيه القضيتان موضوعا ومحمولاً وتختلفان فيه كيفا وكما، بحيث تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة باضطراد، والتناقض في اللغة: إثبات الشيء ورفعه، وفي اصطلاح المناطقة: اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب- الكيف - بحيث يلزمه لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة[1].

شرح التعريف

الكيف: الإيجاب والسلب، يلزمه: أي لاينفك عنه صدق أحدهما وكذب الأخرى، لذاته: أي لا بواسطة أمر خارج عنه وبالمثال يتضح لنا التعريف: فمثلاً لو قلنا: محمد عالم – محمد ليس بعالم فهاتان قضيتان مختلفتان بالإيجاب والسلب الأولى موجبة والثانية سالبة، وهذا الاختلاف لذاته يقتضي صدق أحدهما وكذب الأخرى إذ لا يعقل صدقهما معاً أو كذبهما معاً.

بيان محترزات التعريف:

هذا التعريف يشتمل على جنس وأربعة فصول: فقوله: اختلاف " جنس في التعريف يشمل كل اختلاف سواء كان بين قضيتين أو مفردين أو بين قضية ومفرد وإضافة اختلاف إلى "قضيتين" فصل أول خرج به اختلاف المفردين مثل: كتاب، وشجرة، أو مفرد وقضية، نحو "كتاب" و "على قائم" وكذلك يخرج به اختلاف غير القضايا من المركبات الإضافية والإنشائية

---

[1] التذهيب، ص 93، وقارن: توضيح المفاهيم، ص 120، والمنطق والفكر، ص 245، وشرح السلم، ص 44.

مثل "حديقة زيد رٌ ذاكر ولا تهمل" فهذه الأمثلة ونحوها لا تسمى تناقضاً في عرف المناطقة. وقولنا: "بالإيجاب والسلب فصل ثاني مخرج للقضيتين المختلفتين بغير ذلك كالاختلاف بالكلية والجزئية أو بالشرطية والحملية أو العدول والتحصيل.

وقولنا: بحيث يلزمه لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة فصل ثالث أخرج الاختلاف بالإيجاب والسلب الذي لا يقتضي ذلك مثل "محمد القائم" و "محمد ليس مستيقظا" وقولنا: "لذاته" أي لا بواسطة أمر خارج عنه، فصل رابع، يخرج به ما إذا اختلفتا إيجابا وسلبا وصدقت أحدهما وكذبت الأخرى، ولكن ليس السبب في الصدق والكذب ذات الاختلاف بل شيء آخر هو توسط أمر آخر أو خصوص المادة.

أما الأول: فقولك: "الذهب معدن"، "الذهب ليس متمددا بالحرارة" فهاتان القضيتان وإن صدقت أحدهما وكذبت الأخرى ليست من باب التناقض – الاصطلاحي - لأن ذات الاختلاف ليس هو السبب في الصدق والكذب بل إنما صدقت الأولى وكذبت الثانية بواسطة أن الثانية هي نفي للازم الأولى المساوي فإن قولك: "الذهب معدن" في قوة قولك "الذهب يتمدد بالحرارة" وقولك "الذهب ليس بمعدن" أي إثبات أحدهما لازم مساوي لإثبات الأخرى ونفي أحدهما لازم مساوي لإثبات الأخرى.

أما الثاني: وهو أن يكون الصدق والكذب لخصوص المادة لا لذات الاختلاف بالإيجاب والسلب كقولك: "كل إنسان حيوان" ليس بعض الإنسان بحيوان" فإن صدق أحدهما وكذب الأخرى في هذين المثالين لم يكن لذات الاختلاف الإيجاب والسلب بل لخصوص المادة أي جزئي القضية اي لخصوص كون الموضوع فيهما "إنسان" والمحمول "حيوان" أو مثل هذا من كل كليتين أو جزئيتين اختلفتا بالإيجاب والسلب وكان الموضوع فيهما أخص من المحمول والدليل على أن الصدق والكذب في الكليتين والجزئيتين راجع إلى خصوص المادة وليس سببه نفس اختلافهما، إيجابا وسلبا أن الكليتين قد تكذبان معا نحو: "كل حيوان إنسان: "لا شيء من الحيوان بإنسان" فهما كاذبتان وأيضا الجزئيتان قد تصدقان معا نحو "بعض الحيوان إنسان" بعض الحيوان ليس بإنسان" فإنهما صادقتان.

من أجل ذلك كان التناقض بين الكليتين والجزئيتين يقتضي إلى جانب الاختلاف في الكيف اختلافا آخر هو اختلاف في الكم فنقيض الكلية الموجبة جزئية سالبة والعكس[1].

الهدف من دراسة التناقض:

إنه في حالة عدم إمكان الاستدلال على صحة الدعوى وإثباتها فإنه يمكننا الاستدلال على صحتها بإبطال نقيضها وإذا بطل النقيض تثبت الدعوى لأن النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان معا، فالتناقض نوع من الاستدلال كما أنه من جملة الأدلة التي تستدل بها على صحة العكس.

شروط تحقيق التناقض[2]:

يشترط لتحقيق التناقض أربعة شروط هي:

أولا: اختلاف القضيتين في (الكيف) أي الإيجاب والسلب بمعنى أن تكون أحدهما موجبة والثانية سالبة.

ثانيا: اختلاف القضيتين في (الكم) أي الكلية والجزئية بمعنى أن تكون أحدهما كلية والأخرى جزئية، هذا إن كانتا محصورتين أو مهملتين، لأن المهملة في قوة الجزئية، وأما إن كانتا شخصيتين فالاختلاف في الكيف فقط.

ثالثا: الاختلاف في (الجهة) إن كانتا موجهتين بمعنى أن تكون أحدهما ضرورية والأخرى ممكنة أو إحداهما دائمة والأخرى مطلقة، وأما إذا لم تكونا موجهتين فالاختلاف في الكيف فقط إن لم تكونا محصورتين، وفي الكيف والكم معا إن كانتا محصورتين.

نخلص من هذه الشروط إلى أنه لا بد لكي يتحقق التناقض من اختلاف للقضيتين في الكيف (الإيجاب والسلب) سواء كانت القضية حملية أو شرطية بأنواعها وكذلك لا

---

(1) التذهيب، ص 93-96، وقارن: المنطق والفكر، ص 245-246.

(2) تيسير القواعد المنطقية، ص 172-173، وقارن: المنطق والفكر الإنساني، ص 246-247، ونقد منطق ارسطو، ص 174، وشرح السلم، ص 44، وتوضيح المفاهيم، ص 121-122.

بد من اختلافهما في (الكم) الكلية والجزئية إذا كانتا محصورتين أو مهملتين لأن المهملة في قوة الجزئية وذلك لأنهما إذا لم يختلفا في الكم جاز كذبهما معا، أو صدقهما معا، وذلك في كل مادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول كما سبق لك والنقيضان لا يصدقان ولا يكذبان معا، وبناء على ما تقدم نرى أنه لا بد من الاختلاف في (الكيف) إذا كانت القضية شخصية وفي الكيف والكم إذا كانت القضية محصورة أو مهملة وفي الكيف والكم والجهة إذا كانت القضية موجهة وما عدا هذه الأمور الثلاثة يجب اتحاد القضيتين فيه وهو ما نذكره في الشرط الرابع.

رابعا: الاتحاد فيما عدا هذه الأمور وهو ثمانية أشياء هي:

1- وحدة الموضوع: بأن يكون موضوعهما واحدا أما لو اختلف الموضوع فلا تناقض مثل: محمد مجتهد، علي ليس بمجتهد.

2- وحدة المحمول: بأن يكون محمولهما واحدا فلو اختلف المحمول لا يكون بينهما تناقض مثل: زيد فقيه، زيد ليس بعالم.

3- وحدة الزمان: بأن يكون زمان النسبة فيهما واحدا فلا تناقض إذا اختلف الزمان مثل: زيد يستذكر دروسه أي ليلا، زيد ليس يستذكر دروسه أي نهارا.

4- وحدة المكان: بأن يكون نسبة المكان واحدة فيهما فإذا اختلف المكان لا تناقض مثل: عمرو موجود أي في الجامعة، عمرو ليس بموجود أي في البيت.

5- وحدة الشرط أي القيد: فإذا اعتبر في أحدهما قيد لا بد من اعتباره في الأخرى وإلا فلا تناقض بينهما مثل: "الجسم مفرق للبصر، أي بشرط كونه أبيض"، "الجسم ليس بمفرق للبصر، أي بشرط كونه أسود".

6- وحدة الإضافة: أي النسبة إلى شيء بمعنى أنه إذا نسب المحمول إلى شيء في إحداهما فلا بد أن يكون منسوبا إليه في الأخرى، فإذا اختلفت الإضافة فلا تناقض مثل: عمرو أخ، أي لزيد وعمر ليس بأخ، أي لمحمد.

7- وحدة الجزء والكل: بمعنى أن المحكوم عليه في إحداهما إن كان جزءاً يجب أن يكون في الثانية هو ذلك الجزء، وإن كان كلا يجب أن يكون في الثانية كلا فإن

كان المحكوم عليه في إحداهما جزءا وفي الأخرى كلا لم يتحقق التناقض بينهما مثل: الزنجي أسود أي بعضه الزنجي ليس بأسود أي كله.

8- وحدة القوة والفعل: بمعنى أن تحقق النسبة في إحداهما يجب أن يكون على نحو تحققها في الأخرى إن كانت بالفعل فالفعل وإن كانت بالقوة فكذلك وإلا فلا تناقض مثل: الخمر في الكأس مسكر أي بالقوة، الخمر في الكأس ليس بمسكر أي بالفعل.

هذه الوحدات الثمانية يجب ألا تختلف فيهما القضيتان المتناقضتان سواء كانتا شخصيتين أو محصورتين أم مهملتين وبعض المناطقة يزيد وحده الآلة، فإن اختلفت القضيتان فيها فلا تناقض نحو: أنا الآن أكتب، أي بقلم صيني، أنا الآن لا أكتب، أي بقلم مصري وزاد بعض المناطقة أيضا وحده العلة والتميز والمفعول، ويمكن أن يقال أن كل ذلك راجع لوحدة الشرط لأنها قيود، وقد رد المتأخرون من المناطقة هذه الوحدات الثمانية إلى وحدتين فقط هما (الموضوع والمحمول) "وحدة الموضوع" يندرج تحتها وحدة الشرط والكل والجزء، و "وحدة المحمول" يندرج تحتها باقي الوحدات.

أما الفارابي فقد رد كل الوحدات إلى وحدة واحدة هي: "وحدة النسبة الحكيمة" فإن النسبة هي التي تربط الموضوع بالمحمول فإذا اختلف الموضوع أو المحمول أو أي وحدة أخرى اختلفت النسبة لا محالة.

ونخلص مما سبق إلى النقاط الآتية:

أولا: أنه لا تناقض بين موجبتين، ولا بين سالبتين.

ثانيا: لا تناقض بين كليتين ولا جزئيتين، وإلا لكذب الكليتان معا وصدق الجزئيتان معا في كل مادة يكون الموضوع فيها أعم مثل: كل معدن ذهب، ولا شيء من المعدن ذهب فقد كذبتا معا ومثل: بعض السطح مثلث وبعض السطح ليس بمثلث فقد صدقتا معا.

ثالثا: لا تناقض بين المتحدتين في الجهة وإلا لصدق الممكنتان مثل: كل إنسان كاتب بالإمكان، ولا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان وكذب الضروريتان مثل: كل إنسان قارئ بالضرورة ولا شيء من الإنسان بقارئ بالضرورة.

رابعا: لا تناقض بين كل قضيتين اختلفتا في وحدة من الوحدات الثمانية كما هو واضح مما سبق.

خامسا: لا بد من اختلافهما في الكيف فقط إن كانت شخصية وفي الكيف والكم إن كانت محصورة أو مهملة وفي الكيف والكم والجهة إن كانت موجهة كما رأيت[1].

والآن إليك بيان كيفية تناقض الحمليات غير الموجهات:

الموجبة الكلية: نقيضها سالبة جزئية والعكس مثل: "كل ورد زهر" نقيضها "بعض الورد ليس بزهر"، والعكس(أي أن ج س نقيضها ك م).

السالبة الكلية: نقيضها موجبة جزئية والعكس مثالها: لا شيء من النبات معدن، النقيض: بعض النبات معدن، والعكس أي أن م ج نقيضها ك س).

الشخصية الموجبة: نقيضها شخصية سالبة والعكس، مثالها: "محمد فقيه"، النقيض: "محمد ليس بفقيه"، والعكس أي أن (ش س نقيضها ش م).

المهملة الموجبة: نقيضها سالبة كلية والعكس مثالها "الإنسان حيوان" النقيض: "لا شيء من الإنسان بحيوان" والعكس أي أن (س ك نقيضها هـ م) إذ المهملة كما تعرف في قوة الجزئية.

المهملة السالبة: نقيضها موجبة كلية والعكس[2] مثالها: "الإنسان ليس بجماد" النقيض: "كل إنسان جماد" والعكس أي أن (م ك نقيضها هـ س).

والآن إليك جدولا يوضح أحكام التناقض في الحمليات غير الموجهات في اختصار.

---

(1) المنطق والفكر، ص 248-250.

(2) التذهيب، ص 96، وتلخيص كتاب العبارة، ص 119.

الرقم	القضية	النقيض	الرقم	القضية	النقيض
1	كلية موجبة	جزئية سالبة	2	جزئية سالبة	كلية موجبة
3	كلية سالبة	جزئية موجبة	4	جزئية موجبة	كلية سالبة
5	شخصية موجبة	شخصية سالبة	6	شخصية سالبة	شخصية موجبة
7	مهملة موجبة	كلية سالبة	8	مهملة سالبة	كلية موجبة

تنبيه: يجب أن تعلم أن القضية المهملة - أي غير المسورة بسور - في قوة القضية الجزئية تعامل معاملتها في التناقض. وعلى ذلك فنقيض المهملة يكون قضية كلية مخالفة لها في الكم والكيف فمثلا قولنا: "الإنسان قابل للتعليم" قضية مهملة في قوة قولنا: "بعض الإنسان قابل للتعليم" فيكون نقيضها كلية سالبة هي: "لا شيء من الإنسان بقابل للتعليم وإذا قلت: "الإنسان ليس بجاهل" كان نقيضها كلية موجبة قائلة: "كل إنسان جاهل" وقس على ذلك بقية المهملات.

تناقض الموجهات:

ينبغي أن تعرف على سبيل الإجمال الآتي:

الضرورة يناقضها الإمكان مثل "كل حيوان حساس بالضرورة" نقيضه "بعض الحيوان ليس بحساس بالإمكان العام".

الدوام: يناقضه الإطلاق مثل "كل حديد معدن دائماً" نقيضه "بعض الحديد ليس بمعدن بالإطلاق العام" ونكتفي بهذه الأمثلة من الموجهات[1].

تناقض الشرطيات:

ينبغي أن تعرف أن تناقض الشرطيات هو مثل تناقض الحمليات في الاختلاف تماما كما أن المراد بوحدة النسبة هنا وحدة اللزوم والعناد فإذا كانت القضيتان المتناقضتان شرطيتين وجب فيهما أن يتفقا في الجنس أي الاتصال أو الانفصال فإذا كانت أحداهما

---

[1] التذهيب، ص 96-97، وشرح السلم، ص 45، والمنطق الصوري والرياضي، ص 136، وتوضيح المفاهيم، ص 125.

متصلة وجب أن تكون الأخرى - أي النقيض - متصلة أيضا وإذا كانت منفصلة فنقيضها كذلك منفصلة. ويجب أيضا اتفاقها في النوع أي في اللزوم أو الاتفاق في المتصلتين وفي العناد أو الاتفاق،أو الحقيقية أو منع الجمع أو منع الخلو في المنفصلتين وذلك بعد اختلافهما في الكيف "الإيجاب والسلب" وفي الكم أي الكلية والجزئية.

فتناقض الشرطيات لا يختلف عن تناقض الحمليات واليك بيان ذلك[1]:

الكلية الموجبة: نقيضها جزئية سالبة وبالعكس

مثال المتصلة اللزومية كلما كان الشيء إنسانا فهو حيوان نقيضها: "ليس كلما كان الشيء إنسانا فهو حيوان" وبالعكس ومثال المتصلة الاتفاقية: "كلما كان الكرم فضيلة فالنبات نام" نقيضها: "ليس كلما كان الكرم فضيلة فالنبات نام" والعكس ومثال المنفصلة: "دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا" نقيضها "ليس دائما إما يكون العدد زوجا أو فردا" والعكس. ومثال الاتفاقية المنفصلة دائما إما أن يكون الحيوان ولودا أو ذا صماخ نقيضها: "ليس دائما إما أن يكون الحيوان ولودا" أو ذا صماخ والعكس.

ينبغي أن تعرف أن الجزئية السالبة نقيضها كلية موجبة وأمثلة الجزئيات السوالب المتصلة والمنفصلة بعكس هذه الأمثلة السابقة أي بوضع النقيض هنا أصلا فيكون الأصل نقيضا وهو واضح. وهذا هو المراد من كلمة وبالعكس عقب كل مثال سابق.

الكلية السالبة: نقيضها جزئية موجبة وبالعكس.

مثال المتصلة "ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا" نقيضها "قد يكون إذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا" ومثال المنفصلة "ليس البتة إما أن يكون العالم مضيئا وإما أن تكون الشمس طالعة" نقيضها "قد يكون إما أن يكون العالم مضيئاً وإما أن تكون الشمس طالعة" وبالعكس.

الجزئية الموجبة: نقيضها كلية سالبة وبالعكس

---

[1] توضيح المفاهيم، ص 125-126، وتيسير القواعد، ص 178.

وأمثلتها ما ذكرنا في أمثلة الكلية السالبة أي أن يجعل النقيض أصلا فيكون الأصل نقيضا وهو ظاهر وإن شئت فخذ أمثلة للجزئية الموجبة زيادة للإيضاح مثال المتصلة: "قد يكون إذا كان هذا فاكهة كان تفاحاً" نقيضها "ليس البتة إذا كان هذا فاكهة كان تفاحاً" ومثال المنفصلة "قد يكون إما أن يكون السطح المستوي مربعا أو مثلثا" نقيضها "ليس البته إما أن يكون السطح المستوى مربعا أو مثلثا" والعكس.

الموجبة الشخصية: نقيضها شخصية سالبة وبالعكس

مثال المتصلة "إن جئتني اليوم أكرمتك" نقيضها "ليس إن جئتني اليوم أكرمتك". ومثال المنفصلة: "إما أن يكون الطالب أثناء دراسته مجدا وإما أن يكون كسولاً" نقيضها "ليس إما أن يكون الطالب أثناء دراسته مجدا وإما يكون كسولا".

الشخصية السالبة: نقيضها شخصية موجبة وبالعكس

وأمثلتها عكس ما ذكرنا في أمثلة الشخصية الموجبة أي أن يجعل النقيض أصلا فيكون الأصل نقيضا وهو ظاهر.

المهملة الموجبة: نقيضها سالبة كلية وبالعكس

مثال المتصلة: "إذا كانت الشمس طالعة كان الجو دافئا" نقيضها "ليس البتة" إذا كانت الشمس طالعة كان الجو دافئا ومثال المنفصلة: "إما أن يكون الإنسان متعلما وإما أن يكون أميا" نقيضها "ليس البتة" إما أن يكون الإنسان متعلما وإما أن يكون أميا وبالعكس.

المهملة السالبة: نقيضها كلية موجبة وبالعكس

وأمثلتها عكس ما ذكرنا في أمثلة المهملة[1] الموجبة أي أن يجعل النقيض أصلا فيكون الأصل نقيضا وهذا سهل إدراكه لأول وهلة.

والآن إليك جدولاً يوضح لك أحكام التناقض في الشرطيات بسهولة.

---

[1] المنطق الميسر، د. عبد المنعم شعبان، وقارن التفكير العلمي ومناهجه، ص 118-119، نظرية المنطق، ص 102ـ والمنطق، سامي محفوظ ص 73.

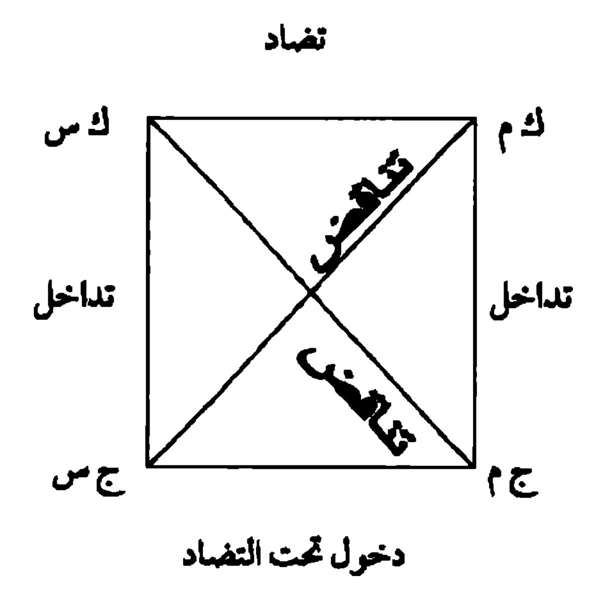
الرقم	القضية	النقيض	الرقم	القضية	النقيض
1	كلية موجبة	جزئية سالبة	2	جزئية سالبة	كلية موجبة
3	كلية سالبة	جزئية موجبة	4	جزئية موجبة	كلية سالبة
5	شخصية موجبة	شخصية سالبة	6	شخصية سالبة	شخصية موجبة
7	مهملة موجبة	كلية سالبة	8	مهملة سالبة	كلية موجبة

وبهذا يكون قد تم الكلام عن المبحث الأول وهو النوع الأول من أحكام القضايا.

المبحث الثاني

تقابل القضايا

ويعني به المناطقة: القضايا التي تتحد في الموضوع والمحمول ولكنها تختلف في الكم أو الكيف أو فيهما معا[1]. واليك هذا الشكل الذي يوضح القضايا المتقابلة وعلاقتها ببعضها وهو يشتهر عند المناطقة باسم (مربع أرسطو).



ومن هذا الشكل يمكننا أن نستخلص العلاقة بين أي زوج من القضايا المختلفة كيفا أو كما، أو فيهما معا، والمتحدة في الموضوع والمحمول سواء أكانت هذه العلاقة علاقة اتفاق أو تنافر واختلاف ولو فهمنا لفظ التقابل بهذا المعنى الدقيق فسوف نتجنب الكثير من الخلط وسوء الفهم وطالما أننا لدينا قضايا كلية وجزئية موجبة وسالبة فإن العلاقات بينهما سوف تندرج تحت القائمة الآتية:

---

(1) تيسير القواعد المنطقية، ص 179.

1- تقابل بين كلية وجزئية لهما كيف واحد مثل:
(ك م – ج م)، (ك س – ج س) تداخل.

2- تقابل بين كلية وجزئية مختلفتين كيفا وكما مثل:
(ك م – ج س)، (ك س – ج م) تناقض.

3- تقابل بين كلية وكلية أخرى مختلفتين كيفا مثل:
(ك م – ك س)، تضاد.

4- تقابل بين جزئية وجزئية أخرى مختلفتين كيفا مثل:
(ج م – ج س) دخول تحت التضاد.

وسوف نبين الآن هذه الأنواع الأربعة من التقابل بالمثال ليتضح للقارئ ما نقول:

أولا: علاقة التداخل

وهي قائمة بين القضيتين المختلفتين كما فقط، أي بين (ك م – ج م)، (ك س– ج س)، وحكم المتداخلتين: أنه إذا صدقت الكلية صدقت الجزئية من باب أولى لأن صدق الكل دليل على صدق الجزء، إذا الكل أعم من الجزء وإذا كذبت الجزئية كانت الكلية كاذبة وإذا كذبت الكلية كانت الجزئية غير معروفه وإذا صدقت الجزئية كانت الكلية كذلك غير معروفه واليكم الأمثلة

إذا افترضنا صدق هذه القضية "كل الأرانب من أكلة العشب" (ك م) صدقت جزئيتها بعض الأرانب من أكلة العشب بالضرورة. وإذا افترضنا أن القضية: "بعض الأزهريين ملحدون" (ج م) كاذبة كانت الكلية "كل الأزهريين ملحدون" كاذبة بالضرورة أما إذا افترضنا أن القضية بعض الطلبة ناجحون" صادقة (ج م) كانت القضية الكلية الموجبة "كل الطلبة ناجحون" غير معروفة. أما إذا افترضنا كذب القضية "كل الطلبة ناجحون" (ك م) كانت الجزئية (ج م) "بعض الطلبة ناجحون" مجهولة أي غير معروفة. وإذا افترضنا صدق هذه القضية "لا شيء من الإنسان بجماد" (ك س) كانت القضية الجزئية السالبة "بعض الإنسان ليس جماد" صادقة بالضرورة. وإذا افترضنا أن القضية "ليس بعض التفاح فاكهة" (ج س) كاذبة كانت

الكلية "لا شيء" من التفاح بفاكهة كاذبة بالضرورة.

ويمكن أن نوجز حكم القضايا التي ترتبط بعلاقة التداخل على النحو التالي:

1- (ك م) صادقة – (ج م) صادقة.

2- (ك س) صادقة – (ج س) صادقة.

3- (ج م) كاذبة – (ك م) كاذبة.

4- (ج س) كاذبة – (ك س) كاذبة.

5- (ك م) كاذبة (ج م) مجهولة.غير معروفة الصدق والكذب.

6- (ك س) كاذبة – (ج س) مجهولة.غير معروفة الصدق والكذب.

7- (ج م) صادقة – (ك، م) غير معروفة.

8- (ج س) صادقة (ك س) غير معروفة.

ثانيا: علاقة التضاد

وتكون بين القضيتين (ك م – ك س) وحكمهما أنهما لا يصدقان معا وقد تكذبان معا، بمعنى أن صدق أحدهما دليل على كذب الأخرى فحين تقول أن القضية: "كل صقر طائر" صادقة وهي (ك م) فمعنى هذا أن القضية "لا شيء من الصقر بطائر" وهي (ك س) كاذبة بالضرورة أما إذا قلنا أن القضية (ك م) كاذبة فالقضية (ك س) تكون مجهولة لاحتمال أن تكون كاذبة أيضا والواقع أن احتمال كذبهما معا مرجعه إلى وجود وسط جزئي بينهما.

فتكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة إذا كان الموضوع أخص من المحمول مثل كل ورد نبات (ولا شي من الورد بنبات)، وتكذبان معا إذا كان الموضوع أعم من المحمول (مثل كل نبات ورد) (لا شئ من النبات بورد).

ثالثا: علاقة التناقض

وهي قائمة بين القضيتين المختلفتين كما وكيفا أي بين (ك م-ج س) و(ك س-ج م) وحكم القضيتين المتناقضتين لا تصدقان معا ولا تكذبان معا، بل إذا صدقت أحداهما كذبت الأخرى وبالعكس فإذا قلنا أن القضية (كل المصريين عرب) (ك م) فإن القضية التي تقابلها بالتناقض هي "بعض المصريين ليسوا عربا" (ج س) فإذا افترضنا أن القضية الأولى صادقة فإن الثانية تكون كاذبة بالضرورة لامتناع صدق النقيضتين وبالعكس.

رابعا: علاقة الدخول تحت التضاد[1]

وهذه العلاقة تقوم بين الجزئيتين المختلفتين بالكيف وحكمهما أنهما إن كذبت إحداهما تكون الأخرى صادقة إذ هما: لا تكذبان معا وقد تصدقان معا فكذب إحداهما دليل على صدق الأخرى ولا عكس أي أن صدق إحداهما ليس دليلا على كذب الأخرى فقد تكون صادقة أيضا فإن صدقت القضية "بعض الطلبة ناجحون" (ج م) كان الحكم على البعض الآخر غير معروف أي أن القضية لم يحدد بالضبط الجزء الواقع عليه الحكم في الحالتين. وإن كذبت القضية "بعض الطلبة ناجحون" (ج م) كان الحكم على البعض الآخر صادقا بالضرورة "بعض الطلبة ليسوا ناجحون" (ج س) وكذلك الحال إذا بدأنا بالقضايا السالبة.

وإلى هنا نكون قد انتهينا من التقابل بين القضايا وننتقل إلى مبحث العكس.

---

(1) توضيح المفاهيم، ص 125، تيسير القواعد المنطقية، ص 179-180، وقارن: المنطق، سامي محفوظ ص 73، والمنطق والفكر، ص 256-259.

المبحث الثالث

العكس

العكس هو الحكم الثالث من أحكام القضايا فهو نوع من أنواع الاستدلال المباشر وإنما كان نوعا من أنواع الاستدلال المباشر لأن العكس لازم للقضية والقضية ملزومة، فيستدل بصدق القضية على صدق عكسها لأنه متى صدق الملزوم صدق اللازم ولا يستدل بكذبها على كذب عكسها لأنه قد يكذب الملزوم مع صدق اللازم لجواز كونه لازما أعم مثل "بعض الحيوان إنسان" عكسها "بعض الإنسان حيوان"، كما أنه يستدل بكذب العكس على كذب القضية التي هو عكسها لأن كذب اللازم دليل على كذب الملزوم ولا يستدل بصدق العكس على صدق القضية لأنه لا يلزم من صدق اللازم صدق الملزوم لجواز أن يكون الملزوم اخص من اللازم.

تعريف العكس:

العكس في اللغة: التبديل والقلب بجعل أول الشيء آخره وآخره أوله سواء كان ذلك الشيء ثوبا – تقول عكست حاشية الثوب إذا قلبتها وجعلت أعلاها أسفلها – أو صحيفة أو كتابا. ويدخل في هذا العكس البلاغي وهو أن تقدم ما أخرت أو تؤخر ما قدمت كقولهم شعر الأمير أمير الشعراء ومنه العكس اللغوي كقولهم: كل فاعل مرفوع ولا عكس أي ليس كل مرفوع فاعلا.

وأما في اصطلاح المناطقة: فهو تبديل خاص بالقضية والعكس لدى المناطقة نوعان: فهو تارة يقيد بالصفة ويسمى عكسا مستويا وتارة يقيد بالإضافة ويسمى عكس النقيض وهو قسمان: عكس النقيض الموافق وعكس النقيض المخالف[1].

---

(1) توضيح المفاهيم، ص 127، وتيسير القواعد، ص 181، وايضاً: المنطق، سامي محفوظ ص 76.

المطلب الأول: العكس المستوي

تعريفه:

هو تبديل جزئي القضية ذات الترتيب الطبيعي بأن يجعل الأول ثانيا والثاني أولا مع بقاء الصدق والكيف بحالهما. ومعنى (تبديل جزئي القضية) بأن يجعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا في القضية الحملية، ويجعل المقدم تاليا والتالي مقدما في القضية الشرطية. والقضية ذات الترتيب الطبيعي هي: التي لكل من جزئيها مكانة الخاص بحيث لو تغير لتغير المعنى. ولا يكون هذا إلا في الحمليات والشرطية المتصلة أما الشرطية المنفصلة فإنه ليس لجزئيها ترتيب طبيعي. ومعنى (بقاء الصدق) أن الأصل إن كان صادقا وجب أن يكون العكس صادقا لأن العكس لازم للقضية وصدق الملزوم يستدعي صدق اللازم بخلاف كذب الملزوم أي القضية فإنه لا يقتضي كذب اللازم أي العكس لجواز أن يكون اللازم أعم ومعنى (بقاء الكيف) أن الأصل إن كان موجبا كان العكس موجبا وإن كان الأصل سالبا كان العكس سالبا[1].

محترزات التعريف:

(تبديل) جنس في التعريف يشمل كل تبديل سواء كان تبديل مركبات تامة أو ناقصة أو تبديل مفردات. (جزئي القضية) فصل يخرج به عكس النقيض الموافق والمخالف لأن القلب فيهما ليس لجزئي القضية بل لنقيض الجزأين، وإضافة الجزأين إلى القضية: فصل آخر خرج به قلب جزأي غير القضية من المركبات الإضافية والتقيدية وتميزها وقوله: (ذات الترتيب الطبيعي) فصل ثالث يخرج به القضية الشرطية المنفصلة لأن ليس لجزئيها ترتيب طبيعي وقوله: (مع بقاء الصدق) فصل رابع مخرج لقلب جزأي القضية الذي لا يبقى معه الصدق كقولك "كل حديد معدن" ك م عكسها ك م "كل معدن حديد" فهذا ليس عكسا اصطلاحيا لأنه لم يبق معه الصدق وقوله (والكيف) مخرج للعكس الذي لا يبقى معه الكيف

---

(1) التفكير العلمي ومناهجه، ص 119، والمنطق والفكر الإنساني، ص 252، والتذهيب، ص 101.

وان بقي معه الصدق مثل "بعض الشعير نبات" فإذا عكس إلى "بعض النبات ليس شعيراً" بقي الصدق وتغير الكيف فلا يسمى عكسا ومثال ما ينطبق عليه العكس المستوى: "كل حيوان حساس" عكسه "بعض الحساس حيوان" ومثال الشرطية المتصلة: "كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً" عكسه "قد يكون إذا كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة".

قاعدتا العكس:

يشترط في صحة العكس المستوى شرطان أولهما عدم تغير كيف – أي الإيجاب والسلب القضية المعكوسة عن كيف القضية الأصلية، ثانيهما: يجب أن لا يستغرق حدا في القضية المعكوسة ما لم يكن مستغرقا من قبل في القضية الأصلية[1].

الفرق بين العكس والتناقض:

يخالف العكس التناقض في (الكيف) فالعكس يوافق أصله في الإيجاب والسلب أما التناقض فانه يخالف أصله في كل القضايا.

كما خالف العكس التناقض في الكيف يخالفه أيضا في (الكم) فالعكس يوافق أصله في أغلب القضايا بخلاف التناقض فإنه يخالف أصله في كل القضايا.

يخالف العكس التناقض في (الصدق) فإنه في العكس يجب صدق العكس مع صدق الأصل بخلاف التناقض (فانه إذا صدق الأصل كذب النقيض والعكس كما إنه لا بد من من تبديل أجزاء القضية، أما في التناقض فلا بد من الاتحاد في أجزاء القضية[2].

(1) المنطق، سامي محفوظ، ص 77، والتفكير العلمي، ص 119-120، والمنطق الميسر، ص 102، ومحاضرات في المنطق، ص 206.

(2) شرح السلم، ص 48، وتوضيح المفاهيم، ص 128.

أحكام العكس المستوي للقضايا الحملية غير الموجهة:

1- الكلية الموجبة: تنعكس جزئية موجبة نحو "كل العرب أحرار" عكسها "بعض الأحرار عرب" ومثل "كل مصري إفريقي" عكسها "بعض الإفريقي مصري" ومثل "كل مثلث مسطح" عكسها "بعض المسطح مثلث" والسبب في أن الكلية الموجبة لم تنعكس كنفسها – أي موجبة كلية هو عدم اطراد صدق عكسها موجبة كلية وذلك حين يكون محمولها أعم من موضوعها فلو انعكست كلية لزم حمل الأخص على جميع أفراد الأعم. وذلك كما لو قلنا "كل قمح نبات" وعكسناها إلى "كل نبات قمح" نجد أن الأصل صادق والعكس كاذب لأنه قد حمل فيه الأخص وهو "القمح" على الأعم وهو نبات لذلك قالوا أنها تنعكس جزئية موجبة حتى يطرد صدق عكسها على تقدير صدقها.

2- الجزئية الموجبة: تنعكس كنفسها أي جزئية موجبة. مثالها "بعض المسلمين أزهريون" عكسها "بعض الأزهريين مسلمون"، "بعض الطلبة أذكياء" عكسها "بعض الأذكياء طلبة" وإنما انعكست الجزئية الموجبة كنفسها لاطراد الصدق في عكسها.

3- الشخصية الموجبة: تنعكس إلى جزئية موجبة لأنها في قوة الكلية مثالها "زيد إنسان" عكسها "بعض الإنسان زيد" وإذا قلت "محمد فاهم درسه" فإن العكس "بعض الفاهمين دروسهم محمد"، "محمد رسول الله" عكسها "بعض رسل الله محمد" فلو رأيت سورا جزئيا فيجب أن تؤوله مثل "هذا زيد" فتقول في عكسها "بعض المسمى زيد هذا" ولا تدخل بعض على زيد كما يجب أن تعرف أن الشخصية في قوة الكلية فتأخذ حكمها في العكس.

4- المهملة الموجبة: عكسها جزئية موجبة لأنها في قوة الجزئية فتأخذ حكمها مثالها "الإنسان مدني بطبعه" عكسها "بعض المدني بطبعة إنسان"، "الذهب معدن" عكسها "بعض المعدن ذهب".

5- الكلية السالبة: عكسها كنفسها كلية سالبة مثالها "لا شيء من البرتقال بعنب" عكسها "لا شيء من العنب ببرتقال"، "لا شيء من الحيوان بنبات" عكسها "لا شيء من النبات بحيوان".

6- الجزئية السالبة: لا عكس لها لعدم اطراد الصدق في عكسها مع صدق الأصل لأنها لو عكست إلى:

- (ك م) فان هذا ينافي قاعدتي الكيف والاستغراق.
- (ج م) فان هذا ينافي قاعدتي الكيف والاستغراق.
- (ك س) فان هذا ينافى قاعدة الاستغراق مثلا: الأصل "ليس كل العرب إفريقيين" (ج س) العكس "كل الإفريقيين ليسوا عربا" (ك س) فالعرب موضوع (ج س) غير مستغرق في الأصل بينما هو مستغرق في العكس (محمول ك س).
- (ج س) فان هذا ينافى قاعدة الاستغراق. مثلا الأصل "ليس بعض العرب إفريقيين" (ج س) العكس "ليس بعض الإفريقيين عرب" (ج س) العرب (موضوع ج س) غير مستغرق في الأصل بينما هو مستغرق في العكس (محمول ج س) وهكذا يتضح أن القضية (ج س) لا عكس لها.

7- المهملة السالبة: لا عكس لها لأنها في قوة الجزئية السالبة وقد عرفت حكمها.

8- الشخصية السالبة: إن كان محمولها كليا انعكست إلى سالبة[1] كلية مثل "زيد ليس بقائم" تنعكس إلى "لا شيء من القائم بزيد" وإن كان محمولها جزئيا انعكست كنفسها أي سالبة شخصية مثل "هذا ليس أحمد" تنعكس إلى "أحمد ليس هذا".

ومما سبق يتضح لنا أن الموجبات كلها تنعكس إلى جزئية موجبة وأن السالبة الشخصية التي محمولها كلى تنعكس إلى كلية سالبة وان السالبة الشخصية التي محمولها جزئي تنعكس إلى سالبة شخصية أي كنفسها.كما ان الكلية السالبة تنعكس كنفسها كلية سالبة.

واليك جدولا بكيفية العكس المستوى في الحمليات غير الموجهة:

---

(1) المنطق والفكر، ص 253، التفكير العلمي، ص 120-121، تيسير القواعد، ص 183-184، المنطق، سامي محفوظ ص 77-78.

الرقم	القضية	عكسها	الرقم	القضية	عكسها
1	كلية موجبة	جزئية موجبة	2	جزئية موجبة	جزئية موجبة
3	مهملة موجبة	جزئية موجبة	4	شخصية موجبة	جزئية موجبة
5	كلية سالبة	كلية سالبة	6	ش س محمولها كلي	كلية سالبة
7	ش س محمولها جزئي	شخصية سالبة	8	ج س و هـ س	لا عكس لهما

تنبيه: إنك لو رأيت قضية من القضايا الحملية فيها الموضوع مؤخر والمحمول مقدم فانك في العكس يجب أن تلاحظ الأصل وهو كون الموضوع مقدما والمحمول مؤخرا وما عليك إلا تنطق بعكسها مع ملاحظة حالة الكم فتغيره إن كانت هناك حاجة إلى التغير كما في تغير الكلية الموجبة وإلا يكون الأمر على حاله كما في الكلية السالبة فإذا ما قلت "لا فيها غول" فإن عكسها "لافيها غول" ومثال "لا عندي مال" فإن عكسها بعض الكائن عندي مال" ومثلها قولك "لي كل الرجاء في رحمة ربي" عكسها "بعض الكائن لي الرجاء في رحمة ربي" وهكذا تعقل في كل قضية موضوعها مؤخرا ومحمولها مقدما.

أحكام العكس المستوي للقضايا الشرطية المتصلة:

لا شك في أن أحكام العكس المستوى للقضايا الشرطية المتصلة هو كأحكامه في القضايا الحملية غير الموجهة سواء بسواء وقيدنا هنا الشرطيات بالمتصلات لما سبق أن بينا أن القضايا المنفصلة لا عكس فيها لعدم الترتيب الطبيعي بين جزأيها.

وتوضيح ذلك: أن القضايا الأربعة الموجبات المتصلات تنعكس إلى جزئية موجبة وهي كالآتي:

1- (ك م) ع (ج م) مثالها: كلما كنت مؤدبا كنت محترما عكسها "قد يكون إذا كنت محترما تكون مؤدباً" ومثال آخر "متى تستقيم يقدر الله لك نجاحاً" عكسها "قد يكون تقدير الله لك النجاح إذا استقمت".

2- (ج م) ع (ج م) مثالها: "قد يكون إذا كان هذا حديدا كان معدناً" عكسها "قد يكون إذا

كان هذا معدنا كان حديداً ومثال آخر "قد يكون إذا كان هذا إفريقيا كان مصرياً" عكسها "قد يكون إذا كان هذا مصريا كان إفريقيا.

3- (هـ م) ع (ج م) مثالها: "لو حضرت عندي أكرمتك" عكسها "قد يكون إكرامي لك لو حضرت عندي".

4- (ش م) ع (ج م) مثالها: "إن زرتني اليوم أكرمتك" عكسها "قد يكون إكرامي لك إن زرتني اليوم.

وأما السوالب الشرطيات المتصلات فلا ينعكس منها عكسا مستويا إلا اثنان:

1- 1 -(ك س) ع (ك س) مثالها: "ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً" عكسها "ليس البتة إذا كان الليل موجودا كانت الشمس طالعة".

2- 2 -(ش س) ع (ك س) مثالها: "ليس أن جئتني اليوم أكرمتك" عكسها "ليس البتة أكرامك إن جئتني اليوم".

أما السالبة الجزئية والسالبة المهملة فلا عكس لهما لجواز أن يكون اللازم أخص وسلب الأخص لا يلزم منه سلب الأعم[1] مثال "قد لا يكون إذا كان هذا حيوانا كان إنساناً" فإن الأصل صادق لجواز أن يكون جملا أو فرسا... الخ. "مع أن العكس كاذب وهو "قد لا يكون إذا كان هذا إنسانا كان حيواناً" لسلب لزوم الحيوان عن الإنسان وهذا باطل - لذلك فالسالبة الجزئية لا تنعكس عكسا مستويا ولما كانت المهملة السالبة في قوتها فهي مثلها لا تنعكس عكسا مستوي.

والآن إليك جدولا بكيفية العكس المستوى في الشرطيات المتصلات

الرقم	القضية	عكسها	الرقم	القضية	عكسها

(1) توضيح المفاهيم (ص 135)، وقارن: البصائر النصيرية في علم المنطق للساوي، ص 70، والمنطق القديم، د سيد عبد التواب، والمنطق الوضعي، د. زكي نجيب، 1/ 223، ط4، القاهرة، ومحاضرات في المنطق، ص 211، والمنطق الصوري والرياضي، ص 152-153، وتوضيح المفاهيم، ص 132+133.

1	كلية موجبة	جزئية موجبة	5	كلية سالبة	كلية سالبة
2	جزئية موجبة	جزئية موجبة	6	شخصية سالبة	كلية سالبة
3	شخصية موجبة	جزئية موجبة	7	جزئية سالبة	لا عكس لها
4	مهملة موجبة	جزئية موجبة	8	مهملة سالبة	لا عكس لها

طرق الاستدلال على صحة العكس

للمناطقة في إثبات صحة العكس طرق متعددة أشهرها طريقان هما:

دليل الخلف ودليل العكس[1] ويقوم هـذان الـدليلان علـى إثبـات صـحة العكـس (صدقه) بإثبات كذب نقيضه.

الطريق الأول: دليل الخلف

وهو عبارة عن إثبات المطلوب بإبطال نقيضه وتقريره أن يقال لو لم يصدق العكـس لصدق نقيضه لكن صدق النقيض يؤدي إلى المحال فبطل ما أدى إليـه وثبـت نقيـضه وهـو صدق العكس وهو المطلوب وطريقة استخدام هذا الدليل كالآتي أن تأخـذ نقـيض العكـس وتضمه إلى أصل القضية في صورة قياس من الشكل الأول ينـتج المحـال والمحـال لم ينـشأ مـن العكس ولا من القضية الأصلية وإنما نشأ من نقيض العكس فـإذا يكـون العكـس صـحيحا وهذا هو المطلوب إثباته.

ولنطبق هذا على القضايا الحملية تارة والشرطية تارة أخرى حتى تتحقق من صـحة العكس. فإذا قلنا "لا شيء من الإنسان بجماد" (ك س) مفروضة الصدق عكسها "لا شيء مـن الجماد بإنسان" (ك س) صادقة أيضا.

---

[1] توضيح المفاهيم، ص 130-132، وتيسير القواعد، ص 185-187.

الأصل صادق فالعكس أيضا صادق وإلا لصدق نقيض العكس القائل "بعض الجماد إنسان" (ج م) وتجعله – أي نقيض العكس – صغرى لقياس من الشكل[1] الأول وإنما جعلناه صغرى لأنه جزئية موجبة أما الأصل فيجعل كبرى لتحقيق شروط (الشكل الأول) وهي إيجاب صغراه وكلية كبراه فيقال "بعض الجماد إنسان" "لا شيء من الإنسان بجماد" فينتج المحال هو "بعض الجماد ليس بجماد" وهي نتيجة محالة لأنها أفادت سلب الجماد عن نفسه فيقال ما السبب في هذه النتيجة ليس السبب هو صورة القياس لأن صورة القياس صحيحة مستوفية لشروط الإنتاج إذن فما مرجع هذا الفساد؟ ما دامت صورة القياس صحيحة فلعل الفساد مصدره المادة ومادة القياس هنا إما المقدمة الصغرى أو لكبرى لا جائز أن يكون سبب الفساد هو الكبرى لأنها الأصل المسلم صدقه فلم يبقى إلا الصغرى وهي "بعض الجماد إنسان" فتكون كاذبة، ونقيضها صادق وهو "لا شيء من الجماد بإنسان" وهو العكس وهو المطلوب إثباته وهو صحيح.

واليكم مثالا آخر في الموجبة الكلية: القضية "كل ذهب معدن" فعكسها "بعض المعدن ذهب" فلو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو "لا شيء من المعدن ذهب" فتأخذ هذا النقيض وتجعله كبرى لقياس من الشكل الأول وتضم إليه الأصل صغرى لهذا القياس فينتج المحال فيكون هكذا "كل ذهب معدن" "لا شيء من المعدن ذهب" = "لا شيء من الذهب بذهب" وهي نتيجة فاسدة نشأت من نقيض العكس فالعكس إذن صادق. إليك مثال آخر للجزئية الموجبة: "بعض المسلمين أزهريون" عكسها "بعض الأزهريين مسلمون" نقول لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو: "لا واحد من الأزهريين بمسلم" يضم هذا النقيض إلى الأصل في

---

(1) الشكل الأول: هو ما كان الحد الوسط فيه محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى شروط إنتاجه:

1. من ناحية الكم كلية الكبرى.
2. من ناحية الكيف إيجاب الصغرى.

فشروطه: إيجاب الصغرى وكلية الكبرى فيكون الناتج أربعة أضرب:

الضرب الأول: ك م + ك م = ك م. الضرب الثاني: ك م + ل س = ك س. الضرب الثالث: ج م + ك م = ج م.

الضرب الرابع: ج م + ك س = ج س.

وتلاحظ أن الصغرى هي ما كانت من فوق في القياس وكبرى الشكل ما كانت في القياس من تحت

صورة قياس من الشكل الأول فينتج المحال فيكون هكذا "بعض المسلمين أزهريون + لا واحد من الأزهريين بمسلم = بعض المسلمين ليس بمسلم" وهي نتيجة فاسدة نشأت من نقيض العكس مما تدل على أن العكس صادق. هذه أمثلة للقضايا الحملية. والآن مع أمثلة للشرطيات المتصلات.

القضية (ك م) "كلما كان الشيء ذهبا فهو متمدد بالحرارة" عكسها "قد يكون إذا كان الشيء متمددا بالحرارة فهو ذهب" نقول لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو "ليس البتة إذا كان الشيء متمددا بالحرارة فهو ذهب" ونضمه إلى الأصل في صورة قياس من الشكل الأول هكذا: "كلما كان الشيء ذهبا فهو متمدد بالحرارة + ليس البتة إذا كان الشيء متمددا بالحرارة فهو ذهب، ينتج ليس البتة إذا كان الشيء ذهبا كان ذهبا، وهذا باطل لأنه سلب الشيء عن نفسه، فالعكس صحيح والنقيض كاذب.

واليكم مثالا آخر للسالبة الكلية: القضية "ليس البتة إذا كان المرء حرا خان وطنه" عكسها: "ليس البتة إذا خان المرء وطنه كان حرا نقول: لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو "قد يكون إذا كان المرء خائنا لوطنه كان حرا + ليس البتة إذا كان المرء حرا خان وطنه = ينتج قد لا يكون إذا كان المرء خائنا لوطنه فهو خائن لوطنه" وهذا باطل لأنه سلب الشيء عن نفسه فالعكس صحيح.

الطريق الثاني: دليل العكس[1]

قلنا أن دليل العكس هو أحد الطرق التي يستدل بها المناطقة على إثبات صحة العكس وأنه كدليل الخلف يقوم على إثبات صحة العكس – بإثبات كذب نقيضه – ودليل العكس عبارة عن: أنك تعكس القضية ثم تأتي بنقيض العكس ثم تعكس هذا النقيض فيتصادم مع الأصل فيدل هذا على أن العكس صادق. مثال ذلك أولا الكلية الموجبة: "كل مؤدب محترم" عكسها "بعض المحترم مؤدب" نقيضها "لا أحد من المحترم بمؤدب" عكس النقيض

[1] التفكير العلمي، ص 121-122، محاضرات في المنطق، ص 217-218.

"لا أحد من المؤدب بمحترم" فيتصادم مع الأصل وهو "كل مؤدب محترم" فيدل على أن العكس صادق، وعكس نقيض العكس هو الكاذب.

مثال آخر للسالبة الكلية "لا شيء من النبات بحساس" عكسها "لا شيء من الحساس بنبات" نقيضها "بعض الحساس نبات" عكس النقيض "بعض النبات حساس" فيتصادم مع الأصل وهو "لا شيء من النبات بحساس" فيدل على أن العكس صادق وعكس نقيض العكس هو الكاذب. مثال آخر للجزئية الموجبة: "بعض الفاكهة عنب" عكسها "بعض العنب فاكهة" نقيض العكس "لا شيء من العنب بفاكهة" عكس هذا النقيض "لا شيء من الفاكهة بعنب" فيتصادم مع الأصل المسلم بصدقه وهو "بعض الفاكهة عنب" فيدل هذا على أن العكس صادق وعكس نقيض العكس هو الكاذب وهذه أمثلة للحلميات.

مثال الشرطية (ك م) القضية: "كلما كان هذا إنسانا كان حيواناً" (ك م) عكسها: "قد يكون إذا كان هذا حيوانا كان إنساناً" (ج م) نقيض هذا العكس: "ليس البتة إذا كان هذا حيوانا كان أنساناً"، عكس هذا النقيض "ليس البتة إذا كان هذا إنسانا كان حيوانا" فيتصادم مع الأصل المسلم بصدقه، وما جاء هذا التصادم إلا من نقيض العكس فدل هذا على أن العكس صادق وعلى هذا فقس باقي القضايا الشرطية.

خلاصة القول:

إن دليلي الخلف والعكس يبدأن من نقطة واحدة هي: اخذ نقيض العكس فإما أن تضمه مع الأصل قياسا ينتج المحال وهذا هو دليل الخلف وإما أن تعكسه فيكون عكسه مخالفا للأصل وهذا هو دليل العكس وكلا الدليلين يثبت كذب نقيض العكس فيصدق العكس لكذب نقيضه وهو المطلوب.

المطلب الثاني: عكس النقيض الموافق والمخالف

للمناطقة في عكس النقيض رأيان: رأى المتقدمين، ورأي المتأخرين.

الرأى الأول رأى المتقدمين:

يرى المتقدمون من المناطقة أن عكس النقيض عبارة عن: تبديل نقيض الطرفين بأن يجعل نقيض الجزء الأول من القضية جزءا ثانيا ونقيض الجزء الثاني جزءا أولا مع بقاء الصدق والكيف بحالهما كما فى الأصل ويسمى هذا بـ (عكس النقيض الموافق) وسمى نقيضا: لأن التبديل فيه بين نقيضي الطرفين، وموافقا: لتوافق طرفيه في الكيف[1]. واليك التوضيح بالمثال:

(كل مثلث سطح) هذه القضية موجبة كلية تنعكس بعكس النقيض الموافق إلى (كل ما ليس بسطح هو ليس مثلثا) وهذا العكس قضية موجبة كلية معدولة الطرفين فنحن في هذا العكس قد أخذنا نقيض الطرف الثاني وجعلناه أولا، ثم أخذنا نقيض الأول وجعلناه ثانيا مع المحافظة على بقاء الصدق والكيف كما كانا في الأصل.

بيان أحكام عكس النقيض الموافق[2]

اعلم أن حكم الموجبات في عكس النقيض الموافق هو حكم السوالب في العكس المستوى وحكم السوالب هنا هو حكم الموجبات هناك.

فالقضية الموجبة الكلية – حملية أو شرطية متصلة – تنعكس بعكس النقيض الموافق كنفسها أي موجبة كلية، مثال الجملية (كل جندي شجاع) ينعكس بهذا العكس إلى (كل ما ليس بشجاع هو ليس بجندي)، ومثال الشرطية "كلما كان الشيء إنسانا فهو حيوان" تنعكس إلى (كلما لم يكن الشئ حيوانا لم يكن إنسانا).

---

(1) راجع توضيح المفاهيم في المنطق القديم، د رشدي عزيز، ص 135.

(2) تيسير القواعد، ص 190، وما بعدها، والتذهيب، ص 108-110.

والسوالب كلها – كلية أو جزئية أو مهملة أو شخصية – تنعكس بهـذا العكـس إلى سالبه جزئية مثال السالبة الكلية (لا شي من الإنسان بفرس) نعكس بهذا العكس إلى (لـيس بعض ما ليس بفرس هو ليس بإنسان) ومن السهل عليك أن تقيس الباقي على هذا.

والموجبة الجزئية والمهملة الموجبة لا عكس لهما فيه، وذلك لعدم اطراد صـدق هـذا العكس في كل منهما ،فمثلا (بعض الحيوان إنسان)موجبة جزئية صـادقة مـع كـذب (بعـض الإنسان ليس بحيوان) وهكذا.

الأدلة على صدق ما ينعكس عكسا موافقا:

الدليل الأول: دليل الخلف:

وكيفية تطبيقه هكذا: (كل مثلث سطح) موجبة كلية تنعكس بعكس النقيض الموافق – كما علمت – إلى موجبة كلية فتكون (كل ما ليس بـسطح هـو لـيس بمثلـث) بعـد هـذا نقول: لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيـضه. وبمـا أن هـذا العكـس قـضية موجبـة كليـة معدولة الطرفين –فنقيضها سالبة جزئية معدولة الطرفين وهي (ليس بعض مـا لـيس بـسطح هو ليس مثلثا) ونظرا إلى أن هذه القضية – أي الـسالبة الجزئيـة – سـالبه معدولـة المحمـول وهي لا تصلح مقدمـة لقيـاس مـن الـشكل الأول - علـى مـا سـتتعرف فيمـا بعـد – قـال المتقدمون إنها في قوة قضية جزئية موجبة محصلة المحمول لأن سلب السلب إيجـاب ، فتـصير (بعض ما ليس بسطح هو مثلث) وعليه فيمكن أن نضمها إلى الأصل على هيئـة قيـاس مـن الشكل الأول هكذا:

"بعض ما ليس بسطح هو مثلث" و "كل مثلث سطح" ينتج "بعض ما ليس بسطح سطح" وهذه كما ترى نتيجة فاسدة، وقد جاء هذا الفساد من نقيض العكس، فالعكس صادق.

الدليل الثاني: دليل العكس:

وكيفيته أن تأخذ عكس النقيض المذكور هو (بعض المثلث ليس بسطح)، وهو مناف للأصل الذي هو (كل مثلث سطح) وهو صادق، فعكس النقيض كاذب فأصله وهو النقيض كاذب فاصله وهوالعكس صادق وهو المطلوب.

هذا فيما يتعلق بالرأي الأول وهو رأي المتقدمين في عكس النقيض.

أما الرأي الثاني في عكس النقيض وهو رأي المتأخرين من المناطقة فيتضح مما يأتي:

يرى المتأخرون من المناطقة أن عكس النقيض عبارة عن: تبديل الجزء الأول من القضية بنقيض الثاني والثاني بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف بمعنى أنه لو كان الأصل موجبا كان العكس سالبا، ويسمى هذا بـ (عكس النقيض المخالف)، أما وجه تسميته بالنقيض فقد سبق لك معرفته، وأما وجه تسميته بالمخالف فلتخالف طرفيه في الكيف.

وإليك توضيحه بالمثال: (كل إنسان حيوان) ينعكس بعكس النقيض المخالف إلى (لا شيء من غير الحيوان هو إنسان) فقد أخذنا من الأصل الجزء الثاني وهو كلمة (حيوان) وجعلنا نقيضه هو (غير حيوان) جزءاً أولا في القضية المعكوسة، وأخذنا الجزء الأول من الأصل وهو كلمة (إنسان) وجعلناه هو عينه جزءا ثانيا من القضية المعكوسة، وغيرنا الإيجاب بالسلب فكان العكس كما رأيت.

بيان أحكام عكس النقيض المخالف[1]:

1- اعلم أن القضية الموجبة الكلية - حملية أو شرطية متصله - تعكس بعكس النقيض المخالف إلى سالبة كلية. مثال الحملية (كل إنسان حيوان) نعكس بعكس النقيض المخالف إلى (لا شيء مما ليس بحيوان انسان) ومثال الشرطية (كلما طابت السريرة حمدت السيرة) تنعكس بعكس النقيض المخالف إلى (ليس البتة إذا لم تحمد السيرة طابت السريرة).

---

(1) المرجع السابق، ص 136 – 138، المنطق الصوري، ص 154.

2- والسوالب كلها – كلية أو جزئية أو مهملة أو شخصية – تنعكس بهذا العكس إلى موجبة جزئية، مثال السالبة الكلية ((لا شئ من الإنسان بفرس)) نعكس بهذا العكس إلى (بعض ما ليس بفرس إنسان)) ثال السالبة الجزئية ((ليس بعض الإنسان بفرس)) تنعكس بهذا العكس إلى ((بعض ما ليس بفرس إنسان)) ر في الباقي على هذا النمط.

3- كل من الموجبة الجزئية والمهملة الموجبة ، لا تنعكس بهذا العكس لعدم اطراد صدق العكس فيهما (فمثلا لو انعكست الموجبة الجزئية بعكس النقيض المخالف لكان عكسها سالبة جزئية، وعندها لا يطرد صدق العكس مع صدق الأصل، فإن قولنا (بعض الحيوان لا إنسان) صادق مع كذب (ليس بعض الإنسان بحيوان) وهكذا.

الأدلة على صدق ما ينعكس عكسا مخالفا[1]:

الدليل الأول دليل الخلف:

وكيفية تطبيقه في هذا العكس هكذا: مثلا قد عرفت أن الموجبة الكلية تنعكس بهذا العكس- أي عكس النقيض المخالف – إلى سالبة كلية، ويجري فيها دليل المخلف هكذا إذا صدق (كل إنسان حيوان) صدق عكسه بعكس النقيض المخالف إلى (لا شئ مما ليس بحيوان إنسان) وإلا لصدق نقيضه وهو (بعض ما ليس بحيوان إنسان) وإلا لصدق نقيضه وهو ((بعض ما ليس بحيوان إنسان) ونضمه إلى الأصل هكذا:

(بعض ما ليس بحيوان إنسان) صغرى، و(كل إنسان حيوان) كبرى ينتج: بعض ما ليس بحيوان حيوان) وهذا باطل فالعكس صادق.

الدليل الثاني دليل العكس:

(وهو - كما سبق أن قلنا – عكس نقيض العكس فينتج خلاف الأصل ونقيض العكس هنا هو (بعض ما ليس بحيوان إنسان) وينعكس بالعكس المستوى إلى (بعض الإنسان

---

(1) نفس المرجع، ص 139 – 140، شرح السلم، ص 51.

ليس بحيوان)، وقد كان الأصل هو (كل إنسان حيوان) فقد كذب نقيض العكس فالعكس صادق.

بعد هذا الإيضاح للعكوس الثلاثة نوجز الفرق بينها في النقاط التالية:

أولا: في العكس المستوى يكون التبديل في كل من الطرفين بعين الآخر أما في عكس النقيض الموافق فيكون التبديل في كل من الطرفين بنقيض الأخر، وأما في عكس النقيض المخالف فالتبديل يكون في الطرف الأول بنقيض الثاني وفي الطرف الثاني بعين الأول.

ثانيا: في كل من العكس المستوى وعكس النقيض الموافق لا بد من بقاء الصدق والكيف بحالهما أما في عكس النقيض المخالف فيبقى الصدق دون الكيف.

ثالثا: أحكام العكس في كل من الموافق والمخالف عكس أحكام العكس المستوى ما عدا ما استثنيناه منها فله عكس مستوى وليس له عكس نقيض مخالف[1].

وبهذا نكون قد انتهينا من توضيح أحكام القضايا وبالتالي نكون قد فرغنا من مبادئ التصديقات برمتها وسنشرع بغد هذا في بيان مقاصدها والله الموفق.

---

(1) توضيح المفاهيم، ص 140، وتيسير القواعد، ص 194، والتفكير العلمي ومناهجه، ص 130.

الفصل الثالث

الاستدلال غير المباشر

تمهيد:

البحث في الاستدلال وطرائقه هو البحث الحقيقي والأصلي في المنطق عند أرسطو، إذ هو طريق اكتساب العلم في رأيه، وأما ما عداه من بحث في الألفاظ والتصورات والقضايا فهو لازم لا في ذاته وإنما توصلا إلى الاستدلال أو البرهان.

والاستدلال يقصد به انتقال الذهن من حكم إلى آخر لعلاقة بينهما، وهو متفرع عن البحث في القضية وأنواعها وأحكامها من حيث السلب والإيجاب، والكل والجزء، فإن كان طريقا في الاستدلال هو انتقال الذهن من حكم إلى آخر بلا واسطة بينهما سمى استنتاجا أو استدلالا مباشراً. وإن كان انتقال الذهن من حكم إلى آخر بواسطة الحد الأوسط سمى قياسا أو استدلالا غير مباشر فالاستدلال المباشر هو انتقال الذهن بلا واسطة من حكم إلى حكم لوجود علاقة بين الأول والثاني، وهذا القسم قد تقدم الكلام عليه بما لا يدع بنا حاجة إليه الآن.

أما الاستدلال غير المباشر فهو انتقال الذهن بواسطة الحد الأوسط من حكم إلى حكم آخر، والاستدلال غير المباشر، المشهور بالقياس هو قلب المنطق الأرسطى، فقد كتب الخلود لأرسطو بفضل منطقه خاصة نظريته في القياس.

والاستدلال غير المباشر يشتمل على ثلاثة أنواع: القياس، الاستقراء، التمثيل، وأهم هذه الأنواع عند المناطقة القدماء هو "القياس" حتى أنهم يعدون "الاستقراء" و "التمثيل" لواحق له، ولكن المحدثون يقللون من قيمته ويفضلون عليه "الاستقراء" ويسمونه منطق العلوم، أما كون القياس أفضل الأنواع، لأن القياس هو الأساس في تحصيل المطالب التصديقية بخلاف الاستقراء والتمثيل، لأن الانتقال فيه من المقدمتين إلى النتيجة انتقال حتمى لا يتخلف، أما الاستقراء والتمثيل فليسا مثل القياس لأن استقراء بعض الجزئيات لا يستلزم منها إعطاء

الحكم الكلي، كما أن إعطاء حكم الجزئي لجزئي آخر ليست العلة فيه قطعية بل هـي ظنيـة، فلهذا كان القياس الذي هو إنتاجه ضروري أفضل أنواع الاستدلال الغير مباشر[1].

وجه الحصر في هذه الأنواع:

إذا تساءلنا لماذا انحصر الاستدلال غـير المباشـر في الأنـواع الثلاثـة فتكـون الإجابـة هكذا، إن الاستدلال معناه طلب المجهول والتوصل إليه بواسطة المعلوم. أو هو انتقال الفكـر من المعلوم التصديقي الذي هو مقدمات القياس إلى المجهول التـصديقي الـذي هـو النتيجـة، فإذا كان الانتقال من الجزئي إلى الكلي فهو (الاستقراء) وإذا كان الانتقال مـن الحكـم علـى جزئي إلى الحكم على جزئي آخر مشابه له في علته فهو التمثيل. وإذا كان الانتقال من الكلي إلى الجزئي فهو القياس. فانحصرت الأنواع في هـذه الثلاثـة لكونهـا تـشترك في كـون الـذهن ينتقل فيها من حكم إلى حكم آخر بواسطة الحد الأوسط عكس الاستدلال المباشر[2].

---

(1) تيسير القواعد، ص 201، والمنطق، سامي محفوظ ص 85، والاستدلال الصوري، د. عزمي اسلام، ص 73، ط: الكويت، 1972م، ومحاضرات في المنطق، ص 236.

(2) المنطق والفكر، ص 262-263.

المبحث الأول

القيـــاس

القياس هو الجزء الجوهري الهام من منطق أرسطو بل هو قلب المنطق الأرسطي وقد وصفه "ابن سينا" بأنه العمدة في الاستدلال[1]. فقد كتب الخلود لأرسطو بفضل منطقه، خاصة نظريته في القياس، وقد ظل القياس نموذجا للفكر طوال ألفي علم وقد كان بناء أرسطو مبدعا شامخا، حتى أن ناقديه لم يصمدوا لنقده، وهم معترفون بابتكاره وهم له ناقدون[2]، ورغم ابتكار أنواع أخرى من المنطق إلا أن أحدا لم يستطع أن يزيح أرسطو عن مكانه في تاريخ الفكر.

ولقد كان موطن الأصالة ومناط الابتكار في القياس الأرسطي قواعده التي كانت بسيطة محددة مانعة للخلط وجامعة لكل ما يمكن أن يفكر فيه بشر من صور الاستدلال فإن أي لون من ألوان التفكير يمكن وضعه في صورة قياس، وتضمن صدق نتائجه ويقينها إذا تثبت من صدق المقدمات وانطباقها على واقع الأشياء.

ولو أن هذه ميزة كبرى للقياس ضمنت لأرسطو الخلود والسيطرة على الفكر طوال العصور الوسطى إلا أنها أيضا كانت سببا مباشرا في عدم تقدم الفكر المعتمد على المنطق الأرسطي فهي لم تتح الفرصة أو بالأحرى لم تكن مرنة بالقدر الذي يسمح بإقامة أنواع جديدة من التفكير تتطور حسب التقدم الحضاري ولذلك كان التمسك الصارم بالمنهج سببا في جمود الفكر. وقد كان قياس أرسطو تتويجا للفكر في أواخر عصر إبداع الفلسفة اليونانية ولو كان أرسطو قد امتد به الأجل لكان أول من ثار على منطقة وقياسه، فهو لم يشأ أن تكون نتيجة استخدامه تصيب الفكر وجموده.

وعلى الرغم من أن أرسطو قد أفاد في وضع نظريته في القياس من بحوث سابقة إلا

---

(1) الإشارات، ص207، والمنطق، سامي محفوظ، ص 85.

(2) المنطق د. محمد سامي محفوظ ط: وزارة التربية والتعليم، ص 85.

أنه يعتبر الواضع الحقيقي والباحث الأصلي في القياس، فهو الذي استعمل لأول مرة كلمة "القياس" وهي كلمة استعارها من لغة الرياضيات ومعناها "الجمع" وعنده تقدم فكرة القياس في الأصل على أنه إذا ارتبط شيئان بثالث، أمكن أن يرتبط فيما بينهما فهذا الشيء الثالث، يسمى "الحد الأوسط" باعتباره الوسيط بين الحدين الآخرين[1].

تعريف القياس:

القياس في اللغة: تقدير شيء بشيء آخر كتقدير الوزن بالكيلو والمسافة بالمتر والقياس والدليل والحجة بمعنى واحد عند المناطقة، والبرهان قسم من أقسام القياس.

والقياس في الاصطلاح: "قول مؤلف من قضايا متى سُلمت لزم عنها لذاتها قول آخر كقولنا[2]: "الذهب معدن، وكل معدن موصل جيد للحرارة"، فهاتان قضيتان إذا سلم بهما أحد لزمه التسليم بقول آخر هو " الذهب موصل جيد للحرارة".

شرح التعريف:

"القول" جنس في التعريف، وهو اللفظ المركب في اصطلاح المناطقة، سواء كان معقولا أو ملفوظا، فيشمل جميع المركبات من القضية الحملية البسيطة والشرطية والموجهة، فإن هذه القضايا تستلزم عكسها أو عكس نقيضها كما يشمل الضروب العقيمة، والاستقراء والتمثيل، وقياس المساواة.

وقولنا "مؤلف من قضايا" فصل خرج به الأقوال الناقصة والإنشاء، والقضية الواحدة المستلزمة لذاتها صدق عكسها المستوى، وعكس نقيضها.

والمراد من كلمة "مؤلف" أي مركب على هيئة مخصوصة، فهو أخص من التركيب لأن التركيب في المعقولات عبارة عن ضم معنى إلى معنى وفي الألفاظ دلالة اللفظ على جزء المعنى، ولو لم تلاحظ فيها هيئة مخصوصة، وقد ذكر بعد القول المركب ليفيد أنه لا بد أن تكون بين أجزاء القياس مناسبة تصحح الإنتاج.

---

(1) منطق أرسطو، د. عبد الرحمن بدوي ص74.

(2) التفكير العلمي، ص 140، وتيسير القواعد، ص 202.

والمراد بالجمع في "القضايا" ما فوق قضية واحدة، ليدخل في التعريف القياس البسيط، المؤلف من قضيتين والقياس المركب من أكثر من قضيتين مثل: العالم متغير، وكل متغير حادث وكل حادث لا بد له من محدث، إذن العالم لا بد له من محدث فهذا قياس مؤلف من ثلاثة قضايا ونتيجة فما عليك إلا أن تجعل المقدمتين الأوليتين في قياس فتقول: العالم متغير وكل متغير حادث فتكون النتيجة العالم حادث، تأخذ هذه النتيجة وتجعلها مقدمة لقياس آخر، العالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث، وعند ذلك تصل إلى النتيجة القائلة: العالم لا بد له من محدث. فالقياس المركب إذن يمكن أن ينحل إلى أقيسة بسيطة.

وقولنا "متى سلمت" إشارة إلى أن القضايا المؤلف منها القياس لا يلزم أن تكون صادقة في الواقع وفي نفس الأمر، بل يكفي أن تكون مسلمة من السامع لها. يشمل بذلك التعريف: القياس الصادق المقدمات والقياس المشتمل على مقدمات كاذبة مثل النبات حساس، وكل حساس جماد" فهاتان القضيتان لو سلمنا بهما يلزمهما قول آخر هو "النبات جماد" فمدار استلزام القضايا القول الآخر هو تسليمها لا صدقها. وعلى ذلك لو ركب قول من مقدمات صادقة في نفسها ولكن الخصم لم يسلم بها وأنكر صدقها فلا يسمى هذا قياسا ولا يستلزم قولا آخر لأن المراد بالاستلزام هنا الاستتباع العلمي، وليس المراد به هنا عدم الانفكاك في الواقع بدليل اعتبارهم لزوم النتيجة عند تسليم المقدمات ولو كانت كاذبة بحسب الواقع. وبناء على هذا التوضيح يكون قولنا "متى سلمت" قيد لإدخال القياس الكاذب المقدمات، كما أنه قيد لإخراج القول المركب من قضايا لم تسلم ولو كانت صادقة.

وقولنا "لزم عنها" أي عن القضايا "قول آخر" وهو النتيجة وهذا قيد أخرج المركب من قضايا لا تستلزم قولا. كالأشكال العقيمه، مثل "لا شيء من الحيوان بنبات، وكل نبات جسم" فهاتان قضيتان لا يلزم عنهما قول آخر إذ لو لزم قول آخر لكان ذلك القول "لا شيء من الحيوان بجسم" وهو قضية كاذبة، وخرج - بهذا القيد أيضا- الاستقراء والتمثيل، فإن المقدمات فيهما لا تستلزم النتيجة -كما سنوضحه في موضعه إن شاء الله تعالى- وقولنا "لذاتها" أي لذات المقدمتين لا بواسطة شيء أجنبي، وهو فصل خرج به قياس المساواة وهو ما تركب من مقدمتين محمول أولاهما موضوع الآخر، مثل: محمود مساو لزيد، وزيد مساو

لمحمد، إذن محمود مساو لمحمد، فهذا الترتيب وإن لزم عنه النتيجة المذكورة إلا أن لزومها ليس لذات المقدمتين بل بواسطة ملاحظة مقدمة أجنبية هي: المساوى للمساوى لشيء مساو لذلك "الشيء" ومن هنا نقول: إن لزوم النتيجة وعدم لزومها يتبع دائما صدق هذه المقدمة وكذبها فإن صدقت لزمت النتيجة وإن كذبت فلا تلزم بل تكون كاذبة.. وقد صدقت النتيجة في المثال السابق، لصدق المقدمة الأجنبية التي سبق ذكرها، ولما كانت هذه المقدمة أجنبية عن قياس المساواة لم تكن بينها وبينه رابطة عقلية تجعلها مطردة الصدق، كما تجعله مطرد الإنتاج، ولهذا نرى أن المقدمة الأجنبية تصدق مرة، وتكذب مرة أخرى. فإذا صدقت صدقت النتيجة مثل "الإنسان ملزوم للحيوان" و "الحيوان ملزوم للجسم" إذن الإنسان ملزوم للجسم، لأن الملزوم للزوم لشيء ملزوم له. ولكن نتيجة قياس المساواة تكذب في نحو "الإنسان مباين للفرس، والفرس مباين للناطق" فلا يلزم عنه أن الإنسان مباين للناطق. لأن المقدمة القائلة أن "المباين للمباين مباين" لا تصدق دائما، بل قد تكذب كما في هذا المثال.

وأيضا لو قلت "الإثنان نصف الأربعة، والأربعة نصف الثمانية" فلا يلزم أن الإثنين نصف الثمانية، لأن نصف النصف ليس نصفا، وبذلك دل ارتباط صدق النتيجة، في هذا القياس، بصدق المقدمة الغريبة، على أن لزومها ليس لذات المقدمتين، بل لتلك المقدمة الغريبة.

وقولنا: "قول آخر" معناه النتيجة، والمراد بكونه آخر، أنه لا يكون عين إحدى المقدمات، فلا ينافي أن يكون جزءا من إحدى مقدماته.

إذ لو كان عين إحدى المقدمات لكان مصادرة، وهي جعل عين النتيجة إحدى المقدمات، ولكان مستلزما للدور المحال، لأن النتيجة موقوفة على القياس، فلو كانت جزءا له لكان موقوفا عليها[1].

---

(1) تيسير القواعد المنطقة، د. شمس، ص203-204، وقارن: توضيح المفاهيم، ص 144 - 145، والتذهيب، ص 112-113.

وخلاصة القول: إن القياس يتألف من مقدمتين - على الأقل - يلزمهما قول آخر - هو النتيجة- ويكون لزومها - أي النتيجة- لذات المقدمتين وليس لأمر خارج عن القياس، ثم إن تعريف القياس يشمل القياس البسيط والمركب والشعري والسفسطي، والجدلي، والخطابي، والاستقرائي التام.

ولا يشمل الاستقراء الناقص، والتمثيل، وقياس المساواة، والقياس الذي لم يستكمل شروط الإنتاج، وخرج به أيضا القضية الواحدة المستلزمة لعكسها.

أقسام القياس[1]:

ينقسم القياس باعتبار نتيجته إلى قسمين: استثنائي، واقتراني. والفرق بينهما أن:

القياس الاستثنائي:

هو ما ذكرت فيه النتيجة أو نقضيها بالفعل - أي بمادتها وصورتها - مثاله: "إن كان هذا الشيء حديدا فهو متمدد بالحرارة لكنه حديد، ينتج أنه متمدد بالحرارة. فالنتيجة وهي" متمدد بالحرارة قد ذكرت في القياس بالفعل. وإذا قلت: "لكنه ليس متمددا بالحرارة" ينتج "أنه ليس بحديد" ونقيض هذه النتيجة قد ذكر في القياس بالفعل. والمراد بذكر النتيجة أو نقيضها بالفعل، ذكرها بمادتها وصورتها، أي هيأتها التأليفية.

فالقياس الاستثنائي نتيجته ليست مقدمة بتمامها لكنها جزء مقدمة. إن النتيجة فيه قضية كاملة محتملة للصدق والكذب لأنها مشتملة على الحكم، أما في المقدمات فهي جزء قضية فليس فيهما حكما، وسمي قياسا استثنائيا لاشتماله على أداة الاستثناء وهي "لكن" وهي وإن كانت للاستدراك إلا أنها شبيهة بالاستثناء، فلهذا أطلق المناطقة عليه اسم القياس الاستثنائي.

---

[1] المنطق الميسر، ص 115، والتذهيب، ص 113-114، وشرح السلم، ص 55، والمنطق الصوري، ص 164.

أما القياس الاقتراني:

فهو ما لم تذكر فيه النتيجة ولا نقيضها بالفعل. وإن ذكرت فيه بالقوة أي بمادتها فقط. مثاله: كل ورد نبات، وكل نبات نام، فالنتيجة هي كل ورد نام، وهذه النتيجة كما ترى لم تذكر في القياس بالفعل، وإنما ذكرت فيه بالقوة، أي ذكرت بمادتها فقط.

فموضوعها مذكور في المقدمة الأولى، ومحمولها مذكور في المقدمة الثانية وذكر الشيء بمادته فهو ذكر له بالقوة، أما ذكره بمادته وصورته فهو ذكر له بالفعل، فلذلك كان تعريف القياس الاستثنائي مانعا من دخول الاقتراني وكان تعريف الاقتراني جامعا لجميع الاقترانيات. وسمي اقترانيا لاقتران الحدود فيه من غير فصل بينها بأداة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن ذكر النتيجة في الاستثنائي بالفعل لا يتعارض مع ما ذكرناه في تعريف القياس من وجوب أن تكون النتيجة قولا آخر. إذ معنى أنها قول آخر أنها ليست مقدمة بتمامها من مقدمات القياس حتى لا يلزم المصادرة على المطلوب، أما لو كانت جزءا من مقدمة كما هو الحال في القياس الاستثنائي فلا مانع منه.

وقد يقال: إن النتيجة ونقيضها كلتاهما قضية كاملة مشتملة على الحكم ومحتملة للصدق والكذب، مع أن المذكور في القياس جزء قضية لا يحتمل الصدق والكذب لعدم اشتماله على الحكم، فكيف يقال أن النتيجة أو نقيضها مذكور في القياس؟

والجواب عن هذا: بأن المراد هو ذكر صورة النتيجة، أو صورة نقيضها بترتيب الطرفين كما هو في النتيجة أو نقيضها[1]. وبهذا يكون قد اتضح لنا الفرق بين القياس الاستثنائي والاقتراني. ونبدأ الحديث هنا بالكلام عن القياس الاقتراني.

أولا: القياس الاقتراني

القياس الاقتراني نوعان:

النوع الأول: القياس الاقتراني الحملي.

النوع الثاني: القياس الاقتراني الشرطي.

---

[1] توضيح المفاهيم، ص 146 – 147، وقارن تيسير القواعد المنطقية، ص 206 – 207.

وسنقدم الكلام هنا عن القياس الاقتراني الحملي باعتباره قياسا بسيطا يشتمل على أربعة أجزاء، إذ أنه مركب من قضيتين حمليتين كل منها مركبة من موضوع ومحمول، بخلاف الاقتراني الشرطي فإن أجزائه كثيرة.

القياس الاقتراني الحملي

وهو ما تألف من قضايا حملية صرفه، مثاله: كل أزهري يحفظ القرآن، وكل من يحفظ القرآن متمسكا بدينه، ينتج كل أزهري متمسكا بدينه، وهذه النتيجة عندما نشرع في الاستدلال عليها تسمى "مطلوبا" وهي مشتملة على حدين: موضوع وهو أزهري، ومحمول وهو متمسكا بدينه. وقد ذكر موضوعها في القضية الأولى ومحمولها في القضية الثانية وبينهم حد مكرر في القضيتين هو - في المثال المذكور - "يحفظ القرآن" وعلى هذا: فموضوع المطلوب في القياس الاقتراني يسمى "حد أصغر" لأنه في الغالب أقل أفرادا من المحمول، ومحمول المطلوب يسمى "حد أكبر" لأنه في الغالب أكثر أفرادا من الأصغر، والحد المكرر في القياس يسمى "حدا أوسط" وهو علة ثبوت المحمول للموضوع، وسمي بذلك لأنه وسط بين أفراد الأصغر والأكبر غالبا، أو لأنه واسطة بها يلزم ثبوت المحمول للموضوع ويحذف في النتيجة.

ثم إن القضية التي جعلت جزء قياس تسمى مقدمة، وتنسب إلى الحد المذكور فيها من حدّي النتيجة، فالمشتملة على الحد الأصغر تسمى "مقدمة صغرى" والمشتملة على الحد الأكبر تسمى "مقدمة كبرى". نخلص من ذلك إلى أن القياس الاقتراني الحملي يتركب من مقدمتين أحداهما تسمى صغرى والثانية تسمى كبرى، ويشتمل على ثلاثة حدود: الحد الأصغر وهو موضوع النتيجة والحد الأكبر وهو محمول النتيجة، والحد الأوسط وهو المكرر بينهما. وصغرى القياس الاقتراني هي المشتملة على الحد الأصغر، وكبراه هي: المشتملة على الحد الأكبر، وإنما سمي الأول أصغر لأنه في الغالب أقل أفرادا من الأكبر، والثاني أكبر، لأنه في الغالب أكثر أفرادا من الأصغر، والثالث أوسط، للتوسط في ربط الطرفين، وسمي "اقترانيا" لاقتران حدوده من الأصغر والأكبر أو لاشتماله على أداة الاقتران الواو.

واشترط فيه تكرار الحد الأوسط لأنه لما كانت نسبة محمول المطلوب إلى موضوعه، مجهولة كان لا بد من أمر ثالث يوجب العلم بتلك النسبة، وإلا لكفى في العلم بهما

تصورهما وليس كذلك.

فإذا قلت كل برتقال فاكهة، وكل فاكهة حلوة المذاق، نتج: كل برتقال حلو المذاق، فالمقدمة الأولى وهي الصغرى كل برتقال فاكهة، والمقدمة الثانية وهي الكبرى كل فاكهة حلوة المذاق. والحد الأوسط فاكهة وهو مكرر في المقدمتين، محمول في الصغرى، موضوع في الكبرى، ولا وجود له في النتيجة.

أقسام القياس الاقتراني الحملي[1]:

ينقسم القياس الاقتراني الحملي باعتبار هيئته وصورته إلى: ضرب وشكل.

الضرب: هو الهيئة الحاصلة باعتبار الكيف - أي الإيجاب والسلب – والكم - أي الكلية والجزئية - والقسمة العقلية للضرب ستة عشر.

الشكل: وهو هيئة القياس الحاصلة من وضع الحد الأوسط بالنسبة إلى الحدين الآخرين، فإن كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الأول. وإن كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني: وإن كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث. وإن موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع. فالقسمة له أربعة أشكال.

وترتيب الأشكال على هذا النحو لم يأت عفوا، بل له قيمته المنطقية عند أرباب هذا الفن، فهذا الترتيب جاء خضوعا لطبيعة كل شكل من جهة ما اشتمل عليه من مقدمات ومن جهة إنتاجه. لذلك فقد وضعوا الشكل الأول في هذه المرتبة لأنه بديهي الإنتاج من جهة، ومن جهة أخرى هو ينتج المطالب الأربعة، وهي الكلية الموجبة والسالبة، والجزئية الموجبة والسالبة ومعنى هذا أنه أفرد بإنتاج الموجبة الكلية التي تتكون منها القواعد العامة في العلوم. وأما غيره من الأشكال فإنتاجه نظري، ويستدل عليه برده إلى الشكل الأول، ولا ينتج إلا سالبة فقط كالشكل الثاني، أو جزئية فقط كالثالث، ولما كان الشكل الثاني يوافق الأول في صغراه _وهي أشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع النتيجة، الذي أشرف من

[1] تيسير القواعد، ص 209، المنطق الميسر، ص 115-116، والمنطق والفكر، ص 269، والتفكير العلمي، ص 150-151.

المحمول_ وضع في المرتبة الثانية. ويليه الشكل الثالث، لأنه يشارك الأول نوعا ما، إذ يشاركه في الكبرى، ووضع الرابع في المرتبة الأخيرة لعدم مشاركته الأول في شيء.

وقبل الكلام عن شروط كل شكل على حده، وبيان الضروب المنتجة في كل شكل حسب تلك الشروط، يجدر بنا ذكر الشروط العامة التي يشترك فيها سائر الأشكال الأربعة، وهذه الشروط العامة منها ما يختص بتركيب القياس ومنها ما يختص بالاستغراق، ومنها ما يختص بالكيف - أي الإيجاب والسلب -.

أولا: قاعدة التركيب

يجب أن يتركب القياس من مقدمتين فقط. والقياس المركب من أكثر من مقدمتين هو في الحقيقة أكثر من قياس.

يجب أن يشتمل القياس على ثلاثة حدود فقط، وبناء على ذلك لا يجوز أن يكون الحد الأوسط مشتركا لفظيا يستعمل في إحدى المقدمتين بمعنى وفي الأخرى بمعنى آخر، إذ في هذه الحالة يكون في القياس أربعة حدود لا ثلاثة. مثال ذلك: الفرار من وجه العدو جبن، وكل جبن مصنوع من اللبن، إذن تكون النتيجة الفرار من وجه العدو مصنوع من اللبن. ولا شك في أن هذا القياس فاسد، والسر في فساده هو استعمال لفظ "جبن" وهو الحد الوسط بمعنيين، وهذا يعني أن وجود أربعة حدود في القياس يفسده ويمنع إنتاجه.

ثانيا: قاعدة الاستغراق

لا يجوز أن تشتمل النتيجة على حد مستغرق، إلا إذا كان هذا الحد مستغرقا في مقدمته.

يجب أن يكون الحد الأوسط مستغرقا ولو مرة واحدة في إحدى مقدمتيه. واستغراق الحد معناه: شموله لجميع أفراده، وعدم استغراقه معناه: عدم شموله لجميع أفراده. ويكون موضوع القضية مستغرقا إن كانت مسورة بالسور الكلي - سواء كانت موجبة أو سالبة - ولا يكون الموضوع مفيدا للاستغراق إن كانت القضية جزئية - موجبة كانت أو سالبة - أما المحمول فيكون مستغرقا إن كانت القضية سالبة، سواء كانت كلية أو جزئية. وإن كانت

القضية موجبة فلا تفيد استغراق محمولها، كلية كانت أو جزئية.

وبناء على ذلك: فالقضية الكلية الموجبة تفيد استغراق موضوعها فقط، خذ مثال لذلك: "كل ذهب معدن" إذ قد حكمنا على جميع أفراد الذهب بأنها مندرجة في المعدن، وقد يكون المحمول أعم وأكثر أفرادا من، الموضوع كما في هذا المثال. والقضية الجزئية الموجبة: لا تفيد استغراق موضوعها ولا محمولها. والسالبة الكلية تفيد استغراق الموضوع والمحمول معا. والسالبة الجزئية تفيد استغراق محمولها فقط.

ثالثا: قاعدة الكيف

يجب أن تكون إحدى المقدمتين موجبة على الأقل. لأنه لو كانتا سالبتين لانقطعت الصلة بين الحد الأصغر والحد الأكبر.

يجب أن تكون إحدى المقدمتين كلية على الأقل لأنه لا يلزم من الجزئي الحكم على جزئي آخر.

إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة كانت النتيجة سالبة، لأن النتيجة تتبع أخس المقدمتين، والسلب أخس من الإيجاب.

إذا كانت إحدى المقدمتين جزئية كانت النتيجة جزئية، لأنه لا يلزم من الحكم على الجزء الحكم الكل[1].

وخلاصة القول: أنه لا إنتاج من سالبتين. ولا إنتاج من جزئيين، وإذا عرفت الشروط التي يجب مراعاتها في القياس فيجب أن تلاحظ أن القياس باعتبار وضع الحد الأوسط له أشكال أربعة، ولكل شكل من الأشكال الأربعة ستة عشر ضربا منها العقيم ومنها المنتج حسب شروط كل شكل، فطريقة الإنتاج تكون بتحقيق الشروط، وتسمى طريقة "التحصيل"، أما طريقة العقيم فتكون بمحترزات الشروط، وتسمى طريقة "الإسقاط" النتيجة تتبع أخس المقدمتين كما وكيفا. بمعنى أن السلب والجزئية في المقدمتين يجب أن يظهرا في

---

(1) راجع تيسير القواعد المنطقية، ص 211 – 215، وتوضيح المفاهيم، ص 149 – 150، والتفكير العلمي، ص 142-148، والمنطق، ص 87-93.

النتيجة. ولوحظ أيضا أن عدد الحدود المستغرقة في النتيجة أقل من عدد الحدود المستغرقة في المقدمتين، لأن الحد الأوسط مستغرق في إحدى المقدمتين على الأقل وهو غير موجود في النتيجة.

وبعد هذه الإطلالة السريعة على الشروط العامة التي يجب توافرها في الأشكال عامة، ننتقل إلى الحديث عن كل شكل على حده والله المستعان

الشكل الأول

تعريفه: هو ما كان الحد الأوسط فيه محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى.

شروط إنتاجه: بحسب الكيف إيجاب صغراه. وبحسب الكم كلية كبراه[1].

واشتراط كون الصغرى موجبة في الشكل الأول، لأن هذا الشكل مبني على اندراج الحد الأصغر في الأوسط، ثم الحكم على الأوسط بالأكبر إيجابا وسلبا، فيكون الأصغر محكوما عليه كله، أو بعضه بالإيجاب أو السلب. وأما اشتراط كون الكبرى كلية لأنه لو لم تكن كلية لكان من المحتمل أن يكون البعض من الأوسط المحكوم به على الأصغر هو غير المحكوم به على الأكبر، فلا يتعدى الحكم بالأكبر إلى الحكم على الأصغر. كما إذا قلت: كل فرس حيوان، وبعض الحيوان إنسان، فإنه لا يصح القول بأن بعض الفرس إنسان كما أنه يمكن أن يقال أيضا لو لم تكن الصغرى موجبة لكانت سالبة، والسلب قطع الاتصال بين الموضوع والمحمول، والمحمول هو الذي يكون حد وسط وإلزاما بالقاعدة القائلة: لا إنتاج من سالبتين فيكون غير منتج، كما أنه يفيد استغراق حد لم يكن مستغرقا كالمحمول في سالبه الصغرى، وهو مستغرق صار غير مستغرق إذا كان موضوعا لكبرى وكانت الكبرى جزئية موجبة. كما وأنه لو لم تكن الكبرى كلية لكانت جزئية، ولو كانت جزئية لأدى إلى الإخلال بشروط الاستغراق وهو أن الحد الوسط مستغرق في الصغرى وغير مستغرق في الكبرى فلهذا كان لا بد في إنتاج الشكل الأول أن تكون الصغرى موجبة، سواء كانت كلية أم

---

[1] توضيح المفاهيم، ص 150، والتذهيب، ص 116.

جزئية، وأن تكون الكبرى كلية سواء كانت موجبة أم سالبة.

وضروب الشكل الأول المنتجة حسب هذين الشرطين أربعة. نبينها أولا بطريقة "التحصيل"، وثانيا بطريقة "الإسقاط".

أولا: طريقة التحصيل

وهذه الطريقة نستخرج بها الضروب المنتجة مباشرة فيكون الباقي عقيما غير منتج، وإليك بيانها:

الشرط الأول: وهو إيجاب الصغرى وهذا يصدق بصورتين: فإما أن تكون الصغرى كلية موجبة، أو جزئية موجبة.

الشرط الثاني: وهو كلية الكبرى، يصدق في صورتين: لأنها إما أن تكون كلية موجبة أو كلية سالبة، فتضرب حاصل الصورتين من الشرط الأول في حاصل الصورتين من الشرط الثاني، فيكون الناتج أربعة أضرب[1]، أذكرها لك في الجدول الآتي مزودة بالأمثلة:

جدول لبيان الأضرب المنتجة من الشكل الأول

الرقم	الأضربة المنتجة	المثال	النتيجة	نوعها
1.	موجبة كلية+ موجبة كلية= م ك	كل ذهب معدن+ وكل معدن يتمدد بالحرارة	=كل ذهب يتمدد بالحرارة	ك م
2.	موجبة كلية+ سالبة كلية= س ك	كل مصري عربي+ لا عربي أوروبي	= لا مصري أوروبي	ك س
3.	موجبة جزئية+ موجبة كلية= م ج	بعض الطيور جيل+ كل جيل محبوب	= بعض الطيور محبوب	ج م
4.	موجبة جزئية+ سالبة كلية= س ج	بعض الحيوان إنسان+ لا شيء من الإنسان بجماد	=بعض الحيوان ليس بجماد	ج س

(1) والمنطق والفكر، ص 173، المنطق الصوري، ص 181.

عليك أن تلاحظ في الشكل الأول ملاحظتين هامتين هما: الملاحظة الأولى أن الحد الأوسط في هذا الشكل يكون محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى.

الملاحظة الثانية: يمكن في هذا الشكل إنتاج جميع أنواع القضايا، أعني القضايا الحملية الأربع وهي الإيجاب الكلي، والجزئي، والسلب الكلي، والجزئي ولا يمكن أن يتم ذلك في أي شكل آخر، ولهذا السبب يقال أن الشكل الأول هو أكمل أشكال القياس الأرسطي، حيث أنه بين الإنتاج بنفسه، وجميع الأشكال الأخرى تتبين به، وإليك أمثلة أخرى للأضرب المنتجة:

الضرب الأول:	ك م	كل إنسان مفكر
	ك م	وكل مفكر يحسن الحكم على الأمور
	ك م	كل إنسان يحسن الحكم على الأمور
الضرب الثاني:	ك م	كل برتقال فاكهة
	ك س	لا شيء من الفاكهة بمعدن
	ك س	لا شيء من البرتقال بمعدن
الضرب الثالث:	ج م	بعض المعادن قابل للمغنطة
	ك م	كل ما يقبل المغنطة حديد
	ج م	بعض المعادن حديد
الضرب الرابع:	ج م	بعض الحيوان إنسان
	ك س	لا أحد من الإنسان بفرس
	ج س	بعض الحيوان ليس بفرس

والملاحظ هنا أن لترتيب الضروب المنتجة في كل شكل قيمة منطقية كترتيب الأشكال تماما، فلما كان المقصود من القياس هو النتيجة، كان ترتيب الضروب على حسب قيمة نتائجها، وأكمل النتائج على الإطلاق هي الموجبة الكلية لاشتمالها على الإيجاب، وهو

أكمل من السلب، لأنه وجود والسلب عدم، واشتمالها أيضا على الكلية، وهي أكمل من الجزئية لكونها أنفع في العلوم. وبناء على ذلك يكون الضرب المنتج الموجبة الكلية هو الأول، ويكون الضرب المنتج السالبة الجزئية هو الأخير، والمنتج للسالبة الكلية مقدم على المنتج للموجبة الجزئية لأن السالبة الكلية أنفع في العلوم وأضبط من الجزئية، ولو كانت موجبة ومن ثم جاء الترتيب - ترتيب الضروب- على النحو المذكور. ومما تجدر الإشارة إليه أن إنتاج الموجبة الكلية لا يكون إلا من الشكل الأول. أما باقي الأشكال فإما أن لا ينتج إلا سالبة – كالشكل الثاني- أو جزئية فقط – كالشكل الثالث- أوهما معا كالشكل الرابع.

ثانيا: طريقة الإسقاط

ضروب هذا الشكل بحسب القسمة العقلية ستة عشر ضربا، لأن الصغرى إما أن تكون كلية أو جزئية، وكل منهما إما موجبة وإما سالبة، والكبرى إما أن تكون كلية أو جزئية، وكل منهما إما موجبة أو سالبة، فتضرب حاصل ضرب الصغريات الأربع في حاصل الكبريات الأربع، يكون الحاصل ستة عشر ضربا، المنتج منها على ما عرفت أربعة أضرب فقط، والباقي وهو إثنا عشر ضربا عقيم.

فالشرط الأول وهو "إيجاب الصغرى" خرج به سلبها، سواء كانت كلية أو جزئية، فالضروب العقيمة بهذا الشرط ثمانية، حاصلة من ضرب الصغريين السالبتين، الكلية والجزئية، في حالات الكبرى الأربع وبيانها كالآتي:

ك س	ك س	ك س	ك س
ك م	ج م	ك س	ج س
xx	xx	xx	xx

هذا إذا كانت الصغرى كلية سالبة، وكذلك لا تنتج إذا كانت الصغرى جزئية سالبة وبيانها كالآتي:

ج س	ج س	ج س	ج س
ك م	ك س	ج م	ج س
xx	xx	xx	xx

فالشرط الأول: أسقط ثماني أضرب عقيمة غير منتجة والشرط الثاني يسقط أربعة أضرب، وذلك لأن الكبرى إذا لم تكن كلية فإنها تكون جزئية موجبة أو سالبة، وكل منهما مع الإيجاب الكلي أو الإيجاب الجزئي يكون الحاصل أربعة أضرب، وبيانها كالآتي:

ج م	ك م	ك م	ج م
ج م	ج م	ج س	ج س
xx	xx	xx	xx

وبهذا تكون جملة الضروب العقيمة اثني عشر ضربا، ويكون الضروب المنتجة أربعة وقد اشترط المناطقة هذين الشرطين، لأنه لو لم يتحقق أحدهما لما تحقق الإنتاج، إذ لو لم تكن الصغرى موجبة لما اندرج الأصغر تحت الأكبر فلا يتعدى الحكم بالأكبر إلى الأصغر، فلا يكون مطرد الإنتاج، وكذا لو لم تكن الكبرى كلية لا يكون مطرد الإنتاج. وظهور العقيم ولو في مادة واحد، في حال انتفاء الشرط دليل على أنه لا بد منه، لأن الإنتاج لا يكون حينئذ ذاتيا للقياس، لأن ما بالذات لا يتخلف[1].

وتستطيع أن تضبط إنتاج هذا الشكل إذا فهمت هذا النظم الذي أورده العلامة الفيومي:

كوى كبدي كرير لمى بلحظ كأن به لقلب الحب نار

فالكاف ترمز للإيجاب الكلي، واللام للسلب، والباء للجزئية. الموجبة وإليك تقطيع البيت

---

[1] المنطق والفكر الإنساني، ص237. وكذلك توضيح المفاهيم في المنطق القديم ص152، والتذهيب، ص 117.

كوى كبدي / كريرلى / بلحظ كأن / به لقلب الحب نار

ك م+ك م ك م+ك س ج م+ك م ج م+ك س

الضرب الأول الضرب الثاني الضرب الثالث الضرب الرابع

الشكل الثاني

تعريفه: هو ما كان الحد الأوسط فيه محمولا في الصغرى والكبرى معا. مثل: بعض الفاكهة عنب، ولا شيء من الورد بعنب، ينتج: بعض الفاكهة ليس بورد.

شروطه: بحسب الكيف اختلاف المقدمتين بالإيجاب والسلب. بمعنى أن أحداهما إن كانت موجبة تكون الأخرى سالبة والعكس، وبحسب الكم: كلية الكبرى.

وإنما اشترط في إنتاج الشكل الثاني هذين الشرطين، لكي يطرد صدق إنتاجه، فلو لم يتحقق فيه هذان الشرطان لاضطرب الإنتاج، فيصدق مرة، ويكذب أخرى[1]. وبيان لو اختل الشرط الأول، بأن كانتا المقدمتان موجبتان أو سالبتان فإن كانتا موجبتين فأنه يصدق في مثل: كل ورد نبات وكل طيب الرائحة نبات، ينتج كل ورد طيب الرائحة، وهذه نتيجة صادقة. ومثال المقدمتين اللتين تكون نتيجتهما كاذبة: كل حديد معدن، وكل ذهب معدن، ينتج كل حديد ذهب، وهذه نتيجة كاذبة.

وإذا كانت المقدمتان سالبتان فإنه يصدق في مثل: لا شيء من الإنسان بجماد ولا شيء من النبات بجماد، ينتج لا شيء من الإنسان بنبات، وهذه نتيجة صادقة. ومثال المقدمتين اللتين تكون نتيجتهما كاذبة مثل: لا شيء من الإنسان بحيوان، لا شيء من الناطق بحيوان، ينتج لا شيء من الإنسان بناطق، وهذه نتيجة كاذبة.

وهكذا إذا لم يتحقق الشرط الثاني، بأن كانت الكبرى جزئية، سواء كانت موجبة أو سالبة، مع تحقق الشرط الأول، فإن النتيجة تكون غير مطردة الصدق، إذ تصدق مرة وتكذب أخرى. فاختلال أحد الشرطين في الشكل الثاني يوجب اضطراب النتيجة، وهذا

---

(1) التذهيب، ص 118، وقارن: التفكير العلمي، ص 154-155.

الاختلال يوجب عقمه. وهنا ينبغي أن نلاحظ أننا إذا أسقطنا بشرط، وأردنا أن نسقط بالشرط الثاني فلا بد من ملاحظة تحقق الشرط الأول وإلا تداخلت الضروب العقيمة وتعقد الإخراج.

سبب اشتراط اختلاف المقدمتين في الكيف، فلأن الحد الأوسط يجب أن يستغرق في إحدى المقدمتين، فلو كانتا المقدمتين موجبتين لم يكن الحد الأوسط مستغرقا لأن الموجبة الكلية لا تفيد استغراق محمولها، وكذلك الجزئية الموجبة فكان لا بد من اختلاف أحد المقدمتين إيجابا وسلبا ليتحقق الاستغراق. واشتراط المناطقة كلية الكبرى في هذا الشكل، فلأن إنتاج هذا الشكل سالبة، والسالبة تفيد استغراق محمولها، ومحمول النتيجة في هذا الشكل هو موضوع الكبرى لذلك وجب أن تكون كبراه كلية ليتحقق الاستغراق[1].

ضروب الشكل الثاني المنتجة:

وضروبه المنتجة حسب هذين الشرطين أربعة: نوضحها أولا بطريقة "التحصيل" وثانيا بطريقة "الإسقاط".

أولا: طريقة التحصيل:

هذه الطريقة تستخرج الضروب المنتجة مباشرة فيكون الباقي عقيما غير منتج، وإليك بيانها:

إن الصغرى الموجبة، كلية وجزئية، تنتج مع الكبرى السالبة الكلية، وكذلك الصغرى السالبة، كلية وجزئية، تنتج مع الكبرى، الكلية الموجبة. فهذه أربعة ضروب منتجة، وذلك بجمع حالتي الصغرى الموجبة كلية و جزئية مع الكبرى السالبة الكلية، إلى حالتي الصغرى السالبة كلية وجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية، وإليك بيان هذه الضروب مزودة بالأمثلة، ومرتبة بحسب شرف الصغرى.

الضرب الأول: ويتكون هذا الضرب من موجبة كلية + سالبة كلية، ينتج سالبة

---

(1) تيسير القواعد المنطقية، ص223، وقارن: المنطق والفكر، ص 174.

كلية. مثال ذلك:

كل مصري أفريقي	ك م	كل مجتهد ناجح	ك م
لا أوروبي أفريقي	ك س	لا واحد من الكسول بناجح	ك س
لا مصري أوروبي	ك س	لا واحد من المجتهد بكسول	ك س

الضرب الثاني: ويتكون هذا الضرب من كلية سالبة+ كلية موجبة، ينتج كلية سالبة مثاله:

لا جماد عاقل	ك س	لا شيء من المعدن بنبات	ك س
كل إنسان عاقل	ك م	وكل زرع نبات	ك م
لا جماد إنسان	ك س	لا شيء من المعدن بزرع	ك س

الضرب الثالث: ويتكون من جزئية موجبة+ كلية سالبة، ينتج جزئية سالبة مثاله:

بعض الطيور غربان	ج م	بعض الشكل مثلث	ج م
لا شيء من الحمام غربان	ك س	لا واحد من المربع بمثلث	ك س
بعض الطيور ليس حمام	ج س	بعض الشكل ليس بمربع	ج س

الضرب الرابع: ويتكون من جزئية سالبة+ كلية موجبة، ينتج جزئية سالبة مثاله:

ليس بعض الجماد عاقل	ج س	بعض الناس ليس عدوا لنفسه	ح س
كل مفكر عاقل	ك م	وكل جاهل فهو عدو لنفسه	ك م
ليس بعض الجماد مفكر	ج م	بعض الناس ليس بجاهل	ج س

نخلص من هذا أن الشكل الثاني لا ينتج إلا مطلبين وهما السلب الكلي، والسلب الجزئي.

ثانيا: طريقة الإسقاط[1]

ولبيان الضروب المنتجة للشكل الثاني بطريقة الإسقاط نقول: حيث أن المناطقة قد اشترطوا فيه أن تختلف مقدمتيه في الكيف، أي الإيجاب والسلب، فلو اتفقنا بأن كانتا موجبتين كلّيتين أو جزئيتين، فقد سقط أربعة أضرب وهي كالآتي:

ك م　　ك م　　ج م　　ج م
ك م　　ج م　　ك م　　ج م
xx　　xx　　xx　　xx

وإن اتفقنا في السلب، بأن كانتا سالبتين كليتين، أو جزئيتين فقد سقط أيضا أربعة أضرب، وهي كالآتي:

ك س　　ك س　　ج س　　ج س
ك س　　ج س　　ج س　　ك س
xx　　xx　　xx　　xx

فهذه ثمانية أضرب سقطت باختلال الشرط الأول. وإن اختل الشرط الثاني وهو كلية الكبرى مع تحقق الشرط الأول، وهو اختلاف المقدمتين بالإيجاب والسلب، أسقط أربعة أضرب، وذلك إذا كانت الكبرى جزئية فهي إما موجبة أو سالبة وفي كل إما أن تكون الصغرى كلية أو جزئية، وبيانها كالآتي:

ك م　　ج م　　ك س　　ج س
ج س　　ج س　　ج م　　ج م
xx　　xx　　xx　　xx

فهذه أربعة أضرب سقطت باختلال الشرط الثاني، تضم إلى الثمانية التي سقطت باختلال الشرط الأول يكون المجموع اثنا عشر ضربا، تطرح من مجموع الأضرب وهي ستة عشر يكون الباقي أربعة أضرب منتجة فقط.

---

(1) توضيح المفاهيم، ص 154، وتيسير القواعد، ص 222، والتذهيب، ص 119، المنطق الواضح، د. محمد السيد نعيم، ص 112، والمنطق الميسر، ص 121.

هذا ويلاحظ أن إنتاج هذا الشكل الثاني وكذلك الشكل الثالث والرابع ليس بينا كالأول أي بديهي الإنتاج بل هو نظري يحتاج إلى بيان ببراهين وأدلة، فكل من الشكل الثاني والثالث والرابع يحتاج إلى الاستدلال على صدق الإنتاج فيه، أي على صدق النتيجة، برده إلى الشكل الأول البديهي الإنتاج، كما يلاحظ أن نتائج هذا الشكل كلها سالبة.

الأدلة التي يستدل بها على صدق الشكل الثاني[1]:

يستدل على صحة إنتاج الشكل الثاني بأدلة كثيرة أهمها: دليل الخلف ودليل الافتراض، ودليل عكس الصغرى ودليل عكس الكبرى.

أولا: دليل الخلف:

وهو الاستدلال على صدق النتيجة بإبطال نقيضها ولذلك سمي خلفا، وهذا الدليل يجري في جميع ضروب هذا الشكل المنتجة، وهو يختلف في كل ضرب بحسب طبيعته بحيث يمكن الرد إلى الشكل الأول.

ودليل الخلف عبارة عن أخذ نقيض النتيجة وجعله صغرى لكبرى القياس فيسير على هيئة قياس من الشكل الأول ينتج المحال. واليك تطبيق هذا الدليل على مثال من الضرب الأول.

كل مصر إفريقي (صغرى)
لا واحد من الأوربي بأفريقي (كبرى)
لا واحد من المصريين بأوربي (نتيجة)

دليل الخلف عبارة عن أخذ نقيض النتيجة – ولأن النتيجة سالبة فنقيضها موجبة، تصلح صغرى للشكل الأول – ثم يتألف من نقيض النتيجة صغرى، ومن كبرى القياس الأصلي كبرى قياس من الشكل الأول، ينتج نقيض صغرى القياس الأصلي، هكذا النتيجة المذكورة هي: "لا واحد من المصريين بأوربي" فنقول: لو لم تصدق هذه النتيجة لصدق نقيضها، وهو: بعض المصريين أوربي وتضمه إلى الكبرى هكذا: بعض المصريين أوربي ولا

[1] تيسير القواعد، ص 226-227، المنطق الوضعي، 1/ 259، والمنطق الميسر، ص 122.

احد من الأوربي بإفريقي، ينتج بعض المصريين ليس بإفريقي.

وهذه النتيجة كاذبة، وكذبها ليس ناتجا من صورة القياس، لأنه قياس من الشكل الأول البديهي الإنتاج، مستوفيا الشروط ولا من الكبرى، لأنها كبرى القياس الأصلي فهي مسلمة الصدق، إذن ما جاء هذا الكذب إلا من نقيض النتيجة فدل ذلك على أن النتيجة صادقة،والنقيض كاذب وهو المطلوب.

واليك مثالا آخر من الضرب الثالث نجري عليه دليل 'الخلف'، والضرب الثالث يتكون من ج م + ك س ينتج ج س، بعض الفاكهة عنب، ولا شيء من البرتقال بعنب، ينتج، ليس بعض الفاكهة برتقال، فتقول لو لم تصدق هذه النتيجة، لصدق نقيضها، وهو: 'كل الفاكهة برتقال' وتضم هذا النقيض إلى كبرى القياس الأصلي، في صورة قياس من الشكل الأول، هكذا كل الفاكهة برتقال، ولا شيء من البرتقال عنب، ينتج، لا شيء من الفاكهة بعنب، وهي نتيجة كاذبة، لأنها نقيض صغرى القياس الأصلي، المسلمة الصدق، وقد نشأ الكذب من نقيض النتيجة الأصلية، وإذا كان نقيض النتيجة كاذب، فالنتيجة صادقة، وهو المطلوب إثباته، وأنت تستطيع بعد ذلك تطبيق دليل الخلف على باقي أضرب الشكل الثاني، فهذا الدليل كما عرفت يجري على جميع أضرب هذا الشكل.

ثانيا: دليل عكس الكبرى:

يجري هذا الدليل على ضربين من أضرب الشكل الثاني، وهما الضرب الأول، والثالث والعلة في ذلك أن كبرى كل منهما كليه سالبة فتعكس كنفسها – كما عرفت ذلك من خلال دراستك لأحكام القضايا – ولذلك تصلح كبرى في الشكل الأول. وكيفية تطبيقه كالآتي: تعكس الكبرى، وتبقى كما هي كبرى فيرتد إلى قياس من الشكل الأول، ينتج نفس النتيجة، فيدل على أن النتيجة صادقة، واليك مثالا من الضرب الأول نجري عليه دليل عكس الكبرى.

كل أزهري محب لوطنه، ولا واحد من الخونة محب لوطنه، ينتج، لا واحد من الأزهرين من الخونة.

بعد هذا نعكس الكبرى فتكون بعد العكس هكذا: لا واحد من المحبين لوطنهم من الخونة، ثم تركب قياسا من الشكل الأول، ينتج نفس النتيجة المطلوب الاستدلال عليها، فيدل ذلك على صدق النتيجة.

تركيب القياس هكذا: كل أزهري محب لوطنه، ولا واحد من المحبين لوطنهم من الخونة، ينتج: لا واحد من الأزهرين من الخونة. وأنت تستطيع بعد ذلك تطبيق هذا الدليل على الضرب الثالث.

ثالثا: دليل عكس الصغرى:

ويجري هذا الدليل في ضرب واحد من ضروب الشكل الثاني المنتجة، وهو الضرب الثاني، لأنه الوحيد الذي يمكن رده إلى الشكل الأول، بعد عكس الصغرى وجعلها كبرى، وكبرى القياس صغرى، لأن الصغرى فيه سالبة كلية، والكبرى موجبة كلية، فيتأتى بعد العكس استيفاء شروط الشكل الأول. وكيفية تطبيقه هكذا: تعكس الصغرى ثم تجعلها كبرى، وكبرى القياس صغرى، فيتكون قياس من الشكل الأول، ينتج نتيجة، تعكس هذه النتيجة فترد إلى النتيجة الأصلية المستدل على صدقها. وبيانه بالمثال الآتي:

'لا واحد من الأتقياء بجبان' وكل منافق جبان، ينتج: لا واحد من الأتقياء بمنافق.

ولكي نطبق عكس الصغرى على هذا المثال نقول: كل منافق جبان، ولا واحد من الجبناء بتقي، ينتج: لا واحد من المنافقين بتقي. ثم نعكس هذه النتيجة فترد إلى النتيجة الأصلية هكذا: لا واحد من الأتقياء بمنافق. وأنت بعد ذلك تستطيع بفطانتك تطبيق هذا الدليل على أي مثال من الضرب الثاني.

رابعا: دليل الافتراض:

ويلاحظ أن دليل الافتراض يجري في ضربين من هذا الشكل، وهما الضرب الثالث، والضرب الرابع، ولا يجري هذا الدليل في الضرب الرابع إلا إذا كانت صغراه السالبة مركبة، أما لو كانت بسيطة فلا يمكن افتراض، لأنها لا تقتضي وجود موضوعها أما

إذا كانت مركبة فتقتضي وجود الموضوع وتطبيق دليل الافتراض على مثال من الضرب الثالث هكذا: يجري هذا الدليل حيث تكون في القياس مقدمة جزئية، وهو عبارة عن فرض موضوع - المقدمة الجزئية شيئا معينا، ثم يحمل عليه الوصف العنواني لموضوع الجزئية فتحصل مقدمة، ثم يحمل عليه وصف المحمول - أي محمول الجزئية - فتحصل مقدمة أخرى، ثم نأخذ المقدمة التي فيها وصف المحمول ونضمها إلى كبرى هذا الضرب فيصير ضربا أول من هذا الشكل المدلل عليه، احتفظ بالنتيجة المستخرجة منه، ثم اعكس المقدمة الحاصلة من وصف الموضوع واجعل هذا العكس صغرى لقياس من الشكل الأول وتجعل النتيجة التي احتفظت بها من وصف المحمول كبرى لهذا القياس ينتج المطلوب[1]، واليكم بيانه في مثال كي تتضح لكم الصورة أكثر.

المثال هو: 'بعض المعدن يتمدد بالحرارة، ولا شيء من النبات يتمدد بالحرارة، ينتج: 'ليس بعض المعدن بنبات' فلنفرض أن موضوع المقدمة الجزئية شيئا معينا وليكن مثلا: ذهب.

ونحمله على وصف الموضوع مرة، وعلى وصف المحمول مرة أخرى، فنقول: كل ذهب معدن، وكل ذهب يتمدد بالحرارة ثم نأخذ المقدمة التي فيها وصف المحمول ونجعلها صغرى لكبرى القياس، فيصير قياسا من الشكل الثاني المدلل عليه - ضربا أول - هكذا: كل ذهب يتمدد بالحرارة ولا شيء من النبات يتمدد بالحرارة، ينتج: لا شيء من الذهب بنبات. نحتفظ بهذه النتيجة مؤقتا، ثم نأخذ المقدمة التي فيها وصف الموضوع ونعكسها إلى: بعض المعدن ذهب، ثم نضمها إلى نتيجة الافتراض التي احتفظ بها على صورة قياس من الشكل الأول هكذا: بعض المعدن ذهب، ولا شيء من الذهب بنبات. ينتج: ليس بعض المعدن بنبات، وهي عين النتيجة الأصلية، وهو المطلوب إثباته، فالافتراض يكون دائما من قياسين: أحدهما من ذلك الشكل المراد الاستدلال عليه، ولكن من ضرب أجلى سبق الاستدلال عليه والثاني من الشكل الأول.

ويجب أن نلاحظ أن إنتاج هذا الشكل سالب على الإطلاق، وتستطيع ضبط أضرب هذا الشكل المنتجة بهذا البيت.

---

[1] تيسير القواعد المنطقية (ص 230)، وقارن توضيح المفاهيم، ص 156-157.

كفى لم / لاكرمت / بوصل لاه / سباة كمال / قد فيه حارا

ك م + ك س/ ك س + ك م /ج م + ك س/ ج س + ك م/

فقد سبق أن قلنا أن الكاف ترمز إلى الإيجاب الكلي واللام للسلب الكلي والباء للجزئية الموجبة والسين للجزئية السالبة.

الشكل الثالث

تعريفه: هو ما كان الحد الأوسط فيه موضوعا في الصغرى والكبرى معا، مثل كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق وينتج: بعض الحيوان ناطق.

شروط إنتاجه: يشترط لصحة إنتاجه شرطان:

الأول بحسب الكيف: وهو إيجاب الصغرى لأنها لو كانت سالبة وجب أن تكون الكبرى هي الموجبة، وبالتالي يكون محمولها "ك" غير مستغرق مع أنه عندئذ سيكون مستغرقا في النتيجة، لأنها ستكون سالبة بحكم كون الصغرى سالبة.

الثاني: بحسب الكم: وهو كلية إحداهما. وإذا تحقق هذان الشرطان فان المنتج من هذا الشكل ستة أضرب، والباقي عقيم[1]، وبيانها كالآتي:

أولا: بطريقة التحصيل:

إن الصغرى الموجبة الكلية تنتج مع الكبريات الأربع، فهذه أربعة ضروب، كما أن الصغرى الموجبة الجزئية تنتج مع الكبرى الموجبة الكلية والسالبة الكلية، وهذان ضربان آخران، فيكون مجموع الضروب المنتجة ستة والعقيمة عشرة ويلاحظ أن النتيجة في الشكل الثالث دائما جزئية.

---

[1] انظر توضيح المفاهيم (ص 158 وما بعدها)، وأيضا تيسير القواعد المنطقية، ص 230، والتذهيب، ص 121-122.

ثانيا: طريقة الإسقاط:

لما كان الشرط الأول من شروط إنتاج الشكل الثالث هو إيجاب الصغرى فقد خرج به سلبها كلية أو جزئية فإن كانت الصغرى كلية سالبة فإنها لا تنتج مع الكبرى سواءا كانت كلية أو جزئية موجبة أو سالبة، وإن كانت الصغرى جزئية سالبة فانها لا تنتج مع الكبرى سواء كانت كلية أو جزئية موجبة أو سالبة وإن كانت الصغرى جزئية سالبه فإنها لاتنتج مع الكبرى سواء كانت كلية أو جزئية موجبة أو سالبة فهذه أربعة أضرب أخرى، فيكون جملة ما خرج من اختلال الشرط الأول ثمانية أضرب عقيمة كالآتي:

ك س	ك س	ك س	ك س	ج س	ج س	ج س	ج س
ك م	ك س	ج م	ج س	ج س	ج م	ك م	ك س
Xx	xx	xx	xx	xx	xx	xx	xx

ولما كان الشرط الثاني هو كلية إحدى المقدمتين فقد خرج به جزئيتهما معا، وهما:

ج م	ج م
ج م	ج س
xx	xx

هذان ضربان ينضمان إلى الثمانية السابقة فيكون المجموع عشرة أضرب عقيمة نطرحها من الستة عشر الحاصلة من ضرب الكبريات الأربع مع الصغيرات الأربع، فيكون الباقي ستة أضرب منتجة، واليك هذه الأضرب مزودة بالأمثلة:

أضرب الشكل الثالث المنتجة:

الضرب	الرمز	المثال
الضرب الأول:	م ك مثاله:	كل معدن موصل للحرارة
يتكون من:	م ك	كل معدن عنصر بسيط
	م ج	بعض ما يوصل للحرارة عنصر بسيط
الضرب الثاني: يتكون من:	م ك مثاله:	كل تفاح فاكهة
	س ك	لا شيء من التفاح بمعدن
	س ج	ليس بعض الفاكهة بمعدن
الضرب الثالث: يتكون من:	م ك مثاله:	كل قصة لها مغزى
	م ج	بعض القصص خرافي
	م ج	بعض ما له مغزى خرافي
الضرب الرابع: يتكون من:	م ك مثاله:	كل عاقل محبوب
	س ج	بعض العاقل ليس بمفكر
	س ج	بعض المحبوب ليس بمفكر
الضرب الخامس: يتكون من	م ج مثاله:	بعض الزهور بيضاء
	م ك	كل الزهور جميلة
	م ج	بعض ما هو أبيض جميل
الضرب السادس: يتكون من	م ج مثاله:	بعض الدواء مر
	س ك	لا دواء يخلو من الفائدة
	ج س	ليس كل ما هو مر يخلو من الفائدة

ولعلك لاحظت من خلال عرضنا للضروب المنتجة من هذا الشكل، أنه لا ينتج إلا جزئيا حتى ولو كان مركبا من موجبتين كليتين، وذلك لجواز أن يكون الأصغر فيه أعم من الأكبر فيمتنع الحكم بالأكبر على كل أفراد الأصغر إيجابا أو سلبا مثل: كل إنسان حيوان، وكل إنسان متعجب، فالأصغر وهو: حيوان أعم من الأكبر وهو متعجب، فلو أنتج كلية لكان حكما بالأخص على كل أفراد الأعم وذلك باطل.

وإنما اشترط المناطقة إيجاب الصغرى وكلية إحداهما: لأنه لو تخلف شرط منهما لتخلف الإنتاج، وما بالذات لا يتخلف لأن الإنتاج ذاتي للقياس.

الأدلة التي يستدل بها على صدق إنتاج الشكل الثالث[1]:

يستدل على صدق إنتاج الشكل الثالث بأدلة أربعة هي: دليل الخلف ودليل عكس الكبرى، ودليل عكس الصغرى، ودليل الافتراض.

وإليك تطبيقها على أمثلة من أضرب هذا الشكل:

أولا: دليل الخلف:

يجري هذا الدليل في جميع الأضرب المنتجة من الشكل الثالث، ما دام أن الصغرى موجبة فتصلح صغرى للشكل الأول، ونقيض النتيجة دائما كلية موجبة أو سالبة، لأن النتيجة – كما قلنا – دائما جزئية موجبة أو سالبة، ونقيض الجزئية هو الكلية المخالفة لها في الكيف.

وكيفية جريانه في هذا الشكل: أن نأتي بنقيض النتيجة ونجعله كبرى، وتضم إليه صغرى القياس، فيتألف قياس من الشكل الأول، ينتج نتيجة تتصادم مع النتيجة المراد الاستدلال عليها، فيدل ذلك على أن النتيجة التي تستدل عليها صادقة،والنقيض هو الكاذب ولنأخذ الضرب الأول كنموذج لتطبيق هذا الدليل، وقس عليه باقي الأضرب المنتجة.

مثال من الضرب الأول: كل معدن موصل جيد للحرارة، وكل معدن عنصر بسيط، ينتج بعض ما هو موصل جيد للحرارة عنصر بسيط، بعد هذا نقول: لو لم تكن هذه النتيجة صادقة، لصدق نقيضها، وهو "لا شيء مما هو موصل جيد للحرارة عنصر بسيط" ثم نأخذ هذا النقيض ونجعله كبرى قياس من الشكل الأول وصغرى الضرب الأول صغرى، هكذا.

كل معدن موصل جيد للحرارة، لا شيء مما هو موصل جيد للحرارة عنصر بسيط، ينتج لا شيء من المعدن عنصر بسيط، وهذه النتيجة كاذبة لأنها تتنافى مع كبرى الشكل

---

(1) المنطق الميسر، ص 124-125، التفكير العلمي، ص 159.

الثالث المسلمة الصدق، وهو كل معدن عنصر بسيط" كما أن هذا الكذب لا يرجع إلى صغرى القياس لأنها مسلمة الصدق، وليس مصدره صورة القياس لأنه على صورة الشكل الأول البديهي الإنتاج، وهو مستوفي الشروط. فلم يبق إلا أن تكون الكبرى – أي نقيض النتيجة – هي مصدر الكذب في هذه النتيجة، إذن النقيض كاذب، والنتيجة صادقة، وهو المطلوب إثباته.

ثانيا: دليل عكس الكبرى:

يجري هذا الدليل في ضربين من ضروب الشكل الثالث وهما: الأول، والثالث: حيث تكون الصغرى موجبة كلية، والكبرى موجبة جزئية أو كلية كيفية تطبيقية، تقوم بعكس الكبرى، ثم تجعلها صغرى، وتجعل الصغرى كبرى، فيتألف قياس من الشكل الأول، ينتج نتيجة، هذه النتيجة تعكس فترد إلى نفس النتيجة التي يستدل على صدقها، وسنطبق هذا الدليل على صدق نتيجة الضرب الثالث، وقس على ذلك الضرب الأول.

مثال: من الضرب الثالث

م ك   كل جسم مركب

م ج   بعض الجسم معدن

م ج   بعض المركب معدن

تعكس الكبرى في هذا الضرب، فتكون: "بعض المعدن جسم" ثم تألف قياس من الشكل الأول تجعل فيه عكس الكبرى صغرى، وتجعل صغرى القياس كبرى هكذا.

بعض المعدن جسم، وكل جسم مركب، ينتج: "بعض المعدن مركب". ثم تعكس هذه النتيجة فتكون: "بعض المركب" معدن وهي نفس نتيجة القياس الذي أردنا الاستدلال على صدق نتيجته.

ثالثا: دليل عكس الصغرى:

ويجري هذا الدليل في الضرب الأول والثاني والخامس والسادس من هذا الشكل. حيث تكون الصغرى موجبة والكبرى كلية. في أربعة أضرب، الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية والسالبة الكلية والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية والسالبة الكلية. وكيفية تطبيقه كالآتي: ما عليك إلا أن تعكس الصغرى فيرجع إلى الشكل الأول ينتج نفس النتيجة المستدل على صدقها.

وسنطبق هذا الدليل على الضرب الخامس، وقس على ذلك باقي الأضرب التي يجري فيها.

الضرب الخامس: يتكون من

م ج صغرى مثاله: بعض الإفريقي عرب

م ك كبرى وكل إفريقي يبغض الاستعمار

م ج نتيجة بعض العرب يبغض الاستعمار

اعكس الصغرى هكذا: بعض العرب إفريقي، وضم إليها الكبرى كما هي كبرى يتألف قياس من الشكل الأول هكذا: بعض العرب إفريقي، وكل إفريقي يبغض الاستعمار، ينتج: بعض العرب يبغض الاستعمار، وهي نفس النتيجة المطلوب الاستدلال عليها.

الدليل الرابع: دليل الافتراض[1]:

ويجري هذا الضرب في أربعة أضرب من هذا الشكل هي: الثالث والرابع والخامس والسادس، وسنطبقه على الضرب الخامس وقس على ذلك باقي الأضرب.

---

(1) تيسير القواعد، ص 235-237، وتوضيح المفاهيم، ص 160-161.

الضرب الخامس يتكون من:

م ج   مثاله: بعض الإفريقي عرب

ك م   وكل إفريقي يبغض الاستعمار

ج م   بعض العرب يبغض الاستعمار

دليل الافتراض في المقدمة الصغرى الجزئية هكذا: نفرض موضوع الجزئية شيئا معينا مثل "المصري" مثلا ثم نحمل عليه وصف الموضوع، ثم وصف المحمول فنقول: كل مصري إفريقي، وكل مصري عربي، ثم نأخذ المقدمة التي فيها وصف الموضوع ونضمها إلى كبرى القياس على هيئة قياس من الشكل الأول هكذا: كل مصري إفريقي، وكل إفريقي يبغض الاستعمار، ينتج: كل مصري يبغض الاستعمار، ثم نأخذ هذه النتيجة ونضم إليها مقدمة الافتراض التي فيها وصف المحمول على صورة قياس من الشكل الثالث، وبالتحديد الضرب الأول منه، ينتج نفس النتيجة الأصلية المستدل على صدقها، هكذا: "كل مصري عربي" وكل مصري يبغض الاستعمار، ينتج: بعض العرب يبغض الاستعمار، وهو المطلوب إثباته.

هذا وتستطيع أن تضبط أضرب الشكل الثالث المنتجة على هذا البيت الذي نظمه العلامة الفيومي.

كفاني كف	كن لى	بالصفاكم	بنى لي	كف بعد	كموا ستارا
ك م + ك م	ك م + ج م	ك م + ك س	ج م + ك م	ج م + ك س	ك م + ج س

وبذلك يكون قد انتهى الحديث من الشكل الثالث وننتقل بعد ذلك إلى الشكل الرابع الذي به ينتهي الكلام عن القياس الاقتراني الحملي.

الشكل الرابع

تعريفه: هو ما كان الحد الأوسط فيه موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى مثل: كل إنسان حيوان، وكل متعجب إنسان ينتج: بعض الحيوان متعجب.

شروط إنتاجه: لقد وقع خلاف بين علماء المنطق في شرط إنتاجه، فقال المتقدمون

منهم أن شرط إنتاجه: أحد أمرين، إما إيجاب المقدمين مع كلية الصغرى، وإما عدم اجتماع الخستين – أي السلب والجزئية – سواء في إحدى مقدمتيه أو فيهما، الا في ضرب واحد وهو المؤلف من موجبة جزئية صغرى، وسالبة كلية كبرى، وبناء على هذا تكون الضروب المنتجة خمسة[1] إليك بيانها بطريقة التحصيل:

طريقة التحصيل:

يتحقق بالشرط الأول ضربان، لأنه إذا كانت الصغرى موجبة كلية أنتجت مع الكبرى الموجبة، كلية كانت أو جزئية، وتحقق الشرط الثاني يجعل المنتج ضربين أيضا هما: السالبة الكلية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى والموجبة الكلية الصغرى مع السالبة الكلية الكبرى، فهذه أربعة أضرب، وبإضافة الضرب المستثنى من شرط اجتماع الخستين وهو المكون من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى تكون ضروب الشكل الرابع المنتجة عند المتقدمين خمسة، والباقي عقيم.

وضروب الشكل الرابع الخمسة المنتجة عند المتقدمين هي:

الضرب الأول: م ك +م ك = م ج مثاله كل مذاكر ناجح + وكل حريص على مستقبله مذاكر=بعض الناجح حريص على مستقبله.

الضرب الثاني: م ك +س ك = س ج مثاله كل حديد معدن + لا شئ من الذهب بحديد = ليس بعض المعدن ذهبا.

الضرب الثالث: م ك + م ج = م ج مثاله:كل خائن مكروه بعض المواطنين خائن = بعض المكروهين مواطنون.

الضرب الرابع: س ك +م ك = س ك. مثالة: لا شيء من المعدن بنبات +وكل حديد معدن = لا شيء من النبات بحديد.

الضرب الخامس: م ج +س ك = س ج مثاله:بعض العلماء مسلمون +لا واحد

(1) توضيح المفاهيم، ص 163-164، وقارن: التذهيب، ص 124-125، والتفكير العلمي، ص 164-165.

من الجاهليين بعالم = بعض المسلمين ليس بجاهل.

هذا وذهب المتأخرون إلى أن شرط إنتاج الشكل الرابع أحد أمرين: إما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى، أو اختلافهما بالكيف مع كلية أحداها وبناء على هذا تكون ضروبه المنتجة لدى المتأخرين، ثمانية أضرب، السابقة تضاف إليها ثلاثة أضرب هي:

6- موجبة كلية +سالبة جزئية = س ج

7- سالبة كلية +موجبة جزئية =س ج

8- سالبة جزئية +موجبة كلية =س ج

هذه هي ضروب الشكل الرابع المتفق على صحة إنتاجها بين المتقدمين من المناطقة والمتأخرين منهم. لكن المتأخرون زادوا – بناء على شرطهم السابق ذكره – ثلاثة أضرب أخرى، يرى القدامى أنها عقيمة تتخلف النتيجة عنها، فتارة تصدق وتارة تكذب، واليكم بيان ذلك.

الضرب السادس: يتكون من م ك +س ج= س ج

النتيجة فيه تكون صادقة إذا قلنا كل إنسان ناطق

وبعض الفرس ليس بإنسان

بعض الناطق ليس بفرس

ولو أنك بدلت الكبرى بقولك: وبعض الحيوان ليس بإنسان، لكذبت النتيجة إذ أنها بعد هذا التبديل تكون "بعض الناطق ليس بحيوان".

الضرب السابع: يتكون من: س ك + م ج = س ج

س ك: لا شيء من الإنسان بفرس.

م ج وبعض الناطق إنسان

س ج ليس بعض الفرس ناطقا.

ولو غيرت الكبرى بقولك: بعض الحيوان إنسان، كانت النتيجة كاذبة، وهي "ليس بعض الفرس حيوانا".

الضرب الثامن: يتكون من. س ج + م ك مثاله:

بعض الحيوان ليس بإنسان

م ك   كل فرس حيوان.

س ج   ليس بعض الإنسان بفرس.

وقد صدقت النتيجة في هذا المثال، ولكن لو بدلت الكبرى بهذه المقدمة وكل ناطق حيوان، كانت النتيجة كاذبة، وهي "بعض الإنسان ليس بناطق".

وبما أن النتيجة تتخلف عن هذه الأضرب الثلاثة فهي إذن عند القدامى عقيمة.

والحق أن مذهب المتقدمين من المناطقة الذي يرى أن ضروب الشكل الرابع خمسة وليس ثمانية، هو الرأي الجدير بالاهتمام وأن الأولى الاقتصار على الأضرب الخمسة ما دامت موضع اتفاق الجميع من المناطقة.

هذا، وصاحب الرسالة الشمسية يجيب عن مذهب المتأخرين بما يفيد أنهم يسلمون بعقم هذه الأضرب إذا تألفت من مقدمات بسيطة، ولكنها لكي تنتج إنتاجا صحيحا يشترط أن تكون السالبة فيها إحدى الخاصتين، - أي المشروطة الخاصة، أو العرفية الخاصة – وهاتان قضيتان موجهتان مركبتان فلو تحقق هذا الشرط – في نظر المتأخرين – في تركيب هذه الضروب ما تخلفت النتيجة[1].

الضروب العقيمة عند المتأخرين ثمانية وهي:

م ج	س ج	س ك	س ج	م ج	م ج	س ج	س ك
م ج	س ج	س ك	م ج	س ج	م ك	س ك	س ج
xx	xx	xx	xx	xx	xx	xx	xx

(1) أنظر توضيح المفاهيم في المنطق القديم، ص 167 وما بعدها، وأيضا المنطق والفكر الإنساني، د. عبد السلام عبده، ص 281، وتيسير القواعد المنطقية.

الضروب العقيمة عند المتقدمين الثمانية المتقدمة ويزاد عليها الثلاثة الآتية:

م ك	س ج	س ك
س ج	م ك	م ج
xx	xx	xx

لأن هذه الثلاثة غير مطردة الإنتاج عندهم والمدار على الاطراد وليس الإطراب.

وخلاصة القول: أن ضروب الشكل الرابع المنتجة عند المتقدمين خمسة، وعند المتأخرين ثمانية، إن الشكل الرابع لا ينتج الموجبة الكلية ولو كان مؤلفا من مقدمتين موجبتين كليتين، لأن الحد الأصغر فيه غير مسور بالسور الكلي.

إن الشكل الرابع لا ينتج كلية سالبة إلا إذا كانت صغراه سالبة كلية، وكبراه موجبة كلية كما في الضرب الرابع، فإنه ينتج سالبة كلية، لأن صغراه تنعكس كنفسها، أي سالبة كلية، فيكون السور الكلي قد دخل على الحد الأصغر. وأما ما عدا ذلك فينتج سالبة جزئية، لأن صغراه حينئذ تكون موجبة كلية، وعكسها يكون موجبة جزئية، فلم يدخل السور الكلي على الحد الأصغر.

الأدلة التي يستدل بها على صدق إنتاج الشكل الرابع:

الضرب الأول: م ك / م ج يستدل على صدق إنتاجه بدليلين هما:

دليل الخلف، ودليل عكس الترتيب

أولا: دليل الخلف:

وهو عبارة عن أخذ نقيض النتيجة وضمه إلى ما يناسبه من أحد المقدمتين، على حسب نظام الشكل الأول، لينتج ما ينعكس إلى نقيض المقدمة الأخرى، واليك تطبيق هذا الدليل على مثال: "كل إنسان حيوان" وكل ناطق إنسان، ينتج بعض الحيوان ناطق، تقول بعد ذلك: لو لم تصدق هذه النتيجة لصدق نقيضها وهو: "لا شيء من الحيوان بناطق" ونحن في هذا الضرب نأخذ نقيض النتيجة، ونجعله كبرى، ونجعل صغرى القياس - لأنها موجبة - صغرى هكذا كل إنسان حيوان، لا شيء من الحيوان بناطق، ينتج: "لا شيء من الإنسان

بناطق" تعكس هذه النتيجة إلى: لا شيء من الناطق بإنسان، وهذه النتيجة كاذبة لأنها ضد كبرى القياس الأصلي، وهي "كل ناطق إنسان" وكذبهما إنما نشأ من نقيض النتيجة، فذلك النقيض كاذب، والنتيجة إذن صادقة وهو المطلوب، والعلة في عدم إنتاج هذا الضرب نتيجة كلية، لأن موضوع النتيجة هو محمول الصغرى، ومحمولها لا يفيد استغراق أفراده. كما يضاف إلى هذا احتمال أن يكون الحد الأصغر فيه أعم من الأكبر.

ثانيا: دليل عكس الترتيب[1]:

وهو عبارة عن جعل الصغرى كبرى، والكبرى صغرى، فينتظم قياس من الشكل الأول ينتج نتيجة تنعكس إلى النتيجة الأصلية، مثال "كل إنسان حيوان +كل ناطق إنسان = بعض الحيوان ناطق"، ثم تقوم بعد ذلك بجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى هكذا "كل ناطق إنسان، وكل إنسان حيوان، ينتج كل ناطق حيوان"، وهذه النتيجة تنعكس إلى "بعض الحيوان ناطق" وهي نفس نتيجة الضرب الأصلية.

الضرب الثاني: ويتكون من. م ك+س ك= س ج مثاله:

كل مولع بتقليد الغير ضعيف الإرادة.

لا واحد من الناس يحترم نفسه مولع بتقليد الغير

ويستدل على هذا الضرب بدليلين هما:

عكس المقدمتين، والخلف[2].

أولا: عكس المتقدمين. وفيه تعكس المقدمتين – ليرتد إلى الشكل الأول ينتج نفس النتيجة هكذا:

بعض ضعيف الإرادة مولع بتقليد الغير.

---

(1) المراد بعكس الترتيب هنا عكس ترتيب المقدمتين وذلك بان نجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى فيتألف قياس من الشكل الأول ينتج نتيجة تنعكس إلى النتيجة الأصلية.

(2) المنطق الصوري، ص 199-200.

لا واحد من الناس مولع بتقليد الغير يحترم نفسه.
ليس بعض ضعفاء الإرادة يحترمون أنفسهم
وهي نفس النتيجة الأولى وهو المطلوب إثباته.

ثانيا: دليل الخلف. نقول لو لم يصدق "بعض ضعفاء الإرادة ليسوا أناسا يحترمون أنفسهم" لصدق نقيضه وهو "كل ضعفاء الإرادة أناسا يحترمون أنفسهم" ولإيجابها تجعل صغرى وكبرى الأصل تجعل كبرى، هكذا:

كل ضعفاء الإرادة أناسا يحترمون أنفسهم.	صغرى
ولا واحد ممن يحترمون أنفسهم مولع بتقليد الغير.	كبرى
لا واحد من ضعفاء الإرادة مولع بتقليد الغير.	نتيجة

وتعكس هذه النتيجة إلى: لا واحد مما هو مولع بتقليد الغير ضعيف الإرادة وهي ضد الصغرى القائلة: كل مولع بتقليد الغير ضعيف الإرادة فنقيض النتيجة كاذب والنتيجة صادقة، وهو المطلوب إثباته.

الضرب الثالث: ويتكون من: م ك، م ج = م ج مثاله:

كل أزهري مسلم	صغرى
بعض الهنود أزهري	كبرى
بعض المسلمين هندي	نتيجة

ويستدل على صدق إنتاج هذا الضرب بأدلة ثلاثة هي: دليل عكس ترتيب المقدمين ثم عكس النتيجة. ودليل الخلف. ودليل الافتراض. وأنت بالنظر إلى ما سبق تستطيع أن تطبق الدليل الأول والثاني على هذا الضرب مراعاة للاختصار وكثرة التكرار.

دليل الافتراض: نفترض أن موضوع الكبرى وهي الموجبة الجزئية، شخصا معينا اسمه مثلا "عمرو" ثم نحمل عليه وصف موضوع الجزئية مرة، ومحمولها مرة أخرى، ونقول: "عمرو هندي" و "عمرو أزهري" ثم نضم صغرى الأصل إلى مقدمة الافتراض الثانية على صورة الضرب الأول من هذا الشكل هكذا:

"كل أزهري مسلم، وعمرو أزهري، ينتج بعض المسلمين عمرو" ثم نضم هذه النتيجة

إلى مقدمة الافتراض الأخرى على صورة قياس من الشكل الأول هكذا بعض المسلمين عمرو، وعمرو هندي، ينتج بعض المسلمين هندي، وهي نفس النتيجة المستدل على صدقها، وهو المطلوب إثباته.

الضرب الرابع: ويتكون من: س ك + م ك = س ك مثاله:

لا شيء من المعدن بإنسان   صغرى

وكل حديد معدن   كبرى

لا شيء من الإنسان بحديد   نتيجة

وهذا الضرب هو الوحيد من بين ضروب الشكل الرابع المنتج للكلية، لتوفر شرط إنتاج الكلية فيه، وهو استغراق الحد الأصغر في المقدمة الصغرى، ويستدل على صدق إنتاجه بدليلين هما: دليل الخلف، ودليل عكس ترتيب المقدمتين ثم عكس النتيجة، وبما أننا قد أجرينا هذين الدليلين أكثر من مرة، فأنت تستطيع تطبيق كل منهما على هذا الضرب.

الضرب الخامس: ويتكون من م ج + م ك = س ك مثاله:

بعض النامي حساس   صغرى

لا شيء من المعدن نام   كبرى

بعض الحساس ليس بمعدن   نتيجة

ويستدل على صدق إنتاج هذا الضرب بثلاثة أدلة هي: عكس المقدمتين، ودليل الخلف، ودليل الافتراض.

أولا: عكس المقدمتين

بعض الحساس نامي   صغرى

لا شيء من النامي بمعدن   كبرى

ينتج بعض الحساس ليس بمعدن وهي نفس النتيجة المستدل عليها.

ثانيا: دليل الافتراض. نفترض أن موضع الجزئية الموجبة شيئا معينا مثلا "الإنسان" وتحمل عليه، وصف المحمول مرة، ووصف الموضوع مرة أخرى، فنقول: "كل إنسان نام، وكل

إنسان حساس" ثم نضم المقدمة الأولى إلى كبرى القياس، على نظام الشكل الثاني هكذا: كل إنسان نام، ولا شيء من المعدن بنام، ينتج لا شيء من الإنسان بمعدن، ثم نضم إلى هذه النتيجة مقدمة الافتراض التي فيها وصف المحمول على صورة قياس من الشكل الثالث فينتج عين النتيجة الأصلية هكذا: كل إنسان حساس، ولا شيء من الإنسان بمعدن ينتج: بعض الحساس ليس بمعدن وهذه – النتيجة هي عين النتيجة الأصلية المستدل على صدقها، وهو المطلوب إثباته، فالافتراض في هذا الضرب حصل من قياسين، أحدهما من الشكل الثاني والآخر من الشكل الثالث.

أما عن دليل الخلف فقد سبق الاستدلال به في أكثر من موضع، فلذلك لا أرى داعيا لتكراره.

ونحن نختصر في الاستدلال على صدق إنتاج أضرب الشكل الرابع على ما اتفق عليه الجميع وهو: الأضرب الخمسة التي سبق ذكرها، ولهذا اختصر العلامة الفيومي في نظمه على هذه الأضرب الخمسة في هذا البيت.

كتبتم كل	كائنة بنجد	لكم كم	كان لو	بتنا لنار
ك م+ ك م	ك م + ج م	ك س + ك م	ك م + ك س	ج م + ك س

بهذا ينتهي الكلام عن القياس الاقتراني الحملي، ولننتقل بعون الله تعالى إلى دراسة القياس الاقتراني الشرطي.

القياس الاقتراني الشرطي

تعريفه: هو ما تركب من الشرطيات الصرفة، أو منها ومن الحمليات.

أقسامه: يقسم المناطقة القياس الاقتراني الشرطي إلى خمسة أقسام، لأنه إما أن يتركب من متصلتين، أو من منفصلتين، أو من متصلة وحملية، أو منفصلة وحملية أو متصلة ومنفصلة، واليك توضيح هذه الأقسام مزودة بالأمثلة:

القسم الأول:

وهو ما تألف من مقدمتين كلتاهما متصلة شرطية، والحد الأوسط فيه له ثلاثة أوضاع، وهي[1]:

1- إما أن يكون جزءا تاما من المقدمتين، بأن يكون المقدم بتمامه، أو التالي بتمامه فيهما.

2- أو يكون جزءا غير تام فيهما.

3- أو يكون تاما في إحداهما وغير تام في الأخرى.

فهذه ثلاثة صور للحد الأوسط، ولكن القريب من الطبع هي الصورة الأولى، وينبغي أن تعلم أن الأشكال الأربعة، تنعقد من هذا القسم ومن غيره من الأقسام التالية.

وبيان ذلك أن الحد الأوسط، وهو المكرر بين المقدمتين:

1- إن كان تاليا في الصغرى، ومقدما في الكبرى فهو الشكل الأول، مثاله:

كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا، وكلما كان النهار موجودا كان الجو دافئا، ينتج: كلما كانت الشمس طالعة كان الجو دافئا.

2- وإن كان الحد الأوسط تاليا في الصغرى والكبرى معا فهو الشكل الثاني. مثاله:

كلما كان الشيء ذهبا كان معدن ك م صغرى

وليس البتة إذا كان الشيء خشبا كان معدن ك س كبرى

ليس البتة إذا كان الشيء ذهبا كان خشبا ك س نتيجة

3- وإن كان الحد الأوسط مقدما في الصغرى والكبرى معا فهو الشكل الثالث مثاله:

كلما كان الشيء ذهبا فهو جسم ك م صغرى

وكلما كان الشيء ذهبا فهو متمدد بالحرارة ك م كبرى

قد يكون إذا كان الشيء جسما فهو يتمدد بالحرارة ج م نتيجة

4- وإن كان الحد الأوسط مقدما في الصغرى وتاليا في الكبرى فهو الشكل الرابع. مثاله:

---

[1] انظر توضيح المفاهيم وما بعدها، ص 170 وما بعدها، وأيضا تيسير القواعد المنطقية، ص 246، والمنطق والفكر الإنساني، ص 283، والمرشد السليم، د. عوض الله حجازي، 150.

كلما كان الشيء نباتا فهو نام، وكلما كان الشيء وردا فهو نبات، ينتج: قد يكون إذا كان الشيء نام فهو ورد.

هذا ويشترط في إنتاجه نفس الشروط المذكورة في كل شكل من أشكال القياس الاقتراني الحملي وكذلك عدد الضروب المنتجة كما في الأقيسة الحملية من غير فرق، إلا أن ضروبه في الشكل الرابع خمسة باتفاق الجميع.

القسم الثاني:

هو ما تألف من مقدمتين كل منهما شرطية منفصلة، وهذا القسم كسابقه لا يخلو إما أن يكون الحد الأوسط بين المقدمتين جزءا تاما منهما أو غير تام منهما، أو تاما في إحداهما وغير تام في الأخرى. ولكن الأقرب إلى الطبع من هذه الأحوال الثلاثة هو ما كان الحد الأوسط فيه في جزء غير تام من المقدمتين.

شروطه: إيجاب المقدمتين وكلية إحداهما، وصدق منع الخلو عليهما، بمعنى أنه لا يجوز أن تكون أحداهما مانعة جمع.

مثاله:

دائما إما أن يكون هذا الحيوان إنسانا أو فرسا	صغرى	ك م
دائما إما أن يكون الإنسان أو الفرس ناطقا أو صاهلا	كبرى	ك م
دائما إما أن يكون هذا الحيوان ناطقا أو صاهلا	نتيجة	ك م

وهذا المثال يصلح لأن يكون قياسا من الشكل الأول، وتستطيع أن تدور – بالحد الأوسط مع الأشكال الثلاثة، فالحد الأوسط في هذا المثال هو 'الإنسان أو الفرس' فإن كان تاليا فيهما كان شكلا ثانيا، وإن كان مقدما فيهما كان شكلا ثالثا، وإن كان مقدما في الصغرى وتاليا في الكبرى فهو الشكل الرابع.

القسم الثالث:

هو ما تركب من شرطية متصلة وحملية، وأمره لا يخلو من أن تكون الحملية فيه صغرى والشرطية المتصلة كبرى، أو العكس، وعلى كل:

فالحد الأوسط إما أن يكون جزءا من مقدم الشرطية المتصلة أو من تاليها، فهذه أربعة أقسام، ولكن القريب إلى الطبع منها هو: ما كانت الشرطية المتصلة فيه صغرى والحملية كبرى، والحد الأوسط جزء من تالي الشرطية، مثاله: كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا، وكل حيوان حساس، ينتج كلما كان هذا إنسانا كان حساسا.

شروطه: أن تكون المتصلة موجبة لزومية (أما نتيجة هذا القسم فهي متصلة) مقدمها هو مقدم المتصلة، وتاليها هو نتيجة التأليف بين التالي والحملية، مثاله:

كلما كان الشيء وردا كان طيب الرائحة	صغرى	ك م
وكل طيب الرائحة تميل إليه النفس	كبرى	ك م
كلما كان الشيء وردا تميل إليه النفس	نتيجة	ك م

وتنعقد من هذا القسم أيضا الأشكال الأربعة، والشروط المعتبرة بين الحمليات هي أيضا معتبرة هنا بين تالي الشرطية المتصلة والحملية[1].

القسم الرابع:

هو ما تألف من المنفصلة والحملية. والحد الأوسط فيه جزء من واحد مما تتركب منه المنفصلة مع حملية وجزء من واحد آخر مما تتركب منه المنفصلة مع حملية أخرى متى وجدت وهكذا

شروطه: أن تكون المنفصلة كلية مانعة جمع أو حقيقية، والقريب منه إلى الطبع نوعان:

النوع الأول: ما يكون عدد الحمليات فيه مساويا لعدد أجزاء المنفصلة، ويندرج تحته أمران:

---

(1) تيسير القواعد المنطقية، ص 247، وما بعدها، وأيضا، توضح المفاهيم في المنطق القديم، ص 170 وما بعدها، وكذلك المنطق والفكر الإنساني، ص 192.

الأول: ويسمى بالقياس المقسم، وهو ما كان عدد الحمليات فيه مساويا لعدد أجزاء المنفصلة، واتحد فيه التأليف، بمعنى أن يكون محمول كل حملية هو محمول الأخرى، مثاله: كل كلمة أما اسم، وإما فعل، وإما حرف وكل اسم قول مفرد – وكل فعل قول مفرد – وكل حرف قول مفرد، إذن كل كلمة قول مفرد، مثال آخر: كل مثلث إما متساوي الأضلاع، وإما مختلف الأضلاع، وكل متساوي الأضلاع شكل، وكل مختلف الأضلاع شكل، أذن: كل مثلث شكل.

الثاني: ويسمى(بالقياس غير المقسم)، وهو ما كان عدد الحمليات فيه مساويا لعدد أجزاء المنفصلة، واختلف فيه التأليف، بمعنى أن يتعدد المحمول بتعدد الحمليات مثاله: كل إنسان إما حي وإما ميت، وكل حي متنفس وكل ميت غير متنفس، إذن: كل إنسان إما متنفس وإما غير متنفس.

النوع الثاني: من القسم الرابع: ما تكون الحمليات فيه أقل من أجزاء المنفصلة، مثاله: كل عدد إما فرد، وإما زوج وكل زوج فهو منقسم إلى متساوين، إذن: كل عدد إما فردا وإما منقسم إلى متساويين.

مثال آخر: كل حيوان إما ناطق وإما صاهل، وكل صاهل فرس، إذن: كل حيوان إما ناطق وإما فرس.

القسم الخامس والأخير:

هو ما تألف من مقدمتين شرطيتين، إحداهما متصلة والأخرى منفصلة، والقريب إلى الطبع أن يكون الحد الأوسط مقدما أو تاليا وأن تكون المنفصلة مانعه جمع.

شروطه: أن تكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى وهذا القسم له نتيجتان فمثلا قولك:

كلما كان العالم عاملا كان محبوبا + ودائما إما أن يكون العالم محبوبا أو مكروها.

فالنتيجة الأولى: هي دائما إما أن يكون العالم عاملا او مكروها

والنتيجة الثانية: كلما كان العالم عاملا كان غير مكروه

وذلك لأن امتناع اجتماع كون العالم مكروها مع لازم المتصلة يستلزم امتناع اجتماعه مع ملزومها فتصدق النتيجتان ويظهر بوجه خاص رفع كون العالم مكروها في النتيجة الثانية وذلك لأن الملزوم موجود[1]. واليك مثال آخر:

كلما كان هذا جسما مفرقا للبصر فهو أبيض ك م متصلة صغرى دائما إما أن يكون هذا أبيض أو أسود ك م منفصلة كبرى دائما إما أن يكون هذا جسما مفرقا للبصر أو اسود نتيجة ك م منفصلة

ويمكن ان تكون النتيجة:كلما كان هذا جسما مفرقا للبصر كان غير أسود نتيجة ك م متصلة وخلاصة القول: أن القسم الخامس من أقسام القياس الاقتراني الشرطي وهو ما تالف من مقدمتين شرطيتين أحدهما متصلة والأخرى منفصلة وكل منهما تصلح أن تكون صغرى أو كبرى إلا أن القريب إلى الطبع ما كانت فيه المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى كما وضح ذلك بالأمثلة.

والى هنا تكون قد انتهينا من القسم الأول من أقسام القياس وهو الاقتراني بقسميه الحملي والشرطي وننتقل بعون الله ومدده إلى الحديث عن القسم الثاني وهو القياس الاستثنائي.

ثانيا: القياس الاستثنائي[2]

تعريفه: هو ما ذكرت فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل – أي بمادتها وصورتها – على أنها جزء من مقدمة في القياس. مثل: كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا، لكنه إنسان ينتج: فهو حيوان. فقد ذكرت فيه صورة النتيجة، وهي أنه حيوان، بمادتها وصورتها، وإن لم تكن مشتملة فيه على حكم لخروجها بأداة الاتصال عن الحكم، ومثال: ذكر نقيض النتيجة كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا، لكنه ليس بحيوان، ينتج: فهو ليس بإنسان، وهذه النتيجة مذكورة في القياس نقيضها، وهو أنه إنسان بالمادة والصورة، ولكنه خال من الحكم أيضا، ولكون

---

[1] أنظر: توضيح المفاهيم (ص 174)، وايضا: تيسير القواعد المنطقية ص 252.

[2] المنطق الفكر، ص 288-289، توضيح المفاهيم، ص 35.

النتيجة المذكورة فيه خالية من الحكم في القياس، لم يعتبر جعلها جزءا منه مصادرة على المطلوب.

ويتركب القياس الاستثنائي من مقدمتين: الأولى الشرطية، وتسمى كبرى، والثانية الاستثنائية وهي المصدرة بـ"لكن" والمشتملة على الوضع، أي الإثبات لأحد الجزأين، أو الرفع، أي النفي، وهذه المقدمة الاستثنائية تسمى صغرى.

أقسامه:

ينقسم القياس الاستثنائي إلى قسمين: اتصالي، وانفصالي.

أولا: الاتصالي. وهو ما تركب من الشرطية المتصلة، واستثناء عين المقدم، أو نقيض التالي.

ثانيا: الانفصالي. وهو ما تركب من الشرطية المنفصلة، واستثناء عين أحد الجزأين أو نقيضه.

مثال الاتصال: كلما أمطرت السماء ابتلت الأرض، لكن السماء أمطرت، إذن: ابتلت الأرض.

إذا قلت "لكن لم تبتل الأرض" أنتج: السماء لم تمطر، ومثال الانفصالي: "دائما إما أن تكون نتيجة الامتحان نجاحا أو إخفاقا"، لكنها نجاح، إذن: ليست بإخفاق، ولو قلت: لكنها ليست بإخفاق، أنتج: إنها نجاح.

شروطه: يشترط المناطقة في القياس الاستثنائي ثلاثة شروط هي:

1- أن تكون الشرطية موجبة، لأن السالبة لا اتصال ولا عناد فيها، فلا يلزم من رفع أحد الجزأين - أي نفيه - رفع الآخر أو إثباته، ولا من إثبات أحد الجزأين إثبات الآخر أو رفعه.

2- أن تكون الشرطية لزومية إن كانت متصلة، وعنادية إن كانت منفصلة، حتى يلزم من الرفع الإثبات، ومن الإثبات إثبات، وأما الاتفاقية منهما فلا يلزم فيها ذلك. لأن صدقها متوقف على صدق طرفيها فلو توقف صدق أحد الطرفين على صدق الشرطية لزم الدور وهو باطل

3- يشترط فيه كلية الشرطية أو كلية الاستثنائية. ومعنى كلية الشرطية أن يكون اللزوم أو العناد في جميع الأزمان وعلى جميع الأوضاع. فإذا لم يتحقق هذا الأمر، فلا بد أن يكون وقت الاستثناء هو بعينه وقت الاتصال أو الانفصال، كأن تقول مثلا: "إن حضر محمود عشاء اليوم فأكرمه"، لكنه حضر عشاء اليوم، إذن أكرمه، أما لو قلت في الاستثناء "لكن محمود حضر" ولم تذكر وقت العشاء، فلا تلزم النتيجة.

ضروبه المنتجة:

لما كان القياس الاستثنائي يتركب من شرطية واستثنائية، فالشرطية فيه إما متصلة أو منفصلة، وكلتاهما ذات جزأين: مقدم وتالي فالضروب الممكنة فيه أربعة: لأنه إما أن يستثنى عين المقدم أو عين التالي، أو نقيض المقدم أو نقيض التالي غير أن منها ما ينتج في بعض الأقسام ومنها عقيم في بعضها.

أولا: القياس الاستثنائي الاتصالي.

ضروبه المحتملة أربعة، المنتج منها ضربان هما:

الضرب الأول: لأن المقدم ملزوم والتالي لازم ومتى وجد الملزوم وجد اللازم: المؤلف من المتصلة مع وضع المقدم – أي إثباته – باستثناء عينه ينتج عين التالي مثال كلما كان الأردنيون محافظين على وطنهم نعموا بخيره لكنهم محافظون على وطنهم إذن فقد نعموا بخيره، مثال آخر: "كلما قوى جيشنا هابنا الأعداء لكن قوى جيشنا" إذن: هابنا الأعداء.

الضرب الثاني: المؤلف من المتصلة مع رفع التالي – أي نفيه – باستثناء نقيضه ينتج رفع المقدم، لأن التالي لازم والمقدم ملزوم، ورفع اللازم يستلزم رفع الملزوم.

مثاله: كلما كان المصريون محافظين على بلادهم نعموا بخيرها، لكنهم لم ينعموا بخيرها، إذن: فهم غير محافظين على بلادهم.

وأما العقيم من هذا القسم ضربان أيضا هما:

1- رفع المقدم لا يستلزم منه رفع التالي.

2- إثبات التالي لا ينتج المقدم.

والسر في إنتاج الضربين الأولين، وعقم الآخرين، أن المقدم في المتصلة ملزوم، والتالي لازم، وصدق الملزوم يوجب صدق اللازم، كما أن كذب اللازم يوجب كذب الملزوم، أما كذب الملزوم فلا يوجب كذب اللازم، لجواز أن يكون اللازم أعم من الملزوم، ولا يلزم كذب الأخص كذب الأعم وأيضا صدق اللازم لا يوجب صدق الملزوم لجواز أن يكون أعم من الملزوم، وصدق الأعم لا يستلزم صدق الأخص، فمثلا لو قلت: "كلما كان الشيء قمحا فهو نبات" فإذا رفعت المقدم وقلت: "لكنه ليس بقمح" فلا يلزم من ذلك ألا يكون نباتا لجواز أن يكون شعيرا مثلا.

وكذلك إذا وضعت التالي وقلت: "لكنه نبات" فلا يلزم من ذلك أن يكون قمحا بل يجوز أن يكون شعيرا مثلا".

أما لو قلت: "لكنه قمح" أنتج حتما أنه "نبات". وكذلك لو قلت: "لكنه ليس بنبات" أنتج حتما أنه "ليس بقمح".

ثانيا: القياس الاستثنائي الانفصالي[1]

1- إن كان هذا القياس مؤلفا من منفصلة حقيقية أي مانعة جمع وخلو معا – واستثناء عين أحد جزئيها أو نقيضه، كانت ضروبه المنتجة أربعة هي كالتالي:

أ- وضع المقدم – أي إثباته – باستثناء عينه ينتج نقيض التالي مثاله: دائما إما أن تكون الحجرة مضيئة أو مظلمة، لكنها مضيئة، إذن هي غير مظلمة.

ب- أستثناء عين التالي – أي وضعه وإثباته – ينتج نقيض المقدم، مثاله: دائما إما أن تكون الحجرة مضيئة أو مظلمة، لكنها مظلمة، إذن هي غير مضيئة.

ج- استثناء نقيض المقدم – أي رفعه ونفيه – ينتج عين التالي. مثاله: دائما إما أن تكون الحجرة مضيئة أو مظلمة، لكنها غير مضيئة، إذن هي مظلمة.

---

[1] انظر: توضيح المفاهيم، ص 179، وأيضا: تيسير القواعد المنطقية، ص255، وكذلك المرشد السليم د عوض الله حجازي، ص 160، وما بعدها، والمنطق والفكر الإنساني، ص 288، والتذهيب، ص 129 وما بعدها.

د- استثناء نقيض التالي – أي رفعه ونفيه – ينتج عين المقدم ومثاله: دائما إما أن تكون الحجرة مضيئة أو مظلمة، لكنها غير مظلمة، إذن هي مضيئة.

فلها أربع نتائج، لأن وضع أحد جزئيها ينتج رفع الآخر لامتناع الجمع بينهما ورفع أحد جزئيها ينتج وضع الآخر لامتناع الخلو عنهما. فالعناد بين جزئيها في الاجتماع والارتفاع، بمعنى أنهما لا يجتمعان ولا يرتفعان، فمتى ثبت أحدهما انتفى الآخر، ومتى انتفى أحدهما ثبت الآخر، وإلا لما كان بينهما العناد الحقيقي.

2- وإن كان القياس الاستثنائي الانفصالي مركبا من منفصلة مانعة جمع، ووضع أحد الجزأين كانت ضروبه المنتجة اثنان:

الأول: وضع المقدم ينتج رفع التالي.

الثاني: وضع التالي ينتج رفع المقدم.

مثالهما: دائما إما أن يكون هذا الشئ أحمر، وإما أن يكون أبيض، فتقول لكنه أحمر، ينتج: فهو ليس بأبيض هذا في الضرب الأول. أو تقول: لكنه أبيض ينتج: فهو ليس أحمر وهو الضرب الثاني.

ووجه ذلك أن بينهما عنادا في الصدق – أي التحقق – فهما لا يجتمعان فمتى ثبت أحدهما ارتفع الآخر، ولم ينتج رفع أحدهما إثبات الآخر، لأنه لا عناد بينهما في الارتفاع، أي يجوز الخلو عنهما.

3- إما إذا كانت المنفصلة مانعة خلو فقط، ورفع أحد الجزئين أنتج القياس في ضربين أيضا هما:

الأول: رفع المقدم ينتج إثبات التالي.

الثاني: رفع التالي ينتج إثبات المقدم.

مثال ذلك: دائما إما أن يكون هذا الكتاب غير فلسفة، أو غير منطق، لكنه فلسفة، إذن: فهو غير منطق، هذا في الضرب الأول، أو تقول: لكنه منطق، إذن: هو غير فلسفة، فلها نتيجتان: لأن رفع أحد جزئيها يستلزم وضع الآخر، امتناع الخلو عنهما، ولكن وضع أحدهما لا يوجب رفع الآخر، لجواز الجمع بينهما.

وخلاصة القول: أن القياس الاستثنائي إن كانت شرطيته متصلة أنتج: وضع المقدم وضع التالي، ورفع التالي رفع المقدم، وإن كانت شرطيته منفصلة حقيقية أنتج: وضع أحدهما رفع الآخر، ورفع أحدهما وضع الآخر، وإن كانت شرطيته منفصلة مانعة جمع، فإثبات أحدهما ينتج نفس الآخر، وإن كانت شرطيته مانعة خلو، فنفى أحدهما ينتج إثبات الآخر.

المبحث الثاني

لواحق القياس

بعد أن انتهينا من الحديث عن القياس بجميع أنواعه، ننتقل إلى الحديث عن لواحق القياس، ولواحق القياس أربعة هي: القياس المركب، قياس الخلف، الاستقراء، التمثيل.

أولا: القياس المركب[1]

تعريفه: هو القياس المركب من مقدمات، ينتج بعضها نتيجة يلزم من هذه النتيجة ومن مقدمات أخرى نتيجة أخرى، وهلم جرا إلى أن يحصل المطلوب مثاله: كل إنسان حيوان، وكل حيوان نام، وكل نام يتغذى، ينتج كل إنسان يتغذى.

وإنما يستعمل هذا المركب، إذا كان في القياس مقدمة نظرية، بقصد الاستدلال عليها، فنأتي بمقدمة لحصل بها تلك المقدمة النظرية.

فالقياس المركب هو في الواقع عدة أقيسه كل منها لا يزيد في تركيبه عن مقدمتين وليس قياسا واحدا إلا في الصورة فحسب، غير أنه لما كان المطلوب منها – أي المقدمات – هو إنتاج النتيجة الأخيرة، لذلك سماه المناطقة بالقياس المركب.

أقسامه: ينقسم القياس المركب إلى قسمين. مفصول النتائج، وموصول النتائج.

أ- مفصول النتائج: وهو ما لم يصرح فيه بالنتائج السابقة على النتيجة المطلوبة مع ملاحظتها.

مثاله: العالم متغير، وكل متغير حادث، وكل حادث مسبوق بالعدم، وكل مسبوق بالعدم أثر للفاعل المختار، إذن: العالم أثر للفاعل المختار، وسمى هذا النوع بالمفصول، لفصل نتائج كل مقدمتين وعدم التصريح بها.

ب- موصول النتائج: وهو ما يصرح فيه بالنتيجة عقب كل مقدمتين، مثاله: العالم متغير،

---

(1) تيسير القواعد، ص 260، وتوضيح المفاهيم، ص 181.

وكل متغير حادث، إذن العالم حادث، ثم تقول: العالم حادث، وكل حادث مسبوق بالعدم، إذن: العالم مسبوق بالعدم، ثم نقول: العالم مسبوق بالعدم وكل مسبوق بالعدم أثر للفعال المختار، إذن: العالم أثر للفعال المختار.

وسمي هذا النوع بموصول النتائج، لوصل كل نتيجة بقياسها.

ثانيا: قياس الخلف

تعريفه: هو قياس يثبت المطلوب عن طريق إبطال نقيضه، وقد سبق أن مر بكم في الاستدلال على صحة انتاج الأشكال الثلاثة، الثاني والثالث والرابع، وسمى "خلفاً" بضم الخاء، لأنه ينتج الباطل على تقدير عدم حقيقة المطلوب أي كذبه، كما يسمى أيضا قياس الخلف، بفتح الخاء، لأن المستدل به يثبت المطلوب من الخلف من طريق مستقيم، ولذلك سمي القياس المنتج للمطلوب مباشرة وهو المقابل له بـ "القياس المستقيم".

تركيبه: يتركب قياس الخلف من قياسين[1].

أحدهما: اقتراني شرطي، الصغرى فيه شرطية متصلة، ومقدم هذه الصغرى يفيد تقدير عدم صدق الدعوى، وتاليها يفيد لزوم صدق نقيضها بناء على ذلك التقدير، والكبرى فيه تكون شرطية متصلة إذا توفرت شروط الإنتاج بين المتصلين أو حملية – إذا توفرت شروط الإنتاج بين الحملية والمتصلة كما وضح لك في القياس الاقتراني الشرطي – ولا بد أن تكون مسلمة الصدق، ولها مدخل في إثبات محمول الدعوى لموضوعها.

ثانيهما: قياس استثنائي كبراه شرطية، هي نتيجة القياس الأول، وصغراه – استثنائية، وتكون نقيض التالي، أي أنها تقرر رفع التالي الباطل، فيرتفع المقدم، ويثبت نقيضه وهو المطلوب، واليكم بيانه بالمثال: إذا كان المطلوب إثباته هو: "كل رسول مبلغ" وأردت إثباته بقياس الخلف قلت: لو لم يصدق "كل رسول مبلغ" لصدق نقيضه وهو بعض الرسل ليس بمبلغ ومتى صدق بعض الرسل ليس بمبلغ صدق بعض الرسل كاتم الدعوة.

---

[1] انظر: توضيح المفاهيم، ص 183، وكذلك تيسير القواعد المنطقية، ص 260 وما بعدها، والتذهيب، ص 131.

ينتج لو لم يصدق كل رسول مبلغ لصدق بعض الرسل كاتم للدعوة. هذا هو القياس الأول، ثم نقول: لو لم يصدق كل رسول مبلغ لصدق بعض الرسل كاتم للدعوة، لكن التالي باطل وهو: "بعض الرسل كاتم للدعوة" فبطل المقدم، وثبت نقيضه، وهو: "كل رسول مبلغ... وهو المطلوب إثباته".

ثالثا: الاستقراء[1]

تعريفه: هو تصفح الجزئيات لإثبات حكم كلي، يشمل ما تصفح وما لم يتصفح من الجزئيات.

كحكمنا مثلا: بأن كل حيوان ذي إذن أنثاه تلد ولا تبيض، بعد تتبعنا بعض أنواع الحيوانات، كأنثى الإنسان، وأنثى الجمل، والفرس، والبقر... الخ، ويسمى هذا الاستقراء بالناقص، وهو لا يفيد اليقين، لجواز أن يكون في الوجود جزئي من الحيوان ذي الأذن وأنثاه لا تلد بل تبيض، كالتمساح. أما لو تصفحنا جميع أفراده، هنا فوجدناها متفقة في ظاهرة واحدة، فحكمنا على الكل بحكمنا على الأفراد، فهذا في الحقيقة ليس من باب الاستقراء، بل هو "قياس مقسم" والمناطقة القدماء يعدون الاستقراء من لواحق القياس إذ القياس في نظرهم هو العمدة في الاستدلال، لأن نتيجته بعد تسليم المقدمات لازمة، بخلاف الاستقراء. أما المحدثون من المناطقة فيعدون الاستقراء أساسا من أسس البحث العلمي الصحيح، ويحققون فروضه بالتجربة والملاحظة وقوانين الفكر.

فائدته: استخراج قاعدة كلية تكون نافعة في الأقيسة، إذا كانت مبنية على حكم قطعي أو مسلمة عند الخصم، فإذا تتبعنا كل طلبة الجامعات فوجدنا أن كلا منهم حاصل على الشهادة الثانوية أو ما يعادلها، فإنه يمكننا أن نستنتج من ذلك حكما عاما فنقول كل طالب جامعي حاصل على الشهادة الثانوية أو ما يعادلها.

---

[1] المنطق والفكر، ص 294، وتوضيح المفاهيم، ص 184، والتذهيب، ص 132.

أقسام الاستقراء:

ينقسم الاستقراء إلى استقراء تام، واستقراء ناقص.

أ- الاستقراء التام: هو ما كان التتبع فيه لجميع الجزئيات، مثل تتبع جميع أشهر السنة الميلادية، والحكم على كل واحد منها بأنه لا يزيد عن واحد وثلاثين يوما. فأصدرنا بذلك حكما عاما، وهو أن كل واحد من أشهر السنة الميلادية لا يزيد عن واحد وثلاثين يوما.

وهذا القسم ضروري لكل باحث، كما أنه نافع في عمل الإحصاءات، فهذا النوع يفيد اليقين.

ب- الاستقراء الناقص: وهو ما كان التتبع فيه لأكثر الجزئيات، وهذا النوع يفيد الظن وبعض علماء المنطق يسمى هذا النوع من أنواع الاستدلال "بالاستنباط" مثاله: ما لو تصفحت لون الغراب فوجدته في أكثر الجزئيات "أسود" فحكمت على كل ما شاهدته منه بأنه أسود، ثم ينتقل إلى حكمه الكلي الذي يشمل ما شاهدت وما لم تشاهد "بأن كل غراب أسود" فإنه يحتمل وجود غراب أبيض. ومثل الحكم بأن كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ بسبب تصفح أكثر الجزئيات، فإنه يحتمل وجود حيوان يحرك فكه الأعلى كالتمساح.

الفرق بين القياس والاستقراء[1]

مما تقدم من الحديث عن كل من القياس والاستقراء، فإننا يمكننا أن نفرق بينهما فيما يلي:

- القياس يعتمد على قوانين الفكر العقلية، أما الاستقراء فإنه يقوم على الملاحظة والتجربة، أي على الاستنباط العلمي.
- القياس ينتقل فيه الذهن من الحكم على الكلي العام إلى الحكم على الجزئي أو

---

(1) انظر: كتابنا المنهاج القويم في منطق العلم الحديث ومناهج البحث، ص26 وما بعدها، وكذلك كتابنا: المنهج السليم في توضيح مفاهيم المنطق الأرسطي القديم، 1/ 32، وما بعدها، والمنطق والفكر، ص 296-197.

المساوي فهو استدلال تنازلي. أما الاستقراء فإن العقل ينتقل فيه من الحكم على الجزئي إلى الحكم على الكلي، فهو استدلال تصاعدي.

- القياس قواعده وقضاياه عامة شاملة تنطبق على جميع العلوم، ويمكننا استخدامها والاستفادة منها في كل علم، بينما الاستقراء مناهجه خاصة، وطرق البحث به وفيه معينة.
- النتيجة في القياس أخص من المقدمات، أو مساوية لها، أما في الاستقراء فهي أعم من المقدمات دائما.
- الاستدلال القياسي استدلال شكلي، بمعنى أنه لا يهتم إلا بصورة القياس، وكونه مركبا من مقدمتين أو أكثر وعلى هيئة خاصة، ومستوفيا لشروط معينة حتى يلزم عنه القول الآخر، وهو النتيجة، فهو لا يهتم بمادة القياس، وكون المقدمتين صادقتين من ناحية الواقع أم لا، فإذا قال إنسان، مثلا: كل إنسان حيوان، كل حيوان نام، وسلم الخصم بذلك كانت النتيجة كل إنسان نام، وهي قضية صادقة في الواقع، وإذا قال إنسان: النحاس معدن، وكل معدن لا يوصل جيد للحرارة، وسلم الخصم بهاتين المقدمتين لزمه أن يسلم بالنتيجة وهي: النحاس لا يوصل للحرارة، وهي قضية كاذبة لا شك مخالفة للواقع.

إذن: فمنطق القياس لا يعنيه المقدمتين في الواقع، بل يعنيه صدقها في نظر الخصم.

أما الاستقراء فإنه لا يكتفي بصدق المتقدمتين في الصورة والشكل، بل لا بد أن يتحقق من صدقها في الواقع ونفس الأمر، حتى يتمكن من أن يستنتج نتائج صادقة ومطابقة للواقع، وهذا ما يتوجه إليه العلم دائما، ولذلك قالوا: إن الاستدلال الاستقرائي استدلال مادي واقعي، والاستدلال – القياسي استدلال صوري شكلي.

بيد أن هذا الكلام ليس مسلما، فالدارس للقياس يرى أن المتقدمين من المناطقة بحثوا مادة القياس، وقسموه بحسب ما يتركب منه من مقدمات إلى قياس برهاني وجدلي وشعري وسوفسطائي، ومن ذلك يتضح أنهم بحثوا مادة القياس كما بحثوا صورته.

- النتائج في الاستقراء احتمالية ظنية، خصوصا الناقص منها، ولذلك فإن نتائجه، تتغير بتقدم العلم وتطوره بعكس القياس الذي تكون نتيجته يقينية متى سلم الخصم بالمقدمتين.
- الاستقراء نسبي، فإنه لا يدعى لنفسه القدرة على الوصول إلى الحقائق المطلقة الثابتة، كما يدعى المنطق القديم، فإنه يرى أن القواعد العامة التي يهتدي إليها بالكشف والبحث ليست ثابتة ودائمة، وليست صالحة في كل أنواع البحث ومختلف مراحله، بل يقول: إن هذه القواعد رهن بالحال التي وصل إليها كل علم في وقت ما[1].

العلاقة بين القياس والاستقراء:

لا يعني ما ذكرناه من فرق بين القياس والاستقراء أنهما متنافيان، أو متقابلان لا يلتقيان أبدا، وأن أحدهما لو أصدر حكما في قضية ما، قال الثاني نقيضه، فإن القياس لا يستغني عن الاستقراء، كما لا يستغني الاستقراء عن القياس[2].

وجه حاجة كل من القياس والاستقراء إلى الآخر:

حاجة القياس إلى الاستقراء: في كل قياس أكثر من مقدمة، ولا بد أن تحتوي المقدمات على قضية كلية، وطرق الوصول إلى المقدمة الكلية، وخاصة تلك التي تتضمن أحكاما على العلم الطبيعي هو الملاحظة والتجربة، ومشاهدة الحوادث، والموازنة بينها - وتحليل صفاتها والبحث عن عللها، وهذا هو منهج الاستقراء والبحث العلمي.

حاجة الاستقراء إلى القياس: وإذا كان القياس بحاجة إلى الاستقراء في تقديم المقدمة الكلية التي لا بد منها للإنتاج الصحيح، فان الاستقراء الذي يقدم الكلية محتاج إلى التحقق والتثبت من صدق هذا الحكم الكلي العام وطريق التحقيق من صدق هذا الحكم هو أن

---

(1) كتاب المرشد السليم، تأليف د. عوض الله جاد حجازي، ص164-167؛ وأيضا: المنطق والفكر الإنساني، ص296-297.

(2) المنطق والفكر، ص 299.

نطبق على حالات جزئية أخرى لم تكن قد تتبعناها من قبل، وتتبعنا صفاتها، وذلك بأن تنتقل من الحكم الكلي العام إلى أحكام جزئية خاصة، وهذا هو ما يسمى بالقياس، ويكون ذلك عند تحقيق الفروض العلمية التي هي مرحلة من مراحل الاستقراء. وعلى ذلك ففي الاستقراء مرحلة لا بد منها ولا غنى عنها، تلك هي مرحلة تحقيق الفروض العلمية والاستدلال على صحتها وفي هذه المرحلة يستخدم الاستدلال (القياس) فالاستقراء بهذا محتاج إلى القياس[1].

مما سبق يتضح لنا أن كلا من الاستدلالين محتاج للآخر، وأنه لا غنى لأحدهما عن الآخر.

إذ أن كلاهما مكمل للآخر في إصدار أحكام صحيحة وعامة، إلا أن البعض حاول الفصل بينهما، فهو يرى أن المنطق الأرسطي أفضل من منطق الاستقراء لأن الإنتاج فيه ضروري ولازم، فيكون جديرا بسمة التفكير السليم بينما المنطق الحديث ظني احتمالي، لأنه تخمين لا تفكير، فإنه الاحتمالية في الأحكام والنظريات والقوانين باب لحرية التفكير وسبيل إلى تطور العلوم ونهضتها، ولولا الاحتمالية لما جاز للباحثين إعادة النظر في القوانين السابقة وتغيرها في ضوء المكتشفات الجديدة والتفكير السليم، وأن قوانين "جاليوا" و "نيوتن" و "كوبرنكس" لشاهد صدق على ذلك.

ولا داعي لقول بعضهم: أن التفكير القياسي هو التفكير العلمي بمعناه الصحيح، وأن الاستدلال الاستقرائي ليس تفكيرا قائما بذاته، ولأنه ليس إلا وسيلة تمهد للتفكير القياسي ذلك لأن الإنسان يتجه أولا إلى ملاحظة الجزئيات ويجري التجارب عليها، كي يصل إلى قاعدة كلية، يستخدمها فيما بعد في عملية القياس.

كذلك لا داعي لتفضيل بعض المحدثين المنهج الاستقرائي على المنهج القياسي قائلين: إن البحث العلمي الصحيح لا يبدأ بالعام، وإنما ينتهي إليه وذلك بعد دراسة الحالات الجزئية، والحكم بما ثبت لها على الكلي، وطريق الوصول إلى هذا التعميم والحكم الكلي إنما هو استقراء، ولا داعي لهذه المفاضلة ما دمنا قد علمنا حاجة كل منهما للآخر، بل

---

(1) كتاب المرشد السليم، تأليف د. عوض الله جاد حجازي، ص168-171؛ وأيضا: المنطق والفكر الإنساني، ص299 وما بعدها.

وحاجة الاستقراء بالذات إلى القياس، ولا مجال للطعن في الاستدلال القياسي، بأنه فيه مصادره على المطلوب، وأن فيه دورا، فيكون استدلالا فاسدا، وذلك لأن الدور فيه غير ظاهر، فإن الكبرى ليست متوفقة على النتيجة بخصوصها، فإننا قد توصلنا إلى الكلية بعد استقراء بعض الجزئيات. زد على ذلك لأن لكل من المنهجين مجاله الخاص به، فإن المنهج الاستقرائي لا يمكن استخدامه في العلوم العقلية، مثل علم الكلام وبحوث ما بعد الطبيعة، مثل إثبات الله تعالى، والنفس الإنسانية... الخ، ففي هذه الموضوعات وأمثالها يستخدم الاستدلال القياسي[1] فقط.

رابعا: التمثيل[2]

تعريفه: هو إثبات حكم واحد في جزئي لثبوته في جزئي آخر، لمعنى مشترك بينهما، وذلك كالحكم على اللبن غير النقي بأنه يسبب حمى التيفود قياسا على الماء غير النقي الذي يسبب هذه الحمى، لمشابهتهما في عدم النقاء ويسمى المثال المقيس عليه أصلا، والمثال المقيس فرعا، والصفة أو الصفات التي هي أساس الحكم "جامعا" فالماء غير النقي في المثال الذي أوردناه هو الأصل، واللبن غير النقي هو الفرع، وعدم النقاء هو الجامع، وتسببه لحمى التيفود هو الحكم.

وواضح مما سبق أن قياس "التمثيل" يتركب من حدود أربعة هي: الفرع ويمثل الحد الأصغر في القياس، والحكم: ويمثل الحد الأكبر في القياس. والأصل: وهو المشبه به، والأوسط: وهو الجامع بين الفرع والأصل، ويسمى الجامع علة الحكم، مثل: النبيذ مسكر كالخمر، وكل مسكر كالخمر حرام، فالنبيذ فرع، والخمر: أصل. والحرمة: حكم، والإسكار: جامع.

(1) راجع في ذلك كتابنا: المنهاج القويم في منطق العلم الحديث ومناهج البحث، ص 35 وما بعدها، وتوضيح المفاهيم، ص 185.

(2) التذهيب، ص 132، والتفكير العلمي، ص 176.

وهذا النوع من الاستدلال لا يفيد اليقين، وإنما يفيد الظن لاحتمال علة أخرى أو لاحتمال كون خصوصية الأصل شرطاً أو كون خصوصية الفرع مانعاً أو وجود مانع لم يظهر. وهذا النوع يسمى عند المتكلمين بالاستدلال بالشاهد على الغائب، كما يسمى عند الأصولين بالقياس.

والعلة الجامعة للأصل والفرع في الحكم أو بمعنى آخر، عليه المعنى – المشترك، تثبت بأمرين:

الأول: الدوران. وهو مصاحبة الشيء لغيره، وجودا وعدما، مثل: الحرمة، فإنها دائرة مع الإسكار وجودا وعدما، فإذا وجد الإسكار، وجدت الحرمة، وإذا انتفى الإسكار انتفت الحرمة عنه.

الثاني: السبر والتقسيم. وهو استعراض أوصاف الأصل، واستبعاد بعضها ليتعين الباقي للعلية، كما يقال: العلة في حرمة الخمر إما الإسكار، وإما السيلان، وإما اللون، والأخيران لا يصلحان للعلية، فتعين الأول، وهو الإسكار.

إلى هنا نستطيع أن نقول: إن القياس هو استدلال بالكلي على الجزئي. وهو يعتني بصدق المقدمات والنتائج من الناحية الصورية، وأن الاستقراء هو: استدلال بالجزئي على الكلي، والتمثيل: استدلال بالجزئي على الجزئي لاشتراكهما في علة الحكم، وكلا من الاستقراء والتمثيل يعنيان بصدق المقدمات والنتائج من ناحية الواقع ونفس الأمر، أي من ناحية المادية، وليست الصورية كالقياس.

وإلى هنا نكون قد فرغنا من الكلام عن القياس من الناحية الصورية وبقي أن نتكلم عن القياس من حيث مادته، أي المواد التي يتألف منها القياس.

الفصل الرابع

مواد الأقيسة

المراد بمواد الأقيسة:

القضايا التي تتألف منها الأقيسة من حيث – إفادتها لليقين[1] أو لغيره، والمواد التي يتألف منها القياس نوعان: يقينيات، وغير يقينيات.

أولا: اليقينيات.

وهي نوعان: الأول: الضروريات، والثاني: نظريات تنتهي سلسلة اكتسابها إلى الضروريات.

الضروريات:

هي التي لا تحتاج إلى نظر واستدلال وهي ستة أنواع هي:

1- الأوليات: وهي القضايا التي يحكم العقل فيها بمجرد تصور الطرفين بدون واسطة، مثل: الكل أعظم من الجزء، والنقيضان لا يجتمعان معا ولا يرتفعان، فإن من تصور الكل وتصور الجزء، حكم عقله بأن الكل أعظم من الجزء، وتسمى الأوليات بالبديهيات، والحاكم فيها هو العقل وحده بدون واسطة.

2- المشاهدات: وهي القضايا التي يحكم فيها العقل بواسطة الحواس الظاهرة، مثل القمر مضيء، والشمس مشرقة، والنار محرقة، أو بالحواس الباطنة مثل الجوع والعطش والقضايا التي تحكم فيها الحواس الظاهرة تسمى "حسيات" والتي تحكم فيها الحواس الباطنة تسمى "وجدانيات" كالحكم بان لنا حلما وغضبا.

---

[1] اليقين هو: اعتقاد أن الشيء كذا اعتقادا جازما مطابقا للواقع.

3- المجربات: وهي القضايا التي يحكم العقل فيها بواسطة تكرار المشاهدة مثل حكمنا بأن الأسبرين يزيل الصداع، والحكم بأن الماء يروي الظمآن.

4- الحدسيات: وهي القضايا التي يحكم العقل فيها بواسطة الحدْس مثل الحكم: بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس، بسبب مشاهدة تشكيلاته المختلفة، بحسب اختلاف أوضاعه من الشمس قربا وبعدا.

5- المتواترات: وهي القضايا التي يحكم فيها العقل بواسطة السماع من جمع من الناس كثيرين، ليس في الإمكان اتفاقهم على الكذب، وكل خبر هذا شأنه يفيد العلم بالضرورة. مثل الحكم بوجود مكة والمدينة، في المملكة السعودية والحكم بوجود الأزهر في مصر، بناء على سماعنا من ناس كثيرين يحيل العقل تواطأهم على الكذب.

6- الفطريات: وتسمى 'قضايا قياساتها معها' وهي القضايا التي يحكم العقل فيها بواسطة قياس لا يغيب عن الذهن عند تصور طرفي القضية، مثل حكمنا: بأن الأربعة زوج، وأن الإثنين نصف الأربعة، فإن من تصور الأربعة وتصور الزوجية ترتب في ذهنه قياس في الحال وهو: الأربعة منقسمة بمتساويين، وكل ما كان كذلك فهو زوج، إذن الأربعة زوج.

أما المقدمات النظرية[1]:

فهي القضايا المجهولة المكتسبة من المعلومات بطريق الاستدلال والنظر، فالنظريات هي القضايا التي يحكم فيها العقل بواسطة الدليل القائم على النظر وأعمال الفكر، مثل الاستدلال على وجود الله وحدوث العالم.

وإذا تألف القياس من هذه القضايا الضرورية، أو من نظريات تنتهي سلسلة اكتسابها إلى تلك الضروريات، سمى القياس 'برهاناً'، وهو ينقسم باعتبار الحد الأوسط إلى نوعين:

---

(1) التذهيب، ص 134-137، المنطق والفكر، ص 305-308، توضيح المفاهيم، ص 188-189.

أ- برهان لمي: وهو ما كان الحد الأوسط فيه علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن والخارج، وسمي "لميا" لأنه ينسب إلى السؤال بـ "لم" فيفيد عليه الحكم على الإطلاق، مثاله: هذه نار، وكل نار حارقة، إذن هذه حارقة.

ب- برهان إني: وهو ما كان الحد الأوسط فيه علة لنسبه الأكبر إلى الأصغر في الذهن فقط، مثاله: هذا دخان، وكل دخان منبعث من النار، إذن: هذا منبعث من النار، وسمي "أنيا" نسبة إلى "إن" فكأن السائل قال: إن كان كذا كان كذا، أو أنه يفيد آنية الحكم أي ثبوته في الذهن.

ثانيا: غير اليقينيات[1].

وهي ستة أنواع، إذا تألف منها القياس سمي بالقياس غير البرهاني، وهذه الأنواع هي:

1- المشهورات: وهي القضايا التي يعترف بها جميع الناس، وسبب شهرتها بينهم عدة أمور منها: اشتمالها على مصلحة عامة مثل قولنا: الحلم حسن، والغضب قبيح، أو اشتمالها على رأفة ورحمة مثل: مراعاة الضعفاء محمودة، أو على الغيرة والحمية، نحو: كشف العورة مذموم، أو عادات، كوجوب أخذ الثأر في بعض البيئات أو لكونها شرائع وآداب، وقد تبلغ شهرة بعض هذه القضايا حتى تشتبه بالأوليات، والفرق بينهما: أن الإنسان لو خلى وعقله بقطع النظر عن أسباب الشهرة لحكم بالأوليات دون المشهورات. وهي تكون صادقة وكاذبة بخلاف الأوليات، فإنها لا تكون إلا صادقة، ولكل قوم مشهورات بحسب عاداتهم وآدابهم كما لكل أهل صناعة أيضا مشهورات بحسب ما تقتضيه صناعاتهم.

2- المسلمات: وهي القضايا التي يسلم بها الخصم، ويبني عليها الكلام، سواء كانت مسلمة بين المتناظرين خاصة، أو بين أهل العلم جميعا، كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه، كما لو أنكر أحد على غيره عملا، فيقول له: إن عملي موافق لما قاله الفقهاء

---

[1] تيسير القواعد، ص 271، توضيح المفاهيم، ص 190-191.

في الفقه. ومثال المؤلف من المقدمات المسلمة:الإحسان الى الفقراء مرؤه وكل مروءة يمدح عليها صاحبها: فالإحسان إلى الفقراء يمدح عليه صاحبه

3- المقبولات: وهي القضايا التي تؤخذ ممن يعتقد فيه لأمر سماوي، كالأنبياء والأولياء بالمعجزات والكرامات، أو لرجاحة العقل والدين كأهل الزهد والعلم، وهي نافعة في الحث على تقوى الله والشفقة على خلقه.

4- المظنونات: وهي القضايا التي يحكم فيها العقل حكما راجحا مع تجويز نقيضه، كحكمنا بأن فلان من الطلبة سينجح هذا العام، بناء على مواظبته على المذاكرة واجتهاده في تحصيل العلم.

5- المخيلات: وهي قضايا تتأثر منها النفس قبضا فتنفر، أو بسطا فترغب، مثل قولهم في وصف الخمر: "ياقوتة سيالة" وكل ما كان كذلك تميل إليه النفس، فالخمر تميل إليها النفس، فالنفس تشعر بسرور وتميل إلى الخمر برغم مرارة طعمها ورداءة مذاقها، ومثال ما تنفر منه النفس قولهم: العسل مر مهوع – أي ثقيل على النفس – وكل مر مهوع تنفر منه النفس، فالعسل تنفر منه النفس، فالنفس تنقبض لهذا من العسل برغم طعمه الحلو ومذاقه الشهي، فللشعر تأثير قوي على النفس، وفي استطاعة الشاعر أن يحسن القبيح، ويقبح الحسن فالقياس الشعري يتألف من المخيلات.

6- السفسطة: وهي القياس المؤلف من الوهميات، وهي القضايا الكاذبة التي يحكم بها الوهم في غير المحسوسات وهي كاذبة كالحكم بأن كل موجود مشار إليه. وأن كل ميت يخاف منه... إلى غير ذلك من القضايا الوهمية الكاذبة، ومما يدل على كذب الوهم[1] أنه يوافق الوهم العقل في المقدمات المنتجة لنقيض حكمه، ثم تخلفه عن العقل عند النتيجة، كما يوافق العقل على أن "كل ميت جماد، وكل جماد لا يخاف منه" ولكنه لا يوافق العقل على أن الميت لا يخاف منه، مع أنها نتيجة لازمة من المقدمتين اللتين وافق عليهما.

---

(1) الوهم هو: قوة يدرك بها الجزئيات المنتزعة من المحسوسات، فهو تابع للحس لهذا كان حكمه في المحسوسات حكما صحيحا، أما حكمه في غير المحسوسات فغير صحيح.

والغرض من استعمال الوهميات هو التضليل والإفحام للخصم، وأهم فائدة للوهميات هو الاحتراز منها والبعد عنها لشدة ضررها.

وإذا كنت قد أدركت أن القضايا الكاذبة إذا تألف منها القياس كان قياسا سفسطيا، فينبغي أن تدرك أيضا أن القياس قد تصح مادته وتفسد صورته، وحينئذ يسمى قياسا مغالطيا.

فالمغالطة هي: القياس الفاسد من جهة الصورة أو من جهة المادة.

الوهم هو: قوة يدرك بها الجزئيات المنتزعة من المحسوسات فهو تابع للحس لهذا كان حكمه في المحسوسات حكما صحيحا أما حمكه في غير المحسوسات فغير صحيح.

أما فساد الصورة فيأتي من تخلف شرط من شروط الإنتاج، كأن تكون صغرى الشكل الأول مثلا سالبة، أو كبراه جزئية. بل إن جميع الضروب العقيمة استعمالها يعد مغالطة، وأما فساد المادة فيرجع إلى جعل النتيجة وإحدى المقدمات شيئا واحدا، مثل قولك: كل ليث أسد، وكل أسد مفترس. إذن: كل ليث مفترس، فالنتيجة هي عين الكبرى، لأن الموضوع في كليهما مرادف للآخر، ويسمى هذا مصادرة على المطلوب[1].

ومن صور فساد المادة أخذ مقدمة كاذبة شبيهة بالصادقة، وشبه الكاذب بالصادق، إما من حيث اللفظ، أو من حيث المعنى، فالأول مثل: ما إذا أشرت إلى صورة حمار على الحائط و قلت: هذا حمار، وكل حمار ناهق، إذن: الصورة ناهقة. والثاني مثل عدم مراعاة وجود الموضوع في المقدمتين، كقولك: كل برتقال وتفاح فهو برتقال، وكل برتقال وتفاح فهو تفاح، إذن بعض البرتقال تفاح، فالغلط هنا ناشئ من عدم وجود موضوع المقدمتين. ومن صور المغالطة أيضا: وضع قضية طبيعية مكان قضية كلية، مثل: الإنسان حيوان، والحيوان جنس، إذن الإنسان جنس، وسبب الغلط هنا أن الكبرى طبيعية وليست كلية.

فيجب الاحتراز إذن من تلك المغالطات، إذ أن المستعمل للمغالطة إن واجه بها العالم طالب الوصول إلى الحق، فهو سوفسطائي، أما لو واجه بها المجادلين فهو مشاغب.

---

[1] راجع توضيح المفاهيم، ص 188 وما بعدها، وأيضا: تيسير القواعد المنطقية، ص 271 وما بعدها، وأيضا: المرشد السليم، د. عوض حجازي، المنطق والفكر الإنساني، ص 307.

الفصل الخامس

نقد المنطق الأرسطي

وبعد أن انتهينا من دراسة القياس الأرسطي ولواحقه ووقفنا بذلك على نهاية المقاصد بالنسبة للمنطق الصوري، يجدر بنا أن نختم هذه الدراسة، بالحديث عن قيمة هذا المنطق كمنهج من مناهج التفكير ظل سائدا في الساحة الفكرية، ومسيطرا على عقول العلماء والمفكرين أكثر من ألفي عام من الزمان، لم يفقد سلطانه طوال هذه المدة وإنما بقي كذلك إلى أن نبغ في الغرب رجال ذو عقول فذة تمكنت من نقد هذا البناء الشامخ، وهدمه من أساسه، لتحل محله منهجا جديدا هو المنهج الاستقرائي الذي فتح باب الرقي الإنساني على مصراعيه.

بل لم يكن مفكروا الغرب المحدثين وحدهم هم الذين ألحوا على تأكيد هذه الفكرة، وإنما شاركهم فيها الجمهور الأعظم ممن تخصصوا في الدراسات المنطقية من المسلمين في عصرنا هذا. إذ يقرر هؤلاء أن المنطق قدر له أن يظل شكليا وعاما، ومطلقا، لا يعنى بتفاصيل الظواهر الحقيقية حتى أواخر القرن السادس عشر الميلادي وأوائل القرن السابع عشر. إذا استثنينا كما يرى البعض[1] تلك المحاولة التي قام بها "روجر بيكون" في القرن الثالث عشر الميلادي، ففي نهاية العصور الوسطى فطن "بيكون" إلى التقدم الكبير الذي أحرزته العلوم الطبيعية بتطبيقها المنهج التجريبي في دراستها، وأراد أن يستخدم هذا المنهج في علم المنطق، فأدى به هذا إلى اكتشاف منطق الاستقراء[2].

(1) المنطق الحديث ومناهج البحث، د. محمود ناسم، ص22، ط: الأنجلو.

(2) منطق البرهان، د. يحيى هويدي، ص6،: القاهرة.

أولاً: نقد المنطق

1- رغم اهتمام المنطق الأرسطي بالتفرقة بين الحق والباطل والكذب والصدق إلا أنه لم يهتم بالتطبيق العملي لما يقرره كقضية صادقة، بمعنى أنه لا يوضح لنا إن كان ما يقوله ذا أثر عملي في الوجود الخارجي، وإنما وقف عند حد الصورة، ولهذا كان غير مساير للتقدم العلمي الذي يهمه البحث في مادة قضاياه التي يستخدمها ليتأكد من سلامتها وصدقها من ناحية المادة دون الاقتصار على سلامتها من الناحية الصورية.

2- لقد كان للتفرقة الصارمة بين الإطار والمضمون، أو بين الشكل والمادة، أثرا ضخما، فرق بين وجهين للمعرفة فانقسمت إلى معرفة نظرية ومعرفة عملية، في حين أن المعرفة حقيقية واحدة وثيقة الارتباط بجانبيها، لأنه لا بد من التفكير النظري قبل الإيراد العملي، وإلا جاء العمل بلا خطة ولا منهج كما أن الاتجاه النظري دون العملي، لا يحمل أي أداء له قيمة للإنسان. حيث كان تمجيد الاتجاه النظري آفة الفكر اليوناني، ذلك الفكر الذي أهمل الجانب العملي من الحياة، بل وحقره وأهدر قيمة العاملين به كما تلاحظ ذلك حينما تطلع على جمهورية أفلاطون المثالية[1].

3- ركز المنطق الأرسطي اهتمامه على ذاتيات الأشياء وجواهرها، فغرق في بحث ما لا ضرورة منه، وأهمل العلاقات بين الأشياء، وأغفل بذلك جانبا هاما من جوانب الحقيقة. وهذا ما عمل المنهج العملي الحديث على تلافيه بدراسته لكيفية حدوث الظواهر وعللها وعلاقاتها ببعضها، وترك الاهتمام بدراسة كنه الأشياء وجواهرها.

4- المنطق الأرسطي اهتم بجواهر الأشياء من أجل الحديث عما يسميه بـ "الثبات الذي لا يتغير" في حين أن حياتنا التي نشاهدها، والتي نعيش فيها هي مجموعة من العوارض المتغيرة، وتلك العوارض هي التي ينبغي الاهتمام بها، إذ التطور والتغير سنة الحياة فالعلم في تغير دائم، وهذا هو المطلوب لتغطية التغير الدائم في حياة الناس، في حين نرى المنطق الأرسطي يفترض الثبات للعالم والفكر وللصفات الجوهرية، وهذا هو سبب صوريته.

---

(1) انظر في ذلك كتابنا: جمهورية افلاطون المثالية وموقف الاسلام منها، ص 50 وما بعدها.

5- المنطق الأرسطي بعيد عن الواقع، لأنه يعتمد الوصف الكيفي، وحمل الصفات على موضوع القضية دون الاهتمام بالتقدير الكمي، ومن هنا كان صوريا كيفيا، ولو كان قد اهتم بالمقدار للزم ألا يسلم إلا بما يقاس ويقدر.

6- يمكنك الاكتفاء في كلامك المنطقي – من جهة نظر المنطق الأرسطي – بالقضية كوحدة ذاتية متكاملة، فلو قلت: 'التخفيض أبيض' لكانت هذه قضية سليمة من وجهة نظر المنطق الأرسطي، علما بأن أحد لا يعرف ما هو 'التخفيض' لأن ذلك سليم من الناحية الصورية، لأن غاية ما يتطلبه المنطق الأرسطي لكي تكون القضية سليمة ألا يكون هنالك تناقض، بغض النظر عن أن تكون للقضية قيمة بمقدار ما تؤديه في ذاتها، وهو ما قام به المنطق الحديث[1].

هذه هي أهم سهام النقد التي وجهها مفكرو عصر النهضة إلى المنطق الأرسطي والواقع أن هذا النقد كان ينبغي ألا يوجه لأرسطو، ذلك العبقري الذي اصطنع لزمانه منهجا يواكب الظروف التي عاش فيها، ولم يطلب أرسطو من علماء العصور التي تلته من المفكرين الذين جاءوا بعده أن يقفوا عندما وقف، أو يعتبروا منطقه كتابا منزلا لا يقبل التغير فيجمدوا الفكر ويصيبوا العقول بالتحجر والحقيقة أن أرسطو نفسه كان أول من ينتقد منطقه لو علم أنه سوف يساء استخدامه على نحو ما حدث في العصور الوسطى.

كما ظهرت بدايات لرفض المنطق الأرسطي في عصر مبكر من تاريخ الإسلام ربما عاصر ذلك مرحلة النقل والتعريب وظهر ذلك لدى كبار الأئمة، أمثال الشافعي وأحمد بن حنبل، وأبي حنيفة، وغيرهم، إلا أن نقد المسلمين له بدا واضحا ومؤسسا على منهج علمي ابتداء من القرن السادس الهجري، وبعد أن زاد غلو فريق من المشائين في تقديره، وجعل بعضهم تعلمه فرض كفاية وبرز جماعة من كبار المحدثين أمثال ابن الصلاح، أفتى بتحريم

---

(1) انظر: المنطق، د. سامي محفوظ ص 100-101، وأيضا: التفكير العلمي ومناهجه، د. إبراهيم، ص176-178، وأيضا: نقد منطق أرسطو بين المسلمين ومفكري الغرب، د. سيد رزق الحجر، ص 196 وما بعدها، وأيضا: نظرية المنطق بين فلاسفة الإسلام واليونان، د. الجلنيد، ص 111-112، وأيضا كتابنا: المنطق الأرسطي بين القبول والرفض: ط: 2001

المنطق تعليما وتعلما، وقال في فتواه: "إن المنطق مدخل الفلسفة، ومدخل الشرشر، وليس الاشتغال بتعليمه وتعلمه مما أباحه الشرع". وكان لهذه الفتوى أثر كبير في موقف بعض الفقهاء من بعده.

ولقد نقد ابن تيمية منطق أرسطو، حيث جاء في عصر ازدحمت فيه عقول الناس بكثير من الأوهام، بين ناسك في محراب الفلسفة، معتقد ضرورته لكل علم صحيح، فقد وجه نقده الشديد إلى هذه المقدمة الضرورية ليبين لهم أن ما بنى عليها يكون خطأ مثلها، لأن ما يبنى على الباطل باطل.

والذي نود أن نلفت النظر إليه هنا، أن نقد ابن تيمية للمنطق ليس موجها إليه من منطلق العاطفة الدينية التي يتمتع بها هذا الرجل كما يحرص البعض على ذلك. فلم تكن العاطفة الدينية وحدها هي الباعث له على هدم هذا المنطق من أساسه، وإنما كان نقده للمنطق مؤسسا على منهج عقلي فريد في وضوحه ولزوم نتائجه. فلم يقل ابن تيمية أن هذا المنطق حرام لأننا لم نأخذه عن السلف كما قال البعض بذلك. وإنما قال أن هذا المنطق لا يحصل اليقين لطالبه، ولذلك فهو ليس حقا في ذاته حتى نجعل تعلمه فرض كفاية، أو واجبا، وليس فيه من الأمان النفسي في الحصول على اليقين ما يجعله هدفا لطالب الحق[1].

وقد ألف ابن تيمية كتابه الشهير "الرد على المنطقيين" وبين فيه أن مقالات أرسطو وتلامذته عن المنطق تحتاج في إثبات صدقها إلى دليل لا سبيل لهم إليه.

وقد بدأ كتابه "الرد على المنطقين" قائلا: أما بعد فإني كنت دائما أعلم أن المنطق اليوناني لا يحتاج إليه الذكي، ولا ينتفع به البليد، وقد كنت أحسب أن قضاياه صادقة لما رأيت صدق كثير منها، ثم تبين لي فيما بعد خطأ طائفة من قضاياه.. ثم لما كنت بالإسكندرية اجتمع بي من رأيته يعظم المتفلسفة بالتهويل والتقليد. فذكرت له بعض ما يستحقونه من التجهيل والتضليل،... وتبين لي أن كثيرا مما ذكروه في أصولهم من الإلهيات

---

(1) فتاوى ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والعقائد، ص 42-34ـ لابن الصلاح ط القاهرة، انظر كتابنا:المنطق الأرسطي بين القبول والرفض، ص77-180، وكذلك كتابنا المنهج السليم في توضيح مفاهيم المنطق الأرسطي القديم، 1 / 98-164، وكذلك كتابنا: المنهاج القويم في منطق العلم الحديث ومناهج البحث، ص 89 وما بعدها.

وفي المنطق هو من أصول فساد قولهم في الإلهيات، مثل ما ذكروه من تركيب الماهيات من الصفات التي سموها ذاتيات. وما ذكروه من حصر طرق - العلم فيما ذكروه من الحدود والأقيسة البرهانية، بل وفيما ذكروه من الحدود والتي بها تعرف التصورات، بل ما ذكروه من صور القياس ومواد اليقينيات[1].

هذه المقدمة التي استهل بها ابن تيمية كتابه الرد على المنطقيين تبين لنا أن نقده للمنطق يشمل القياس بأشكاله ومواده ويشمل الحد وشروطه وأن سبب نقده للمنطق يرجع إلى ما في المنطق ذاته من تصور عن تحصيل اليقين لما في قضاياه من الخطأ.

كما يبين أن هذا الموقف لم يكن إلا بعد دراسة واستيعاب للمقاصد والغايات من هذا العلم، فهو ليس نقدا شكليا كما يزعم البعض، كما أنه ليس نوعا من الجدل كما يدعي البعض وإنما هو منهج في النقد ينبغي أن يحتذى. وقد احتذاه فلاسفة معاصرون، فأخذوا بأسلوب شيخ الإسلام - ابن تيمية في نقده لأسطو وفلسفته، أمثال: "ديفيد هيوم"، "جون ستيوارت مل"، بل إن الموقف المعاصر من منطق أرسطو مدين لموقف المسلمين منه، ولا يخفى على كل باحث أن ابن تيمية هو أول من نقد هذا المنطق، وبين أن القياس لا يفيد جديدا في ذهن العارف، وإنما يكرر به الشخص معلومات سبق تحصيلها[2].

ثانيا: نقد القياس الأرسطي[3]

لقد كان الاستدلال القياسي الذي وضعه "أرسطو" تتويجا للفكر في أواخر عصر إبداع الفلسفة الإغريقية، ولقد كان موطن الأصالة ومناط الابتكار في هذا القياس قواعده التي كانت بسيطة ومحدودة مانعة للخلط، وجامعة لكل ما يمكن أن يفكر فيه بشر من صور الاستدلال، فإن أي لون من ألوان التفكير يمكن وضعه في صورة قياس، ويمكن معه ضمان صدق النتائج ويقينها، إذا ثبت صدق المقدمات وانطباقها على واقع الأشياء

(1) الرد على المنطقيين لابن تيمية (ص 3) ط بيروت.

(2) راجع كتابنا: المنطق الأرسطي بين القبول والرفض مبحث نقد ابن تيمية لمنطق ارسطو(ص 133 - 175).

(3) المنطق، ص 101-104، والتفكير العلمي، ص 179-183، نظرية المنطق، ص 124، والمنطق، ص 104-105.

وأرسطو لم يكن يقصد بالقياس سوى كونه علاقة يمكن بواسطتها إدخال فئة صغرى تحت فئة كبرى، أي الحكم على حالة جزئية بما سبق الحكم به على حالة كلية، وإذا كان هـذا القياس

قد أسيء استخدامه في العصر الوسيط واتهم بأنه كان سبب جمود الفكر لعـدة قـرون فإن الجمود لم يكن إلا في طريقة الاستخدام.

إذ القياس ليس إلا أداة أو إطارا أو شكلا، إن ملئ بمـضمون خـصب مبتكـر منـتج كانت النتيجة كذلك، أما إذا وضعت فيه مادة جامدة كانت نتيجته كذلك. فالقيـاس وسـيلة وليس غاية في ذاته، وغايته هي تناسق الفكر مع نفسه، والنتائج صادقة في القيـاس اسـتنتاجا من المقدمات التي افترض صدقها وقد تكون مفعمة مع الواقع فعـلا. والواقـع أن القيـاس لم يسلم من نقد الناقدين الذين وجهوا إليه كثيرا من سهام النقد والتجريح نـذكر أهمهـا فيمـا يلي مع ردنا عليها.

1- قالوا أن القياس الأرسطي عقيم مجدب، لم يأتي بمعرفة جديدة. والحقيقة أن هذا النقـد غير منطبق أصلا على القياس، فإن تعريـف القيـاس لم يتـضمن ضـرورة أن يكـشف جديدا. أنه مجرد إدخال فئة جزئية تحت فئة كلية، والحكم على الجزء بما سـبق الحكـم به على الكل، وهكـذا لم يكـن المقـصود مـن القيـاس أن يكـشف الجديـد. فالـصورة القياسية ليست تصوير للواقع، إنها مجرد رابطة بين واقعتين، على الباحث التأكـد مـن صدقها إذا أراد ذلك، فالقياس علاقة، وليس مفروضا أن يعطينا أكثر مما تتضمنه هـذه العلاقة.

2- قالوا في نقدهم للقياس أنه تحصيل حاصل. والحق أن هـذا الوصـف لـيس صـحيحا، لأن إدخال الفئة الجزئية داخل الفئة الكلية ليس مجرد عمل آلي، إذ أنه تقتـضي مـنهم العلاقة بين الفئتين، فإن مجرد الاقتران بين الفئتين، وترتيـب الفئـات وتناسـقها عمـل ابتكاري غير موجود في أي من المقدمتين منفـردتين بالإضـافة إلى أن المقدمـة الكـبرى ليست ناتجة عن استقراء تام لكل الأفراد ومن ثم تدخل المقدمة الصغرى في الاستنتاج دون واسطة، إنها في الحقيقة استقراء ناقص، وتحكم المقدمة الكبرى علـى أفـراد غـير

محصورين بدقة، ولا يعرف كل فرد منهم بالذات.

ومن هنا كان الحكم والنتيجة تعميما سبق انطباقه على أمثلة متشابهة وإن إدخال المقدمة الصغرى على سبيل التعميم كذلك، وهكذا تتضمن النتيجة الحكم على بعض الأفراد التي لم تبحث في الحكم العام في المقدمة الكبرى، وهذه معرفة جديدة، كانت مجهولة سابقا.

3- قالوا إن القياس استدلال صوري لم يرتبط بالواقع، ولذلك لم يأتي بمعرفة جديدة.ونقرر: أن القياس لم يمنع أي باحث من أن يبحث بأي طريقة يشاء انطباق المقدمة الكبرى على الواقع، ويمكن التأكد منها لاستقصاء صدقها، كما أن نفس هذا النقد ينطبق على الاستدلال الرياضي من حيث عدم ارتباطه بالواقع أيضا، والحقيقة أن مجال الرياضيات خصب من حيث تعدد العلاقات في موضوعاته. وبإمكانه استنتاج علاقات جديدة باستمرار، وهذا ما يفقده القياس الذي يعتمد على علاقة واحدة هي علاقة الذاتية.

4- يقول "جون ستيوارت مل" أن الاستنتاج في القياس يعتمد على المقدمة الصغرى، ومن هنا لا ضرورة مطلقا للمقدمة الكبرى، ونقرر أن الاستنتاج من مقدمة واحدة إما استنتاج مباشر أو استدلال تمثيلي، والأول سبق إيضاحه تفصيلا، أما الثاني فهو عرضة للخطأ، فهل نستنتج مثلا من قضية الطالب المتفوق أبيض البشرة "أن" كل طالب أبيض البشرة لا بد أن يكون متفوقا؟ إن العلاقة هنا عرضية غير متكررة، وليست علاقة ثابتة، أو علية مطردة الحدوث.

5- وهناك نقد شكلي آخر، يقولون فيه: أن الذي اوجب وضع المقدمتين الكبرى والصغرى في القياس هو أن الاستدلال القياسي بمثابة تطبيق قاعدة عامة على حقيقة أقل منها عمومية ومتضمنة فيها، وبذلك نكون قد حكمنا على الفئة الصغرى كما سبق أن حكمنا على الفئة الكبرى.

لكن إن قلنا: ب هي ج، و ج هي أ ينتج ب هي أ. ففي هذه الحالة لا توجد حدود كبرى وأخرى صغرى، وبالتالي لا توجد مقدمات كبرى وصغرى فليس القياس هنا تطبيق حكم كلي عام على حكم جزئي خاص.

وهذا يعني أنه ليس من الضروري أن يكون حكم القياس أدراج الجزء تحت الكل، فإن القياس الموضح ربط بين حدين كل منهما يساوي الثالث وهو قياس المساواة وقد استعبده العرب فيتعريفهم للقياس.

وجملة القول: أن ما وجه للمنطق الأرسطي عامة والقياس بوجه خاص من نقد في الفكر الغربي قد وجه إليه في الفكر الإسلامي قبل قرون عديدة، فالحملة التي شنها الغربيون، لا سيما أنصار الوضعية المنطقية، ضد المنطق والقياس قامت على أساس أنه منطق صوري شكلي بعيد عن الواقع، وأنه منغلق عقيم لا يقدم جديدا إلى معلوماتنا[1].

وبقيت كلمة أخيرة نختم بها حديثنا عن منطق أرسطو وهي: أنه بالرغم من نقد الناقدين للنتائج التي ترتبت على القياس فإنهم لم يستطيعوا أن يثبتوا عليه أخطاء جوهرية من حيث أنه أداة استدلال، والسبب في ذلك أنه محدد بقواعد محكمة، وباعتباره شكلا فلا يرجع الخطأ إليه بمقدار ما يرجع إلى المادة أو المضمون الذي يملأ هذا الشكل. والخطأ في المادة أو المضمون ليس عيبا في القياس نفسه، ولكنه عيب في الباحث الذي ملأ هذا الإطار أو هذا الشكل بمادة لم يتأكد من صدقها أو مطابقتها للواقع.

ويمكننا أن نقرر أن له الميزات الآتية:

1- العلاقة الأساسية في القياس هي: "الذاتية" أي عدم تناقض الفكر مع نفسه، فكلما حكمت به على الكل يمكنك أن تحكم على أحد أجزائه، وهذا يعني التناسق والترتيب المنطقي في الاستدلال بما يكفل عدم خروج النتائج عن المقدمات، وهذا أساس عقلي

(1) ومن أراد المقارنة فليرجع إلى كتاب الرد على المنطقيين لابن تيمية في مواضع عديدة ص 178، 201، 194، 249، 199، 237، 302، 202، وايضا صون المنطق للسيوطي في مواضع متعددة ايضا، ص15، 192، 223، 261، 227، 223. وايضا كتابنا: المنطق الأرسطي بين القبول والرفض في مواضع متعددة أيضا.

هام جعل الدراسات العقلية تقترب من الفكر المنظم المتسق بمقدار ابتعادها عن السحر والشعوذة والخرافة.

2- القياس استنباط عقلي، وقد استفاد منه الباحثون في الرياضيات والفلسفة وغيرها من العلوم العقلية في كشف حقائق هذه العلوم.

3- القياس أداة إن أحسنت توجيهها خدمتك، وإن لم تحسن توجيهها لم تستفد منها، بل إن هذا ينتج عقم التفكير وجموده وهذا الأمر ينطبق بالمثل على كل شيء، فإننا نستفيد من الكهرباء في نواح شتى في حياتنا، لكنها تكهربنا إذا لم نأخذ منها الحيطة والحذر.

4- القياس تعميم مكمل للمنهج الاستقرائي، فلو لم يكن القياس، لما أمكننا التوصل إلى النتيجة التي هي تطبيق القانون العام على الحالة الجزئية المبحوثة وغيرها من حالات مشابهة.

في حين أن الاستقراء يهتم بالمقدمتين ويتحقق من صدقهما على أساس إجراء التجارب، إلا أن فكرة الربط بين المقدمتين قياس، وإذا كان الاستقراء استدلالا يبدأ من الجزئي ليصل إلى الكلي، فإن القياس يأخذ نتيجة الاستقراء ليجعلها مقدمة له، وهكذا لا يستغني الاستقراء العلمي عن القياس، كما أن الاستقراء كان بمثابة إحياء للقياس وتجديد له من حيث الاهتمام بالتأكيد من صدق مقدماته من الناحية المادية[1].

ولو نظرنا من وجهة نظر حضارية شاملة لوجدنا أنه لم يأت فيلسوف عظيم كأرسطو إلا بعد مرور الفي عام من الزمان ساد فيه أسلوب أرسطو ومنطقه على عقول المفكرين.

وليس هذا ذنب أرسطو أو منطقه، لقد وضع أرسطو أساس المنطق وكان بذلك مبدعا مبتكرا، ولكنه ليس مسئولا عن عدم تطوره، فقد بلغ إبداعه المنطقي غاية لم يستطع أن يعلوها إلا المبدعون من أمثاله في العصر الحديث. والى هنا نصل إلى نهاية ما أردنا أن نقوله بالنسبة للمنطق الأرسطي، وأرجو من الله تعالى أن أكون قد وفقت في عرض هذه الدراسة بالطريقة التي يستطيع الطالب أن يستوعبها. وعلى الله قصد السبيل وهو حسبنا ونعم

---

(1) كتابنا المنطق الأرسطي بين القبول والرفض (ص 179 – 180).

الوكيل والحمد لله رب العالمين.

الأستاذ الدكتور: محمد بن الحسن المهدي
أستاذ العقيدة والفلسفة
بجامعة الأزهر وجامعة العلوم الإسلامية العالمية الأردنية

قائمة المصادر والمراجع

1- المنطق الحديث ومناهج البحث، د. محمود قاسم

2- تيسير القواعد المنطقية، د. محمد شمس الدين إبراهيم

3- منطق البرهان، د. يحيى هويدي

4- توضيح المفاهيم في المنطق القديم، رشدي عزيز محمد

5- المنطق والفكر الإنساني، د. عبد السلام عبده

6- المرشد السليم في المنطق القديم والحديث، د. عوض الله جاد حجازي

7- المنطق الميسر،د عبد المنعم محمود شعبان

8- المنطق، د. محمد سامي محفوظ

9- المنطق الأرسطي منذ أرسطو حتى عصرنا الحاضر، د. علي سامي النشار

10- المنطق الصوري، د. علي عبد المعطي محمد

11- دراسات في المنطق، د. محمد حسن مهدي

12- جمهورية أفلاطون المثالية، د. محمد حسن مهدي

13- المنطق الأرسطي بين القبول والرفض، د. محمد حسن مهدي

14- المنهاج القويم في منطق العلم الحديث ومناهج البحث، د. محمد حسن مهدي

15- التفكير العلمي ومناهجه، د. إبراهيم محمد إبراهيم

16- علم المنطق، د. أحمد رمضان

17- المنطق التوجيهي، د. أبو العلا عفيفي

18- المدخل إلى المنطق الصوري، د. محمد مهران رشوان

19- محاضرات في المنطق، د. إمام عبد الفتاح

20- نقد المنطق الأرسطي بين المسلمين ومفكري الغرب، د. سيد رزق الحجر

21- منطق أرسطو، د. عبد الرحمن بدوي، ط: النهضة.

22- المنطق الوضعي، د. زكي نجيب محمود، ط: القاهرة.

23- مدخل إلى المنطق، د. مهدي فضل الله
24- المدرسة السلفية وموقف رجالها من المنطق وعلم الكلام، د. عبد الستار نصار
25- شرح السلم، ط: الإدارة العامة الأزهرية، 1974م
26- نظرية المنطق بين فلاسفة الإسلام واليونان، د. محمد السيد الجلنيد، ط: 1985م
27- التذهيب على تهذيب المنطق، سعد الدين التفتازاني، ط: الأزهر، 2005م
28- المنطق الصوري والرياضي، د. عبد الرحمن بدوي، ط: النهضة، 1997م
29- مبادئ المنطق الرمزي، د. نازلي إسماعيل، ط: القاهرة، 1983م
30- تلخيص كتاب العبارة لاب رشد، تحقيق: د. محمود قاسم، ط: الهيئة العامة، 1981م
31- فتاوى ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والعقائد، لابن الصلاح، ط: القاهرة
32- صون المنطق للإمام السيوطي، ط: القاهرة
33- الرد على المنطقيين، د. الإمام ابن تيمية، ط: القاهرة

كتب للمؤلف:

1- الفلسفة الإسلامية بين الأصالة والتقليد
2- ابن رشيد وفلسفته الإلهية
3- الفلسفة الإغريقية من طاليس إلى أبرقلوس
4- الجمهورية المثالية في فلسفة أفلاطون وموقف الإسلام منها
5- المدنية الفاضلة في فلسفة الفارابي وموقف الإسلام منها
6- التيارات الفكرية المعاصرة وخطرها على الإسلام
7- الأخلاق الإسلامية وأثرها على الفرد والمجتمع
8- العقيدة وأثرها في سلوك الإنسان
9- قضية الإمامة نشأتها وتطورها بين الفرق الإسلامية
10- الإباضية نشأتها وعقائدها
11- القول السديد في أهم قضايا علم التوحيد
12- إخوان الصفاء وفلسفتهم الدينية
13- الروح بين الإيمان والإلحاد المعاصر
14- ظاهرة الشك بين الغزالي وديكارت
15- المنهاج القويم في منطق العلم الحديث ومناهج البحث
16- التصوف الإسلامي بين الاعتدال والتطرف
17- المنطق الأرسطي بين القبول والرفض
18- الإسلام في مواجهة الغزو الفكري الاستشراقي والتبشيري
19- لمحات من الفلسفة الحديثة والمعاصرة
20- عقيدة المؤمن في النبوات والسمعيات
21- عقيدة المؤمن في الإلهيات
22- المنهج السليم في توضيح مفاهيم المنطق الأرسطي القديم "التصورات"
23- المنهج السليم في توضيح مفاهيم المنطق الأرسطي القديم "التصديقات"

24- الإسلام في مواجهة الاتجاهات الفكرية المعاصرة
25- وقفات حول أهم الأديان الوضعية القديمة
26- تأملات في الفلسفة العامة والأخلاق
27- بهجة المجالسة حول آداب البحث والمناظرة
28- الجانب الأخلاقي في فلسفة الفارابي عرض ونقد "مقال منشور في حولية كلية الدراسات الإسلامية"
29- موقف المستشرقين من التفكير الفلسفي في الإسلام "مقال منشور في حولية كلية الدراسات الإسلامية"
30- ابن رشد وقضية التأويل "مقال منشور في حولية كلية الدراسات الإسلامية"
31- الفلسفة الغربية القديمة: عرض ونقد.
32- البابية والبهائية والقاديانية في الميزان.

والله المستعان

ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم.